

کتاب

جاست محمد و القواد

الحمد لله



مكتبة

كتاب الهلال

ما . شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KTAB ALHILAL

العدد ٤٥٢ - ذو الحجة ١٤٠٨ - أغسطس ١٩٨٨

NO . 452 AUGUST 1988

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عدد) في جمهورية مصر
العربية تسعة جنيهات بالمريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد
العربى والافريقى والمالكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها
بالمريد الحوى وفى سائر احياء العالم عسرون دولارا بالمريد

الهلال فى
الخارج يسيل
البريد المسجل

اهداءات ٢٠٠١

١. علاج راتبه

القاهرة

سَعْدُ زَغَلُول

زعيم الثورة

بقلم

عباس محمود العقاد

دار الهلال

مقدمة

تسير الأمم على هدى من عايتها كلما تبينت مواقع خطواتها بين ماضيها وحاضرها ، ويعظم رجاؤها في النجاح كلما أحست أنها أدركت نصيبا منه في الماضي وانها خليفة أن تدرك نصيبا مثله أو يزيد عليه في المستقبل ، وعصر لا تكسب شيئا من قول قائل أن جهادها كله عبث وأن زعماءها كلهم عجزاء أو مقصرون . فإن هذا ظلم للماضي وللمستقبل في وقت واحد : ظلم للماضي لأنه يخالف الواقع الذي تدل عليه المقابلة بين أمسنا ويومنا ، وظلم للمستقبل لأنه يشبط عزائم العاملين له ويدخل اليأس على قلوب الآملين فيه ، ومن دواعي التفاؤل أن سجل النهضة المصرية يدل على نجاح أدركناه ونجاح سندركه ، إذا صدقت العزائم وأطرده المسير على الطريق المستقيم .

في هذه الصفحات التالية سجل النهضة التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الأولى ، وبطبيب لنا ونحن نقدمها أن نسأل : أين نحن اليوم وأين كنا ؟ فإذا بالجواب الواقع الذي تقرره شواهد العيان اننا تقدمنا ونرجو أن نتقدم ، وإن التسوية بين مصر اليوم ومصر قبل سنتين سنة أمنية لا يتناهاها لمصر مصري رشيد ، فإن الفارق البعيد بين ما كنا وما صرنا هو المقياس الصادق الذي تقاس به خطواتنا من أمس إلى اليوم ، و نتمنى أن تستقيم في الغد إلى مدى أوسع جدا مما أدركناه .

كيف كانت مصر في مسنهل الجهاد الذي تسجله هذه الصفحات :

كانت الدولة كلها في قبضة « المتدرب الساساني » أو فيصر قصر الدوايرة يصر فيها كيف شاء وينولي شسئونها الداخلية والخارجية بغير حسيب .. وكان جيشها كله بقيادة « السردار » الانجليزى الذى يثور ويسوق الاساطيل اذا هم باصلاحه أمير أو وزير ، وكانت كل وزارة في قبضة مستشارها الذى يأمر وينهى وييسر وينقض بغير ارادة الوزير وبغير علمه في كثير من الاحيان ، وكان كل اقليم في قبضة المفتش الانجليزى الذى يختار الموظفين ويرشحهم للترقية أو للعزل من المدير الى العمدة الى الخفير ، وكانت كل محكمة عليا لها قاض من قضاة الانجليز ، وكل محافظة في عواصم القطر الكبرى لها حكام من ضباط الانجليز ، وكان جيش الاحتلال من ورائهم يكظم متناقضات الفساده والاسكندرية ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية ، وكانت السياسة الاستعمارية تدير ميدان الاقتصاد المصرى كانه ديوان من دواوين الحكومة ، فلا مصرف ولا شركة ولا مرفق من مرافق الثروة العامة بيد أحد من المصريين ، وكل ما بيدهم ديون ثقيلة كانها الاغلال في أيدي الامرى والسجناء ، وتدع الفارق بين التعليم الذى تنفق عليه الدولة والامة اقل من نصف مليون والتعليم الذى تنفق عليه اكثر من خمسين مليونا ، فان الارقام تغشى فيه نكس الكلام .

ذلك لدى النجاح الذى أدركته مصر بنهضتها قبل سنتين سنة ، وانها لسعيدة اذا تهيأت لها ستون سنة أخرى بمثل هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح اليه .

واعتقادنا أن النهضة لم توفق هذا التوفيق إلا لانها امتسازت على تقدمها من النهضة بمزيتين ظاهرتين : أولاها انها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها ولم يكن زعيم رهط محدود أو طبقة خاصة . والثانية انها طلبت الاستقلال حيثما وجدت اليه سبيلا ولم تقيد بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات .

وقد تغيرت ظروف العالم وفعلت سنة التطور فعلها في تقدم الأمة المصرية ، ومع هذا ترجع الى المشروعات التي كانت مقترحة قبل نيف وثلاثين سنة فنرى أنها سبقت الزمن بشروط بعيد ، فلو نفذ مشروع منها لحقق لنا أمنية الجلاء والغاء الامتيازات قبل سنة ١٩٣٦ . . . وهي سنة المعاهدة التي أبقت على بعض القيود ولم تحطم جميع تلك القيود ، ولا ينتهي العجب من غيرة الزعيم الشيخ سعد زغلول حين يعلم المطلع على هذه الصفحات انه لم يقبل مشروعا ناقصة الا وهو على مضض وبعد الرجوع الى مبدأ الاستفتاء والاجماع ، حرصا منه على وحدة الوفد ووحدة الأمة من ورائه جهد المستطاع .

هذه الوقائع التي تحملها هذه الصفحات خليفة أن تعزز الثقة بما بلغناه والامل فيما سنبلغه بالمثابرة والاستقامة الى الغاية ، وقد اخترناها من كتاب سعد زغلول ، وافية على حدة بتجلية الحوادث التي اشتملت عليها ، وتوخينا في اختيارها أن تنتظم صلة الحاضر بالماضي وأن تستقيم بها الطريق على هدى التاريخ الصحيح ، ولعلها بهذا الحيز في سلسلة الهلال أوجز سجل وأجمع إيجاز .

عباس محمود العقاد

سعد في سطور

- في أول يونيو سنة ١٨٦٠ ولد سعد زغلول في قرية « ابيانة » وكان أبوه الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية ، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة .
- ورث سعد من أبويه بنية العلاج وصلابة الخلق وصديق العزيمة . ولما مات أبوه وهو في سن السادسة ، عني بتربيته أخوه الأكبر .
- ألحق سعد بمكتب القرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره ، ثم أرسل إلى الأزهر حيث ثابر على حضور الدروس بين يدي المجتهدين من أساتذته . وكان يتردد على مجلس جمال الدين في داره .
- حينما استعانت الحكومة بالشيخ محمد عبده في تحرير « الوقائع المصرية » سعى في تعيين سعد لتحرير القسم الأدبي ، فمكث محررا بها حتى نشبت الثورة العرابية .
- اشترك سعد في الثورة العرابية وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وراث في قائمة أنصار عرابي باشا .
- اضطر إلى احترام المحاماة وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الأمور . فتنى إلى المسؤولين أن سعدا وزميله ألفا جماعة سرية باسم « جماعة الانتقام » فاعتقلا وظلا في الاعتقال بعد الحكم ببراءتهما أكثر من ثلاثة أشهر

● وبعد نحاني مستنواب عرض عليه وظيفة ، نائب قاضى ، بمعركة الاستئناف فى سنة ١٨٩٢ ، فقبلها . وبقي فى القضاء ١٤ عاما ثم عين وزيرا للمعارف ، ثم وزيرا للمحقانية .

● اعتزل الوزارة وعزم على ترشيح نفسه للجمعية التشريعية ، فنجح فى الدائرتين اللتين رشح نفسه فيهما نجاحا فاق كل تقدير . واخير وكيل للجمعية التشريعية ، فكان وكيلها المنتخب .

● نشبت الحرب العظمى فى يوليو ١٩١٤ ، وفى ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية . ولم تمض أشهر حتى أطلق الانجليز أيديهم فى دواوين الحكومة ، وأمعنوا فى التضييق على أعداء الاحتلال .

● وبعد انتهاء الحرب تألف « الوفد المصرى » للسعى للحرية والاستقلال ، واختير مسعد رئيسا للوفد ، فكان قائد النهضة المصرية الباسل ، وزعيمها العظيم ، وقد كافح وناضل ، ونفى فى سبيل بلاده .

● كان أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاستقلال . وأول زعيم مصرى ألقى خطبة العرش الأولى حين افتتاح الملك فراد البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

● تولى رئاسة مجلس النواب حتى توفى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ وهو فى السابعة والستين من عمره .

القارعة

لا بد لنا من قارعة !

تلك هي الكلمة التي كان يرددوها سعد في الاسابيع الاخيرين قبل نفيه ، لانه كان يرى بحق أن السكوت يشبه سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما بأن الثورة آتية بعد القارعة التي كان يتصدى لها ويستبطن وقوعها . لان المعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطائرات . والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمسدس وبنادق الصيد . والخطب متنوعة والصحف مراقبة والذهب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا تعذرت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير لازم أن تنور أمة في هذه القيود ، وهي لا ترجو بالثورة العزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازما بأن الثورة آتية .، ولكنه كان جازما بأنها اذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب في الامة الواعدة المتحفزة . وفي وسعه هو أن يتصدى للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد اذن لها ، وليعمل ما في وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعدا لو كان جازما بالثورة جزما لا تردد فيه لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون هذا النصيب ، لانه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذي

يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب السورة يحميه . فثما أن يقدم وهو لا يبالي أن يستهدف للتكال دون أن يتبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لأنها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطرقة لحظة ثم يعود إليه ، ففي مساء اليوم التالي لأرساله البرقية إلى رئيس الوزارة لقي عضوا من أعضاء الوفد في تلك الطرقة فقال له : « إن الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ » ثم قال : « هذا ليس بنافع . انهم إما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا والا فهم يتركونا نموت في مواضعنا » .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم آخر . لأن « الجماعة » المنتظرين أتوا في مساء اليوم التالي أي في اليوم الثاني من شهر أغسطس . فجاء إلى بيت الأمة - عند الساعة الخامسة - ضابط بريطاني برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصري ، ووقف على جانبي الباب الخارجي جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل إلى بيت الأمة قبل مجيئهم مهرولا فأبلغ الأستاذ فؤاد القصبي (١) الذي كان يعمل يومئذ في قلم الكتاب والمترجمين الملحق بالوفد المصري أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا في طريقه إلى بيت الأمة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزي . فخرج الأستاذ

«١» اعتمدنا على رواية الأستاذ فؤاد في تفاصيل ما حدث ببيت الأمة في حضوره

فؤاد ليحير سعدا بما يبلغه الخائب ، وإذا به أمام الضابط البريطاني على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره بالانجليزية « انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه الاستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفصل فانتظر فى حجرة الاستقبال رينما أخبر الباشا » وأشار الى حجرة الاستقبال فلم يفهم الضابط قوله وطن أن الباشا فى الحجرة التى أشار اليها ، وعاد يقول : « هل سعد باشا هنا فى الحجرة ؟ » فقال الاستاذ فؤاد : « لا . وانما أنا ذاهب لابلاغه » . فنظر اليه الضابط نظرة فاحصة ، وقال له : « بل أنا أريد أن أراء بغير وساطتك » ، فاعتذر الاستاذ وهتف فى شىء من الاستغراب : « ان العرف هنا لا يبيع الزائر أن يقدم نفسه بنفسه » ، قال الضابط متهكماً : « فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم فى وقت واحد ! » ، والتفت الى الاستاذ فؤاد فرآه واضعاً يده اليمنى فى جيبه فخيّل اليه أنه يخرج منه سلاحاً فناداه فى لهجة عسكرية : « ارفع يديك » ، وأسرع الضابط الثانى الى مسدسه يستعد لتجريدته .

وكان سعد فى مكتبه قد شعر بما يجرى على حجرة الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الاستاذ فؤاد والضابط هناك فى وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط : « ها هو سعد باشا » . فتركه الضابط واتجه الى الباشا وعو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط ملياً ثم دعاه الى المكتب ، ورفع قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثيباته الممهودة الى درج السلم حيث وقف وقال له بالفرنسية : « لست أذهب معك على قدمى » سارسل فى احضار

مركبة « فلم يفهم الضابط قصيد الباشا وردد قوله : «لدى أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يتسهم : « ففهم ذلك جيدا . ولكنى أريد احضار مركبة » ففهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الامة « نمتجمعوا » ... قالها بالفرنسية وكررها مرات .

ولما هم بالنزول المفت الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا في هذه الفترة وسأل : « أين اسماعيل صدقي باشا ؟ » وكان صدقي باشا مع الواقفين فقال : « أنا هو » فقال الضابط : تفضل بالجيء معى » فأجابه : « حسنا . ولكن نسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال : « لا . انى أخشى أن تذهب ! » قال صدقي باشا : « لو كنت أريد الهرب لما أظهرت نفسى » ثم أفلت من يده ومضى الى المكتب . فانتظره الضابط الى أن عاد .. ثم سأل : « أين منزل حمد الباسل باشا ؟ » فلم يجيبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين الى المنزل ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لى الاستاذ فؤاد قصبجي فيم كانت عودة صدقي باشا الى المكتب تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقضى بعض الاوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش .

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمي (بك) والاضطراب باد عليه ، وقال بالفرنسية : « اذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » .. واضطر الى أن يكرر عبارته مرة أو

مرتين لأن الضابط لم يصبها لأول مرة . فلما فهمها قال
له : « أشكرك » . . . ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر إلى بيت الامة حمد الباسل باشا
وكان قد علم بما حدث فخطب مركز القيادة العليا بفتدق
سفواى سائز . « إلى أين تريدوننى أن آتيكم ؟ » فأحالوه
إلى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور
على الأثر . فودع أصحابه وذهب إلى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه فى الثكنة ، كل واحد منهم
إلى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع
ساعة المساء . وقضوا الليلة فى الثكنة يتساءلون عن
مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح
لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم
لكل منهم ، إذا شاء .

وفى اليوم الثالث سئلوا : « هل أنتم على استعداد
للمسير ؟ » فأجابوا : « على أتم استعداد » ونزلوا مع
الحراس إلى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة
بضاعة ، تحمل الاتباع والعقائب .

وخرجت السيارات بسرعة إلى محطة العاصمة . فلما
نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم
محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم إلى
الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم
جميعا إلى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط
لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهسون
إليها ، فكانوا عند خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون
أنهم منقولون إلى معسكر المعادى . . . فلما اتجهت السيارة
يسارا وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون إلى رفح

أو إلى السويس . ثم وصلوا إلى بورسعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة إلى الميناء وأصعدهم إلى سفينة بريطانية تقل ألفين من الجنود الانجليز في طريقهم إلى بلادهم . وأخذ البحسرة في تدميرهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لأن السفن كانت تصطدم بالالغام كثيرا في بحر الروم .

علموا أنهم منقولون إلى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية رأس المعتقلين من المصريين والترك والامان . ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضابط النقلة إلا بعد الخروج من الميناء . فقبل لهم في عرض البحر أنهم ذاهبون إلى تلك الجزيرة . ووصلوا إليها بعد ثلاثة أيام .

تسائل الكيرون . على أي قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيار أصحاب سعد الثلاثة في هذا الاعتقال؟ وتعليل ذلك ما نرى أن القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية في اختيار كبار الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه فاسماعيل صدقي باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، ومحمد الباسل باشا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثورة

سرى بآ الاعتقال بطيئا متناقضا فى اليوم الاول ، لان
انقياده العسكرية حضرت على الصحف نشره والتلميح اليه
فعلم به أعضاء الوفد وأصدقاؤه وموظفوه فى يومه ، وعلم
به طلبة المدارس العليا فى اليوم التالى لانهم يجتمعون فى
أمكنة متقاربة وينتمى بعضهم الى أعضاء الوفد وأصدقائه
بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحباء القاهرة
شبيبا فنيينا ، وانتقل منها الى الاقاليم بمثل ذلك البطء
والتنافض ، فلم يسر الى القطر كله الا بعد يومين أو ثلاثة .
أضرب طلاب المدارس العليا فى صباح اليوم العاشر من
شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم فى
مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السيامييين للاحتجاج
على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق
فى ابداء مشيئتها ، وهى تسمع كل يوم دعوة الامم كافة
الى بيان حقها وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الجوزية فى
اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة فى معظم
أنحاء المدينة الا الدكاكين الأوروبية ، وتجددت المظاهرات
من طلاب المدارس وطلاب الأزهر وطوائف شتى من الجمهور
فقابلها الجنود البريطانيون بإطلاق المدافع الرشاشة غير
مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك
فى المظاهرة .

وكانت رقابة المحسامين قد أعلنت الاضراب فانقطع
المحامون عن المحاكم الا من كان يوقدهم المجلس اليها لطلب

تأجيل النصايا . واستمرت العسوة في فجع المظاهرات
غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من أن تقل
واضطربت وقدتها بدلا من أن تخمد . وطاش صسواب
الحراس العسكريين من جراء هذه المفاجأة فأصبحت
لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر إلى حشد من
الناس ، ففي يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أسلقت
السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد
الحسيني فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ،
ولم يكونوا في مظاهرة ولا قصدوا إلى التظاهر ، ولكنهم
كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة
يجهل كل شيء إلا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح
باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات في مدن القطر فقبليت بمشعل
ما قبليت به في القاهرة ، وسرت أخبار القتل واطلاق
الرصاص إلى أنحاء الاقاليم ، فأنفجر كمين السخط الذي
طال كظمه في الصدور ، وانفجرت الثورة في كل مكان .

من الخطأ أن يقال أن المظاهرات كانت هي سبب الثورة
الوحيد ، أو أن الثورة ما كانت لتنفجر في القطر لولا
مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الأول
يتطاير من فوهة بركان يغلي وهو يهيم بالانفجار ، فمن شهد
تلك الثورة الجارفة التي اندفعت في حينها اندفاعا يدل
على عمق مكانها وتأجج وقودها ، أيقن أنها قوة لا تهبط
طويلا ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .
فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضائنها ، ثم
انتظروا الفرج بعد العدة فإذا بهم يعالجون مرارة الخيبة
ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف

المسنوبات انصايه . وراى فى نكديهم أنهم يعانون هذا
الكظم كنه فى الوقت الذى تدعو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب
فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو
حق الشكوى والاحراج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن
البلاد ، ثم يسنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون بإطلاق
الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يختنقوا وهم صامتون .

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المنظرين ، وساعت
اخبار الموتى واعتقلين من الطلاب والتبائن العزل المسلمين ،
طفى الغضب بعد أن طم وطهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على
نمط واحد فى جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ،
فبدأ انقطاع المسكك الحديدية ما بين طنطا وتلا فى اليوم
الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت فى جهات كثيرة دفعة
واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلفراف
والتليفون وقضبان السكة الحديد حينما وصلت اليها
أيدي الثائرين .

ولم يحل هذا التحطيم من غرض تصيده الثائرون بتدبير
مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالة
عن الضوايف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل
وايذاء الناس أثناء ذلك التفتيش . . فقد أمنت السلطة
العسكرية فى جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت
المدر الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به فى
عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال
الزعماء فعادت الى حملة أخرى من حملات التفتيش .
وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم
أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا أن الياعث الأكبر الى التحطيم والتخريب كان اندفاعا

جامعا بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط . . كأنما هو في هذه الفورة الجامعة صريع مكبوم محبوس في بيت مطلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثائه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة في كل مكان لان هذه العوارض هي كل ما يستطيع في تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم لاتبه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأموال الاغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث قط في بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين عن فهم شعور هذه الامة يفسرون اعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية . كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب في حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسياسة اجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لانهم ابلغوا حكومتهم في لندن ان الامة هادئة فاترة، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض .

وان أناسا كثيرين - ومنهم بعض المصريين - ليعجبون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الاولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد واصحابه الثلاثة .

لكنها هي الحقيقة التي تؤكدتها بعد استقراؤها من مصادر عديدة . فان الطلبة اصحبوا مضربين في مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون في الخروج أو البقاء ، ثم خُفِرَ لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد

عليه رأيا يفكر فيه أو خطه يبعثنا . جيعسوا الى « بيت
الامة » أفرادا منهم يستفسرون ويترددون اليهم بما يهر عليه
رأى الاعضاء . وعناك استوا بالاستاذ . عبد العزيز فيسمى
بك . فاقصوا اليه بقصصهم وابلغوه عماح الطلبة ونحفظهم
للخروج والمظاهر في احياء العاصمة ، فنار بهم الاستاذ
وانهرهم انهم انهم انهم وهو يقول لهم ما معناه : « ان
المسألة ليست نعب أطفال .. دعونا نعمل في هدوء ولا
تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » .

فتركوه وهموا بالانصراف متسذمرين مقتضين ، واذا
بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد اللطيف المكباتى يلحقان
بهم ليخفقا عنهم أثر الكدر الذى خامرهم من قذيب عبد
العزيز بك . فتلفقا فى التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام
السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على
أن يبلغوا زملائهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاغضاء
عنه أو الاصفاء اليه ، ولكن زملائهم كانوا قد استتبطا بهم
وتهايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم واستشارة دعائهم
فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت
المظاهرة الاولى على هذا المنوال .

اما حوادث الاقاليم فقد تمت بغير ايعاء ولا تدبير ، اذ لم
يكن للوفد فى ذلك الحين لجان يجوز أن يقال انها اتفقت
على تنفيذ خطة مرسومة فى جميع الاقاليم ، ولم يكن خبر
السكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع فى القطر حتى
يقال انه جاء فى طليعة الحوادث بمثابة الايعاء والقذوة على
عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الامة
كلها لانها كانت كلها على اتفاق فى الغضب المكظوم
والتأفف الذى بلغ مداه .

ولقد أخطأت السلطة العسكرية في كل تدبير فكانت تسفر الناس بكل عمل تقصد به إلى البطش والارهاب ، وتدفعهم إلى تقيض ما تريد من الخسوف والطاعة ، وتثير النفوس إلى التحدى والمعاندة بدلا من الاذعان والسكينة .

بالغت في قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات ، بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية ، فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية في اليوم التالى وخروجهم من مصانعهم منظارين ، ثم اندفع الناس الى قطع القضبان واسلاك التلغراف والتليفون غير مكترئين للعقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز لتسيير القطر وتنظيم المواصلات وبعد أن كانت تتوعد القرى التى تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار كهول فيه أن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير » . . . واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات فى اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العمارات وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم فى النصيح للشعب بالهدوء والاقلع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا فى بعض البلدان على مراكز الشرطة فأنتزعوا ما فيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطائرات والبواخر النيلية لاىصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت أثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد

أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما
ظهر فيها ما قد ظهر من تفحات النخوة القومية والاريفية
الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الافراد
فى ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات
لا تظهر فى سورات الغضب الحيوانى حين ينطلق على غير
هدى وفى غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة اعرابا
عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت
الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومى على كل
عصبية وكل علاقة وكل فارق مشى فيها علماء الازهر
يحملون بساط الرحمة فى تشييع جنازات الشهداء ،
ويرفعون الاعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام
القساوسة فى المساجد يخطبون المسلمون ويؤدون ما يؤدى
لها من الشعائر الدينية ، وخرج العقائل والاوانس من
الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والاعطار
ويستهدفن للجنود مسلحين متأهبين كأنهم فى ميدان قتال
وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ،
فكان الضباط يسرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب
المدرسة الحربية يسرون الى جانب الطلاب فى كل مدرسة
وكانوا جميعا ينساون باسم مصر ولا يذكرون الا أنهم
مصريون .

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كانبيل
ما سطرت تواريخ الجهاد والفداء فى وثبات الامم . فمات
أناس يحملون العلم أنفا من الفرار أمام نيران المدافع وهم
عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى
رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ،
فى لحظة يطيقون فيها رؤية الجثث المطروحة لقى ولا
يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وقد أحاطت بالمصريين في تلك الايام موجرات كبيرة من
 فتك وارهاب وتخشونة واستفزاز ، في بعضها ما يشفع
 للمساس لو طغت بهم مرارة التهمة وجمحت بهم لواعج
 الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقتروا سقطة واحدة تشين
 صاحبها في غصبة أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة في
 أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على
 طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد المنسي
 للثورة المصرية بهذا الادب في الكتاب الابيض حيث قال
 بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة
 مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في
 حي بولاق ، وقد نجت من الاذى البليغ بأن اتخذت من
 مظلتها مغباً فمزقت الاحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى
 فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية ، ولو
 ثبتت هذه الحادثة كل السبوت لما كانت شيئاً يذكر لانها
 لن تكون الا النادرة التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن
 التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت
 مقصودة بالاعتداء والاساءة . . والا فما الذي كان يحمي
 سيدة منفردة لا تحمل معها الا المظلة من عدوان العشرات
 والمئات الذين يقصدونها بالايذاء ؟ ان افراد هذا الحادث
 في جميع سنوات الثورة لتحقيق وحده بالجزم بذفيه لا بمجرد
 التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة في
 أعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعاً على
 المساس بالسيدات والاطفال ، ومنها حادثة « بهيج »
 المشهورة على الحدود الغربية التي شهدت فيها صحف
 الاستعمار بترفع الثوار المصريين على هذه المسقطات
 المردولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرئ أمة
 ثائرة على المستعمرين ، وفي وسعها أن تلفق عليها التهم
 وتزور عليها العيوب .

ثم حدث أن أفرادا من الأرمين أطلقوا الرصاص على
المصريين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم إلا
بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن
الغوغاء في أثناء المظاهرات قد قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة
فحسب بعض الأجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة
والحقيقة أن لقاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن من
شعور العصبية أو العداوة للأمة الأجنبية ، وإنما كان
استنكارا لفتحها في أيام الاضراب ، واحساسا من الغوغاء
بأن أصحابها يجبرون شعور الأمة ويسنحون بمطالبها
ويسرفون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التي
اتفق فتحها في تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الأجانب .
ورجحت كلمة الأجانب في الخسارة لأن متاجرهم أكثر تحدا
في الأحياء الأفرنجية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع
هذا لم ينس الطبعة أن يعذروا إلى « الغيوف » من عمل
الغوغاء في بيان نسروه في الصحف العربية والأفرنجية ،
وعلقوه على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره في
المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حادنا يـ... ستغلونه
للتشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير بواس الذي
قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط
الإنجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر إلى جانب الفظائع
التي نزلت بالمصريين أثناء حملات التأديب والتفتيش ...
ومنها فظائع العزيزية والبدرشين والشعبانات التي تترك
تفصيلها إلى غير هذا المقام . وستضرب عنها صفحا في هذا
الكتاب . ولا نذكر من فضائع قمع الثورة إلا مثلا صغيرا
يغنى بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد
التجاوز والتطليق .

في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نعلت اليينا الانباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سبق الى المحاكمة لانتقامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التي تنمق بنا الى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطاني بمصر سنة المودة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديقي له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل في شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل في خدمة أمير مصري أربع سنوات ، وقد لخص القاضي الدعوى فقال : « انه مهما يكن ما فعل تافنى - اسم الرجل - فان رؤساء يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة » .

فهذا جندي من قامى الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصري أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الألوف لا يسألون عما قتلوا ولا يحتاجون اذا سئلوا الى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من النصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين أثناء ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يتكأر عليهم الجمهور الاعزل من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتبايا وأن يحقن كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضاع فيها من أموال لولا الاخطاء المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة

الاستعماريه . ثلثة اكنرائيا للعواقب . والقاء اعتمادها
كله على المبدء الحربية وأنها تضمن لها قمع الامم الضعاف
إذا صدر الصدور عن الاحتمال .

فهى أخطأت فى البداءة باعلان الحماية واغتصاب أرزاقها
انصريين وأدوات معيشتهم فى ابان الحرب العظمى . وكان
فى مفسدورها أن تنقى كل ذلك بأن ترد الى المصريين
استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بأنفسهم مايعنيهم من أمر
المعاصرة فى الحرب بما يطيقون . فان لم يوافقها ذلك فماذا
كان ينبغي أن تعلن الاستقلال وترجى النظر فى تفصيل
قواعده الى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت بحرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث
فى مستقبلهم . مع أنهم لم يقصروا فى المجاملة ولم يبدروا
منهم وهم يخاطبون رجالها هنا أو فى انجلترا أثر من
التعدي والاعتات .

ثم وقعت الازمة الوزارية التى لا بد من وقوعها فألقت على
الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد
الزعماء من قبيل اليراسق بالنهم والمجاورة على الادعاء
بمنه . ولكنه كان هو الحقيقة بعينها فى نظر المنصفين
الواقفين على الحيدة لا فى نظر الوفد المصرى وحده
فالمستول عن الازمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة
المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد
« أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج
أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

والا فماذا يقول الوزير المصرى لابناء وطنه اذا فرضنا
أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل
بمسير وطنه ؟ أيقول لهم انى خائن لا أبالى بغير الوصول

الى المنصب ؟ أم يقول لهم اننى اتولى المنصب لاحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر الى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقسول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه سياسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟ .

فاحجام السياسة المصريين عن قبول الوزارة حتى لا حيلة لاحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يشترى المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لانها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الاعذار ، ما دامت الأمة تطلب حقها والوزارة التى أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففى هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء حياته السياسية ان لم يكن فيه قضاء على الحياة . لكن القيادة العسكرية شاعت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لاحد من المصريين . فأخطأت خطاها الفاشم واعتقلت رؤسائه جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشها الدموى بمن غضبوا لذلك المسف المبين عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو نسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعوة الى طور التخريب والتحصين . وأكبر أخطاء السياسة الاستعمارية جميعا ، بل هو الخطأ الذى يطوى فيه جميع الاخطاء - أنها أساءت تقدير الشعور الذى كان يسور ويشور فى نفوس المصريين قاطبة

على نفوت الضيقات والمشاويز ، فليس في وسع انسان
سياسي أو غير سياسي أن يجتهد هذه الامور كلها كما يجهد
نائب المنتخب البريطاني - السير ميلن شيتهم - قبل
النورغ باقى من ثلاثة أسابيع . . . فانه كتب الى حكومته
في الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين
رشدي وعدلي فقدما الشهرة الموقوتة التي عادت عليهما من
الاستقالة ، وان زغلولا لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقا
يسيرا بين أفراد الطبقة العليا الذين يطمعون في تعظيم
مكائنتهم ببلوغ مرتبة من مراقب الحكومة الذاتية ، ولكن
الحالة لا تختلف في لبابها عن الحالة التي طرات في سنة
١٩١٤ عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن
يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة ببعض المنح التي لم تكن
على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال
ليست بالتي تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتي يصح
أن تؤثر في قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق
بالمسائل الدستورية والواضع الذي توضع فيه الحماية » .

ولما بلغت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسي النادر
ما يدارى به غفلته وعجزه عن سبر غور الحرية الوطنية الا
أن يعزوها الى أسباب أجنبية غير وطنية . . . فأبرق في
التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية
للعرش معادية للأجانب ، وفيها نزعات بلشفية نتيجة الى
تخريب الاسلاك والمواصلات ، وهي منظمة مدبرة ولا بد أن
تكون مأجورة » .

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن التسورة بعد
ذلك بشهر فجاء فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة
مدبرة منظمة باحكام » . . . ومما يستحق الملاحظة أن الخطة

التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الالمان والترك
للغارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذي
أفضى به الى السلطات المصرية الجاسوس الالماني مورس
المقبوض عليه في الاسكندرية ٠٠ واذا حسبنا كل حساب
للحالة العقلية أو لدواعي التدمير الناشئة بين الفلاحين
المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار
الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد
تلوح فيه الالمان ، ٠

أى والله ٠٠ ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها
الترك والالمان في الخارج أو في الداخل ولا تعثر فيها
السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير
التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدري ايضاحك أم يحزن
من هذا التفكير العجيب الذي يعزل ثورة مصرية تنفجر في
شهر مارس بأنها دسيصة أجنبية دبرتها حكومات منهاره
مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم في البلاد وانقطاع الصلة
بينهم وبين أتباعهم عدة شهور ٠٠ وادعى من هذا الى الحيرة
بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات
العليا ومن صنع البلشفية في وقت واحد !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هي سر هذه التعميدات
المضحكة المبكية التي تعلق بها السياسة الاستعمارية في
تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقموا في الجهل
الذي لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال في
استطاعتها ، لأنها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة
المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والالمان ، ووجدت
أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع

الحلفاء والامة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا
الخزيح الجدير باساليب الاستعمار !

ولقد ظلم القوم يتخبطون في فهم الحركة وسبر اغوارها
حتى بعد عمومها وانتشارها ، وطلقت الحوادث تتلقاهم مرة
بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة
عن ابصارهم . ومن ذلك اعتقادهم بعد شيوب الثورة في
البلاد أنها ضرب من الشعب الذي يفرقون فيه بين طائفة من
الامة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون في العهد السابق
تارة بين الباشوات ولاسي الجلايب الزرقاء ، وتارة بين
طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية وتارة بين
المسلمين والمسيحيين . . . فالتقى اللورد كرزون بعد انفجار
الثورة بنحو أسبوعين بيانا يثنى فيه على الموظفين المصريين
لأنهم نابروا على أعمالهم في ابان الهياج الذي غمر البلاد ،
ويقول فيه أنهم صفوة المنعمين من المصريين « فمسلكهم
هذا يدل على أن عقلاء الامة لم يشتركوا في الحركة الاخيرة »
فكان جواب هذا الشناء المزرى أن أجمع الموظفون في الدواوين
كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلانا للتأزر بينهم وبين طبقات
الامة في المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى
صاحب العظمة السلطان ، وأبغلوها الحكومة الانجليزية .

لم تنقطع هذه الاخطاء ولا جرائرها ، أيام الثورة ولا
بعدها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها .
ومن ذا الذي يحاسب الاقوياء حين يخطئون مع الضعفاء .

وهكذا يليق الخطأ ويليق التماذي فيه بالاقوياء لأنهم في
غنى عن حسيان العواقب ! . ويستأثر الضعفاء بسوء
العاقبة وان جهدوا في اجتناب الاخطاء . لأنهم ضعفاء !

سفر الوفد إلى باريس

جلس سعد وأصحابه المُسلّاة في طريقهم إلى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعى يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد أقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية كظم النفوس طويلا بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجنود والسلاح والارصاد . ولكنها اذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بالامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأى اسماعيل هسيدي الى نزعة من شكوك الرجل الحديث .

أما حمزة الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأى الطبيعى لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية في الصعيد ، فأخّر شيء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تشور لأجله ولا تأخذ بشأره ، وكذلك صاحب العصبية في الصعيد ، فاتفقا على ترجيح الثورة وإن لم يتفقا على النتيجة . ويظهر أنهم - سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجزم بوقوعها العاجل - قد وطنوا النفس على البقاء زمنا ليس بالقصير في جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره

وفكر في استدعاء السيدة الجليلة قرينته الى الجزيرة ،
لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك في غير
المنزل برعاية الزوجة الرعوم ، ولم يفكر صحبه الآخرون في
ذلك لانهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النعالة ثلاثة أيام .
وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقال والدوار . وكان
بين الشاطئ ومعتل ، بلفورسنا ، الذي اختاره حاكم
الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن
مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا الا مركبة صغيرة يجرها
حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراءه على الأقدام ،
ووصلوا الى المعتل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت
لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة
ومكانا للمحمام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه استثنائا
لعمله في القاهرة ، وتحديا للنفي والارهاب ، واستمرارا
في المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية . فلم يكذ يستريح
من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية الى رئيس
الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلها
الى هذه الجزيرة .

« ان شرف المالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها
للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصرّيات الرسمية
التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت
انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال
مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف
عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون الا وقتيا وأعلن جلادستون
عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جتائبكم

الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن
كرامة بلاده وشرف الأمة الانجليزية الحرة فاني أطالب
جناب الرئيس المبعجل برفع الحماية التي أعلنتها حكومتكم
على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجاه الجنود البريطانية
عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتشريعات التي
ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ،
وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر أن سياسة العنف والارهاب
التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة الا تمسكاً
بمطالبنا ، وثباتاً في موقفنا ، وانه خير لانجلترا أن تكون
لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهداً
بأن نصون مصالحكم ونروج تجارتكم في بلادنا ، .

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي
تلقى زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقاباً له على طلب استقلالها
أن لا تفيد من ذلك الا أن تصبح الجزيرة ميداناً آخر من
ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الاسرى على خلاف
السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم
بالخروج للرياضة في الخلاه الا مرتين كل أسبوع بعد
التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا
ولا يساعداً أحداً على الهرب ولا يعطوا أحداً نقوداً ولا
يعملوا شيئاً فيه إيذاء لجنود جلالة الملك . . وبعد كل
هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مالهم الا بمقدار
ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا
مصر وليس معهم من النقد الا قليل ، فأرسلوا - بواسطة
السلطة - يطلبون مالا من ذويهم في مصر ، فجاءهم
خمس مائة جنيه لكل من سعد وحمد الباسل ومحمد محمود ،

ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباح لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف . ورخصت لهم في استخدام طاء ألماني وبناء النور الكهربائي الى ما قبل منتصف الليل بنصف ساعة . فكانوا يقضون الوقت في التعاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون . ولم يسمعوا سميت عن مصر ولا عن برزخها الا سير زارهم السورث منوين حاكم الجزيرة وهو يدين لهم حيا انفسهم النار في مصر وجنم ان عنا : . فندسوا ان في مصر اعدان خطيرة ، وأذكروا انما الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يلدس اليهم بعض التخصصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منياً قيساً من مظاعرات الطلبة وثورة الهند في الفيوم . ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر في مالتة جاءهم النبا بالافراج عنهم والسماح لزملاتهم في القاهرة بالسفر الى حيث يشاءون ، وانهم مأذون لهم في السفر على الباخرة « كاليديونيا » التي تقل اولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لـ نصف ابريل .

فكان لذلك النبا في نفوسهم وقع عظيم . لانه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسمى في قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسمعون في قضية تستحق عناءها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيراً ، وفرحوا بما اولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقة من الاعتقال ، وباتوا على شرف الى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بلقاء اولئك

الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء
وليسهموا منهم قديمين الجوانث التي لمحو بصيصها منها
في مندرات الصحف الانجليزية ، وهي لا تصل اليهم الا
بعد لاي في جلسة من الرقباء .

ثم اذنت المملطة لهم بزيارة الاسرى من ابناء وطنهم
ومن الترك والالمان . فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات
الاخرى ، فاستقبلهم الاسرى الاجانب معجبين ، واستقبلهم
الاسرى المصريون فخوريين ، وكان بعض القادة الترك يقولون
لاصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فند احببنا بلادكم
واحببنا زعماءكم » ورحب بهم الامير هو هنزلون ابن عم
غليوم ، ورفع لهم بعض الالمان راية بضاء مكتوبا عليها
بالمداد الاحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو
تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عندما طمعوا في
احتلالها للمرة الاولى ، وكان الاسرى الالمان قد اقاموا معرضا
فنيا لمصنوعاتهم التي استطاعوا ان يصنعوها بما لديهم من
الادوات القليلة تزجية لاوقات الفراغ ، فقدم احدهم الى
سعد تمثالا عسكريا بالعدة الحربية الكاملة للامبراطور
غليوم ، مصنوعا من الورق المقصود الذي تغلف به صناديق
التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « انه لتمثال عظيم
يمثل عظيماً » . ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحروب ،
وانما نحن امة سلام » .

وقد رست الباخرة « كاليثونيا » في ميناء مالطة ضحي
يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم
حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفى السيد بك ،
وجورج خياط بك ، والدكتور حافظ عفيقى ، وحسين
واصف باشا ، ومينوت حنا بك ، وعبد العزيز قهقي بك

وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعلى شعراوى باشا ،
ومحمد على بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى
النحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد ولقيه كتابه ومترجموه ،
ومنهم الاستاذ ويصا واصف الذى انتخب عضوا فى الوفد
بعد وصولهم الى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الاعضاء فيها قدوم
أخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول
الى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعدوا أصحابه
الى الشاطئ ، بالحقائب ومؤونة السفر ، وما هى الا هنيهة
حتى أقبل سعد وأصحابه الثلاثة يمشى معهم ضابط
الجليزى وضابط من أهل الجزيرة لم يفارقهم الا عند
صعودهم الى السفينة . فكان للقاء الزعيم وأصحابه مشهد
رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت فى لقاءهم معانى شتى
من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والامل فى
النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية فى مصر من الحجر
الشديد الى السماح للوفد بالسفر حيث شاء ، فخلاصة
القول فيه انه تحول ضرورى قضت به الثورة فلم يسمح
السلطة الا أن تنقاد لحكمه فى النهاية ، لأنها عجزت عن
تيسير الامور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية
تقبل الحكم والوفد محبوب عن السفر ، فلم تجده بدا من
اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج الموقف
وتنحو شيئا من الحفيظة التى أفضت قلوب المصريين
وزادتها الفظائع فى ايام الثورة الما على ألم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الاولى انها
أخطأت التقدير ، وانتهت باعتقال الزعماء الى عكس ما تريد

لان اعتقالهم لم يردع السبيل المتجمع وراء السدود ، وانما جاءه بسدد جارف أطلقه ودفع به شوطا وراء شوط ، ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وان أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء ومن حدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون في القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضع لحظة واحدة في الحزن والجزع الذي لا يفيد . . . عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو الا أن علمت بما حدث أثناء غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت الى شعراوي باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها الى العشاء في ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلستهم الاولى في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها . فقرر الاعضاء ان يلبوا رجاءها وأن يشمسكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم بأعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطوة التي تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الاعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء واعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطر والاثر ، وشعور رغبة في افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها بإتيان العمل نفسه الذي من أجله

اعتقلت سبعة وأصحابه . فكتب شعراوي باشا احتجاجا إلى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه أن الوفد منابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه في اليوم التالي خطابا إلى صاحب العظمة السلطان يلقي فيه تبعة أعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فأنتم هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة مصر الوفد ، ون كل مصري ذي كرامة لا يمكنه - بل يجب - أن يقبل الوزارة في هذا الطرف من غير أن يستهين بمشيشة بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة - وأنتم تتباون أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسئولية - نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسي ، فإن سمعكم إلا بحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيغه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لصدتكم العلية أن نفدوا في صفه مدافعين عن قضيتته العادلة » .

لما الحكومة البريطانية فقد أحببت أن تيسر المصريين من كل أهل في الدين والهداة ، فعينت الماريشال اللنبي مندوباً سامياً بعد تشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من السير ريجنالد ونجت الذي كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضاً آخر هو إزهاب المصريين باسم القائد المنتصر في أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . وأذاعت في الوقائع المصرية أنه « منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية وفي اتخاذها إزاء من الإجراءات صالحة لاعادة النظام واحترام القوانين » . مع تثبيت حماية جلالة الملك في مصر على أساسين » .

وقد بدأ الماريشال اللنبي عمله بعد قدومه إلى القاهرة

باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى
الاضطرابات ويتحرى اسباب الشكاية، ويزيل منها ما يقضى
العدل بازالته ، وطلب اليهم ان يتصالحوا للناس بالهدوء
والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التي يوعز بها الانجليز في غير
جدوى ، ولم يزل متمذرا على « المستوزرين » أن يجتروا
على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية في
البلاد من أصحاب الامور .

ولجأ الماريتال للنبي الى أعضاء الوفد المصري ،
فاستدعاهم اليه في السادس والعشرين من مارس وطلب
اليهم أن ييسطوا أسباب الشكاية في تقرير يكتبونه ،
فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للظلمة
السياسية من بداءة اعلان الحماية . وقالوا في ختامه :
« غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استبدتنا مرة أخرى
في يوم ١٦ الجاري وأعلنت إلينا أننا مسئولون عن هذا
الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت
لنا هذه الدفعة أن نناقش أمر المسئولية ، فأجبتناها بأن
هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يصـرغـه
برنامجنا بحال من الاحوال . بل نحن نأسف له . وأما
تسكين هذا الاضطراب فليس في يدينا وسيلة فاعلة فيه ،
ونصحنا بأن أنجع الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق
المسلمية ، انما هو تأليف وزارة تغطي من الترضيات
ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظروف
الحاضر »

هنا رأى أعضاء الوفد الباقيين بمصر في الثورة ، وهذا
رايهم في تفريغ الازمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار
مصر الرسميين ومنهم علماء الازهر وبطرس بك القبط

الإرثوذوكس وبعض الوزراء والنواب والسروات ، وكتب
به هؤلاء جميعا خطابا الى القائد العام في الرابع والعشرين
من شهر مارس ، أى قبل استدعاء أعضاء الوفد الى اللورد
النبى بيومين، وكان تقديرهم أن الوزارة التى تؤلف تعمل
لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلقا لهذه التهدئة افراجا
على معتقلين أو سماحا لاحد بالسفر .

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧
مارس قابلتنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا
وثروت باشا وأفنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة
فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة
التي تخشى عواقبها المجهولة ، فإظهروا هذا الاستعداد
لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم ، والاضطراب يأخذ
نسبا واشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس
بالشيء الميسور . »

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد
وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال النبى مخرجا
من هذه الورطة الا أن يعتمد الميزانية باسم السلطة
العسكرية ، فأصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل
مشكلة وأثار مشاكل . فان هذا التحدى ألهم فى النفوس
جذوة الغضب وشحن فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار الى
اغلاق حوانيتهم ، وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا
مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة
فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ،
وكانوا قبل ذلك يحتجون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة
الازهر وكثرت اجتماعاته ، حتى لجأت السلطة العسكرية
الى مخاطبة شيخ الازهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء

باغلاقه في غير اوقات الصلاة ، فاي واعتذر بأن الله ينهى
المسلم عن افعال مساجد الله .

وفي السادس من الشهر وزع على الناس منشور من
عظمة السلطان يقول فيه : « انى أنشر بين قومي هذه
الكلمات التى كانت تختلج بصدري فى الوقت الذى أخذت
توارد الى فيه ملتزمات الامانى القومية نحو مستقبل
البلاد . وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة :
لا أعنى بالبلاد الا وطننا العزيز : هذا الوطن الذى اقتضت
حكمة الله أن يكون جدى الاكبر : محمد على الكبير اكرم الله
مثواه صاحب عرشه » وفى ختامه طالب عظمة السلطان
« أبناء المصريين بما له من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا
بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير
محمودة فى بعض الجهات » .

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت
فى كل تجربة لم يسعها الا أن تجرب الوسيلة الوحيدة
الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الاولى ، وهى
اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء ، فان الحجر
عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن
تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس وانفجارها
ونشوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللبى
فى السابع من الشهر بلاغا يعلن فيه انه بالاتفاق
مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على
السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد
يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا
واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود
باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر ،
فسرت نشوة الظفر والرجاء فى نفوس الامة قاطبة ،

وقامت مظاهرات الإحتجاج في مكان مظاهرات الغضب
والبروح ، واستولى على الناس شعور مقدس غسل حوبة
فوس غنسى المجرم اجرامه والمرصوم وصمته ، وشوهدت
جموع النسوة النسقيات المتبدلات على مركبات النقل يحين
وعنه ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون
لنذى تنيره أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات .

وانتفعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب
الناجب ، فحدثت محاضر الاقسام من حوادث الطارين
والصوصى ننى ثم تكن تمتنع ساعة من أيام الشيخ والضييق
ووقرة المثل في جانب وندرته في جانب آخر ، ومشى أعظم
الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر
عنها العالم اليوم ولا يدى فيها الصغير ذراعى الوقار ، ولم
ينفص هذه المظاهرات الا اعتداء بعض الارمن عليها وشكاسة
بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص
على المتظاهرين المتهللين في غير عدا ولا تنكر ، فقتلوا منهم
أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية
ليبين ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء
الضباط والجنود تطوعوا لقمعتهم دون أن يدعوه
رؤساؤهم اليها ، بل لقد كانت القيادة العليا تستبشر
بمظاهرات الفرخ التي أعقبت الافراج عن الزعماء لانها قد
تلطف سورة الحنق والعداء وتهيب جو السياسة للوفاق
والسالم ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب
الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم
فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الامر على القيادة العليا حتى
كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجرى الكلام
في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال للنسب الى

الاعتراف بحطه الجنود ونشر بياناً يقول فيه : « لقد تغيرت
 الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين
 فى مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم الى
 انجلترا ليعرضوا شمسكوهم » وقد مر المصريون لذلك
 بالهداية وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لابناء
 انجلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى ، ومن سوء الحظ أن
 الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر لذلك حدث مرة أو
 مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين
 الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بتهمة .
 وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة والى
 خسارة فى الانفس من الجانبين ، على أن المأمول الآن أن
 يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون
 والنظام للمقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل
 مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر
 مرات » .

بقى سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا .

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من
 جهة لتعرقله من جهة أخرى . . لأنها تعللت بقله البواخر
 وزعمت أن الاماكن فيها محجوزة مسلفا ، وان الاماكن
 المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر . . ! وعلم الوفد أن
 الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر
 الصلح أو الوصول الى باريس فى ايام انعقاده ، فالتمس
 الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى
 بالمحروسة ، واتصل بنا هذا الخبر بالانجليز فخشعوا أن
 يجاب بعد قيام الوزارة الرشدية التى يعلمون من سياستها
 الاولى أنها تنسايح الوفد فى طلب السفر الى أوروبا ، وراوا

أن وصول الوفد المصرى الى أوربا على اليخت السلطانى
يخوله « مظهرا رسميا » يتقونه ولا يحبون دلالة الواضحة
عند أمم العالم . فديروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ،
وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها فى الباخرة
« كاليدونيا » ، ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من
خصوم الوفد الى باريس .

برح أعضاء الوفد العاصمة فى الساعة الثامنة من صباح
يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل
جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين
بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت
محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء
الدين والسروات الذين رغبوا فى توديع الوفد على المحطة ،
فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد
المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين
العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكبا واحدا للحفاوة
بالوفد وتأييده وإظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون
بالسفر فى يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك
البرق فى بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار
الزين بالرايات والأزهار وعليه التحيات التى كتبها
المودعون فى محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به
فى لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القطار الى بورسعيد خرجت المدينة تستقبله
وترحب به وتصحبه الى البساخرة التى بات فيها ليلته ،
وأضاعت بورسعيد كلها فى المساء وحقت بالباخرة عشرات
الزوارق المضاعة الصادحة بالموسيقىات والتهنئات الوطنية
طول الليل ، وانتالت الرشائل البرقية من المدينة ومن

أنحاء كثيرة في القطر تسميع الأعضاء بالرجاء والتأييد .
وفي اليوم الذي أفلعت فيه الباخرة - وهو اليوم التالي -
تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد في
غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الاقاليم .

ويل هذا الفصل فصل انتقادي عن العيوب التي لوحظت
في تأليف الوفد ، ثم فصل عن خطة الوفد في مسألة
الامتيازات الاجنبية التي أراد بها النفرة بين بريطانيا
العظمى والدول صواحب الامتيازات ، ثم ينتقل الكلام الى
عمل الوفد في أوروبا كما يلي :

الوفد في أوروبا

عندما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادئ الحرية والإنصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لأنهم استبعدوا أن يخرج بنو الإنسان من تلك الأحوال والمآثم بغير عبء ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلوون من آلامها ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها إلا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لأن الدعوة لاتوافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

والياثسون من أخلاق بنى الإنسان ، لأنهم يهزأون بجميع المبادئ ولا يحسبون الإنسان صادقا في شيء غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لأنهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الأخلاقية ، فلا فائدة من أحاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير ما دام نظام رأس المال هو النظام القائم في المعاملات ، وهو الحافز إلى الغارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن مسعد مستعمرا رجعيا ولا يائسا من بنى الإنسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متبعا لأراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف وإغاثة المظلوم فلا غرابة عنده في هذه العاطفة ، وكان قانونييا يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه في التوسل بالمشريع

وحقوق المعاهدات لبعض المتساكنين وإصلاح الآفات .

لذلك رحب بالدعوة الواسعية ولم يستبعد تحقيقها كما قال في خطابه بمنزلة حماد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسى الجديد أجمل من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المراحة على البقاء والمغالبة على المنافع » . ثم يذهب جيليليا ، ولكن تطبيقه ممكن متى جدد الدكتور ويلد ، ونتم تطبيقه بحزمه المعروف . وأنه لجاد . بل ارتقى الى أن أقول أن تطبيقه سهل متى صبحت نبات أكثرية الدول التى أقرته بالإجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألتب الانسان في الوصايا الدينية وقواعده الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق مع الافق الذى وصلت اليه الانسانية فى تطورها الجديد . »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الواسعية ، وأقل ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة فى ايدى الصلح عونا للأقوياء على الضعفاء وعقبة فى وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة وصول الباخرة « كاليديونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون يطلب منه الاذن فى مقابلة خاصة للوفد المصرى المطالب بحقوق الامة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وانما جاءه رد لم يكن يخطر على بال متفائل ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالجهالة البريطانية على مصر فى اليوم التاسع عشر من شهر ابريل . . أى بعد وصول الوفد المصرى الى مارسيليا بيوم واحد . يحار الانسان ولا يدري كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل فى

فضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن سياسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا في روعه أن المصريين أساءوا فيهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وإن كلمة منه تحقق الدماء وتعيد الأمن إلى قراره وتصور أرواح الأوربيين ومرافق العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم إلى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتناؤها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصحون للسلام وأنفي للخروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا إلى السكينة واستعدوا للاصفاء إلى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الأمريكية ، فادعت دار المندوب البريطاني بلاغا جاءها من همسون جاري وكيسل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول أن حكومتي أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصري وهي الحماية التي بسطتها حكومة جلالة الملك في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد في تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذي يقتضيه هذا الأمر » . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي ولكنها ينظران بعين الأسف إلى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالتجاء إلى العنف ، .

وإن صيغة هذا التبليغ لتتلف عن الغرض منه وعن

المسمى الذى سمته الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقتناعه بوجوبه . . فباسم الامن وكراهة العنف، وبعد الوعد بمنح المصريين قسما آخر من الاستقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبأدبرت الى اذاعته فى مصر وأوروبا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوروبا ليغت الخبير فى عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسمى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب . . فكان تدبيرها فى الانحراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير المسحبان الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويفتاله ، ليحقق به الكيد فى ساعة الفرج والاستبشار .

ولم تبالغ السياسة البريطانية كثيرا فى وقع الصدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقتراجه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل فى أوروبا لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى والزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا نكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الاحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم فى أوروبا على العاملين الجادين فى المقاومة . . ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الاولى بالبلاد الاوربية .

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فإذا هو أفدح وأقدح . فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من حوادثها أن تخشى

ومعنى إغراضه أثر بعض المنافسة من السلوك الأخرى في مؤتمر الصلح فنطلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فإذا بمؤتمر الصلح في قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة إلى الحرية وأكبر القائلين بمشاوراة الأمم المنصوبة في تقرير مصيرها . . فمن البين إذن في رأيهم أن مهمة الوفد ، انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانحلال في صفوف الوفد والامة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » تشير فيها إلى إرسال لجنة مستقلة إلى القطر المصري للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الإصلاحات الدستورية التي يتسع بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد في سمعته وعزيمته أن لم يصبه في تكوينه ووحدة رأيه : فإذا عاد بعض رجاله إلى مصر وبقي بعضهم في أوروبا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته الحكومة البريطانية ورجعت به إلى قبضة يديها وعرضته لسنخية أبناء وطنه ، وإذا بقي الوفد كله في أوروبا فعندها فسحة من الوقت لإرسال اللجنة إلى مصر وسؤال المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدكم الذي يدعى الوكالة عنهم . . فتلقى وكالته وتلقى درسها الصادع على الوكيل ومن أوكلوه ، وأي درس تشيستيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين أنجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصري وتعاقبه هذه العقوبة القاسية بيد الامة المصرية !

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية . فان المصري ليتقى السخرية أشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ولهذا كانت ضربتها للوفد المصري باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خلية أن تقشل بعد الصدمة الأولى لأنها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو أنها أبطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزة المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل ، لكان رجاء الحكومة البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج إلى كمين مضحك أو « مقلب » مهين . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكرامة للسخرية ومقاومة الشتم المضحكة . وصا في الطبيعة المصرية قوة تعصم بها في أخرج الاوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الأول أن أعادوا النظر في الأمر كله ، فوجدوا أن العمل في مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة إلى مصر بعد كل هذه القيامة التي أقامتها الأمة لتمكين الوفد من السفر ، هي خيبة اليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيشس الأمة من رجالها وتشككها في دعايتها ، وتعجل بالترقة بين صفوفها .

ووجدوا كذلك أن البقاء في أوروبا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الأوروبية ، وقد تنفع الدعاية الأوروبية في تنبيه عزيمة الأمة كلما احتساجت إلى تنبيه .

ومن مبدأ الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية : إذا جاء الرجاء من هذا

الباب فذاك خير وأقرب سبيلا ، وإن لم يجرى فالشعوب من وراء الحكومات والطريق إلى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صمابه ، وهو القائل أن الشعب فوق الحكومة ، وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية إلى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منها « لاستنارة » رأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزارة . وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر اللوبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء فى مؤتمر الصلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن إن وراء هذه الاسماع أسماعا ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الأوروبية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج . . . ومن يدري؟ فلعل شعب ويلسون وشعب ما قال وصامع غير ما سمع ، وبالحق فى احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المخلوع بتلك السياسة .

يقول نيتشه : « كل ما لم يقتلنى يزيدنى قوة » . وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للمناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة .

قال جورج لويد فى كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة الا فى اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراق خليق أن يجرى الى مده فى الحومة المصرية . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطلق يدير للمركة من مقامه بباريس ويبعث الى اتباعه بمشجعات موهبة ؟ ! » ولكنها

أخاذاً باهرة بما تحدثهم عن الانصهار الذين يستميلهم
للقضية الوطنية ، والتجاح الذي يصبه رجاله ، .
وقد أدار سعد المعركة في باريس على أتم وجه يستطيعه
وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصري على اعتباره
غريباً عن الاجناس الاوربية قد استطاع غاية ما استطاع
من نشر الدعوة الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب الى
المؤتمر يطلب استدعاءه لسماع أقواله لان « الغاء السيادة
التركية يقتضى حتما تغييراً في حالة مصر السياسية التي
التي قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير
في غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم
مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ،
وأقام المآدب للسامية والكتاب والصحفيين الاوربيين
والامريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التي كانت تهملها
الصحف ويوريهم صور المظالمات التي اشترك فيها
السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الاعلام وعليها
الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء
من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلونه ولا يعرفون
خبراً عنه .

واقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم في
قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مارجريت وأناثول
فرانس ، فأصدر الاول رسالة في موضوع القضية المصرية
وقدمها الثاني بكلمات وجيزة على سبيل التزكية .
واجتهد الوفد في اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين
البريطانيين أن يتهموا كما فعلوا من قبل بمشايعة دول
الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضوية والاشتراكية . فلم
يتصل بالمفقور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من

مويسرة ، لما كان معروفا من مقام قريدك في المائيسا
وتركيا أثناء الحرب وبعدما . ولكنه اتصل بجميع المصريين
المتيمين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في
باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعوة
وتمرير الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبة
ومعروباته .

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة
واحدة ، لان التفصيل لا يزيد القارى شيئا على ما هو
مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول أن الوفد لم يدع في
باريس ولا في مراكز الدعوة السياسية أحد يؤيد له الا
أبلغه مظلمة مصر . وأوجز له الحالة التي مرت بالقارى
في صفحات هذا الكتاب .

وقد كان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطلاب ،
يعاونون الوفد كما عاونه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية .
فطبعوا الآلاف من الرسائل وقابلوا النواب واستمعوا
بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية فدعا فدمر
الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الاوراق التي فيه وظنوا
أنهم قضوا عليها وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن
الطلاب أخذوا بالحيلة فأعادوا طبع الاوراق مما كان مدمرا
عندهم من المحفوظات في مكان أمين .

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد
المصرى ما وسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان
حقهم في بعض الامور التي تقضى بها اللياقة ، فلم يأت
منهم من يرد الزيارة لسمعه بأشياء حين ترك بطاقته
للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الاخرى ،
وتجاوزوا ذلك الى عمل فيه من الصسيانية ما ليس يليق

بكتبار الرجال . فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري انهم أرسلوا مرة « مذكرة الى الوفد البريطاني في مؤتمر السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : « مثل هذه الاقوال لا تستحق الرد » (١) .

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحساية فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت انظار الوفد الى نشر الدعوة في الولايات المتحدة ، وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوى النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة . حدث هذا دون أن يكون للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الامة الامريكية واسما ليثير في هيئتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي لاقته من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر . فان أقصى ما صادفه الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية انه تلقى منه ردا على خطاب كتبه سمعه يطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة ! وكان الوفد قد فهم ان استشارة الرأي في الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسوا من اثر الاخبار التي بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا ، وزاده أملا في المزيد من الاهتمام انه كان قد استخدم بعض الايرلنديين والامريكيين في أعماله الكتابية فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا الى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندا وعرفوا منهم الرغبة في تشديدهم التفكير على

(١) البلاغ ، ٩ مارس سنة ١٩٣٤ في بيان للاستاذ محمد علي علوبة باشا .

الاستعمار البريطاني وذكر المسألة المصرية التي جانب المسألة
الآيرلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس
الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصري من قبله على مسنة ارسال
البيانات والاحتجاجات الى المجالس النيابية مع ارسالها
الى الوزراء وممثلي الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته
في مجلس الشيوخ الأمريكي صدى اقوى واصرح مما
وجدته في المجالس النيابية الاوربية .

ففي جلسة الحادي والعشرين من شهر يونيو اقترح
الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الآيرلندية ،
فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية .
وقال ان مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الامم الشرقية
والاوروبية التي اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت
هذه الحملة رجاء الوفد في تحريك قضيته من جانب الامة
الامريكية وشيوخها ، وارسل يشكر المستر بوراه ويبلغه
ان المصريين ليعتمدون اعتمادا تاما على مساعدة الشعب
الامريكي محب الحرية في تحقيق الامال القوية لشعب حكم
عليه بالاستعباد من غير أن يسمح دفاعه .

وعاد المجلس الى ذكر مصر بعد ايام فقام المستر « والش »
واتهم الوفد الأمريكي في مؤتمر السلام بخيانة المبدأ الذي
غامر الأمريكيون بدخول الحرب من أجله ، وقال ان
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اذا ارادتا أن تدلا على
حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفلبين لاهل
الفلبين وآيرلندة للآيرلنديين ، وهنا قام مستر « مكس
كورك » وقال ان مصر أيضا يجب أن تكون لابنائها ، وأيده
مستر بوراه سائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا

ورومانيا ويفض عن ايرلندة ولا يصنى الى كوريا ومصر كما
أصفى لغيرها فقال مستر شرمان : « ان معاهدة الصلح
انما كتبت لخدمة المطامع البريطانية » .

كانت هذه الاقوال من أشد ما قيل وقعا في نفوس
المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء . فاما
المستعمرون فقد أحسوا من عواقبها في الولايات المتحدة
وفي مصر نفسها . واما المصريون فقد شعروا بفضل الدعوة
واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحيلة في الدوائر
السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعوة
في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع
اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات
العارضة ، فانهى بوساطة مستر « والش » الى توكيسل
مستر جوزيف فولك في نشر الدعوة هناك ، وكان الاختيار
موفقا لان الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في التظلمات
السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج
المشكلات ، فهو ذو منزلة مرمية بين النواب والرؤساء ،
وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة
وأوشكت الدعوة الخارجية لمصر أن تنحصر خلال تلك
الفترة . في الولايات المتحدة ، فعن لسمد باشا أن يسافر
اليها مع بعض الاعضاء . ثم استقر الرأي على إيفاد محمد
محمود باشا في هذه المهمة لمعرفته الانجليزية ، وتورد
الوفد هنية بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمى
الى سفر اثنين من الاعضاء الى البلاد الانجليزية يدافعان عن
مطالب المصريين ويسقطان ما أصابهم من المظالم أما بالخطب
او بالنشرات اذا احجمت الصحافة عن اذاعة ما يكتبان ،
ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه .

ويعولان على الدعوة الشعبية دون الرجوع الى الهيئات الرسمية التي أعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تجيء المفاتيح من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايدانها بقصده ، ويقال أن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناسا من سراة الاجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر باغور الوزير الفيلسوف الانجليزي المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها ما لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر الى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا الا في منتصف اكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الاصدقاء الاوربيين .

وقد كان مستر فولك أثناء ذلك يوالى الكتساب في الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجانته المخطط بها بحث هذه الامور ، وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرح به لجنة الشؤون الخارجية د ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وإنما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها ، وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسي والاطوار التي مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التي أصابت أهلها في أثناء الحرب وبعده الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ، ولا سيما تصريح لجنة

الشئون الخارجية ، فإن خبره لم يحصل الى مصر الا من رسالة برقية أرسلتها سعد من باريس الى لجنة الوفد المركزية فى التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أشضب الانجليز ، وقد سمعت المراجع الانجليزية مساعيها حتى حملت الوكالة الامريكية بالقاهرة على اذاعة تكذيب مبهم تقول فيه أن الخبر خطأ ، ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !

هذا فى مصر ، أما فى الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعوة المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والاشياع ، فاضطر مستر روناك لندسى القائم بأعمال السفارة فى واشنطن - وقد كان بمصر أثناء الحشر العظيم - الى مقابلة تلك الدعوة بكثير من المساعي الخفية والعننية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه الى احدى الصحف يفض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « ان الحكومة البريطانية قد عנית بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية وان الجنود المصريين يعملون فى ظل العلم المصرى لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو انى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلولى الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينضم جندى مصرى تحت الالوية البريطانية ، ولكنه يكون بيانا ناقصا ولا مراء ، اذ انه فى فبراير سنة ١٩١٥ ، عند هجوم الجيش التركى على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية فى الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التى

أدوات مدافعها بمبارده وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفي اعتقادي أن الخسائر كانت اثنين من القتل وستة من الجرحى . ولم يشارك في العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن في الأدوار الأخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات في سيناء بينما كان الجنرال اللنبي يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز في وقت من الاوقات ، لكن هذه القوات جميعها لم تتعرض ليران القتال . وفضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال الملحقه بالقوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالاعمال اليدوية التي لا تستدعي خبرة فنية ، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة ، لانهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليز أن يكونوا في خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا في ساقه الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين الحقوا بفرقة العمال ، ولكنهم بلغوا في بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا ، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر بمقربة من خط القتال فاصابهم بعض الخسائر . وليس في وسعي أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكني اعتقد أنها تبلغ في الجملة ألفا وخمسمائة بين قتيل وجريح في خلال سنوات الحرب الأربع .

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة في ظاهر هذا البيان، يرى القارئ انه قابل لمخالفة الواقع في عدة موا

لان وصول العدد في الفوج الواحد من العمال الى تسعين
الفا لا يمنع انهم يملقون المليون ويتجاوزونه في جميع
الافواج ، ولان احصاء القتلى والجرحى بالغ وخمسمائة
على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبلسوغهم
أضعاف ذلك على وجه التحقيق .

الا ان مستر فولك لم يتوان في الرد على هذا البيان بعد
مراجعة الوفد في باريس ، فكتب الى وزير الخارجية
بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر الى العبارة التي وردت
في سياق كلام المستر رونالد لندي عن تعاشي المساس
بالسيادة المصرية ، لكي لا يشق على الحكومة الامريكية
الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح في
مجلس الامة ، وكتب الى رئيس لجنة الشئون الخارجية
خطابا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة
الانجليزية وفيه « ان مليوناً ومائتي ألف مصري جنسوا
لفرقة العمال وان الجيش المصري نفسه قاتل على قنساء
السويس وفي شبه جزيرة سيناء وفي الحجاز وحارب على
بن دينار في السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة
العمال وعلى الاخص من فتك الامراض » .

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية »
فطلب تأكيد الاخلاص في المقصود منها بتصريح رسمي
من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء ، وتفوض الى
عصبة الامم - بعد تأليفها - تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن
كل معارضة في تمثيل الدولة المصرية عند الدول الاجنبية
وعن كل معارضة في سفر وكلاء الامة المصرية الى الولايات
المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على السنة الاعضاء
بمجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب

المعارضة . حتى التفت اليها كثيرون ممن لا يسمعون بها ،
ورحبت الصحف مسوغا لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة
فيها . وأيعب الحكومة البريطانية ان اطراد الدعوة على هذا
النوال كاف لافلاقها وتوقع المناعب التي قد تضر بمصالحها
كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف
الحكومة الامريكية .

أما الدعوة في باريس فقد كانت تنقطع حيناً وتبصر
حيناً ، ويباير الوفد اكثر الاحيان على خطة الدعوة
الشمعية . لانه علم ان النجاح فيها اقرب من النجاح في
مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يرأس
المجالس النيابية وأقطاب الساسة وكبار الادباء ويكتب الى
الصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من تيسر له
لقاءه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة
من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير
ذلك ، فجري ذكر الحماية البريطانية على مصر في اكثر من
مجلس من المجالس الاوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة
ما جرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه
أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها من التماهى فيه الى
ان يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام
الادراك . ولعل أكبر ما حدث من دعوة الوفد خلال هذه
الفترة وليمة في ثاني أغسطس في فندق كلاردج
بباريس ، وهي الوليمة التي خطب فيها وزير سابق
للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت
وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها
عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة
هذه الحركة التي كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على

تعاقب الايام قد افهمت السياسة الانجليز ان « التجاهل » سياسة لا تفيد الى زمن بعيد ، وانه لابد من « شيء » عمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البسال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ما قصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد مانر الى القطر المصري لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذي يحكمون به في ظل الحماية ، ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ما تقدم سببان آخران : « احدهما » ان رؤساء الوفد في القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعتها اذا هي حضرت في تلك الظروف ، لان اللجنة تريد المناوضة على أساس الحماية وتستفتي البلاد وهي في قبضة الاحكام العرفية ، وتدعى لحكومتها الحق في نظير الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر « محمد سعيد باشا » - رئيس الوزارة يومئذ - باجماع الامة على مقاطعة اللجنة فنصح اللورد اللنبى بارجاء ارسالها انتظارا للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسي من حيث علاقتها بالدولة البريطانية . فلم يشأ اللورد اللنبى أن يصغى الى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام نصيحة المناطعة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذي دعا الى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة في تلك الآونة ، انها علمت ببوادر التفكك التي أصابت بعض أعضاء الوفد في باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الاعضاء الى الاسكندرية في الثنائي عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقي باشا وحسين واصف

باشما ومحمود أبو النصر بك ، وأذاعت لجنة الوفد في السادس والعشرين منه أن على شعراوي باشا قادم لأعمال خاصة بإذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والامة أو لتزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على تركه ، ورجع عندها هذا الحسبان أنها علمت بما شاع عن آراء الأعضاء العائدين وأنهم يتشككون في نجاح مسعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعوة الأجنبية وإيثارهم أن تكون الدعوة في إنجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، قطعت في توسيع مسافة الخلاف وبث الفواية من طريق اللجنة المنترية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والشاخص، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوقد إلى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت
توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي
أحسن لها النصيحة وأُمار عليها بقبول سفر الوزيرين
المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد
قوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللنبى فاتح القدس ، لأنها
حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ
غريب في تقدير الحالة وجود على أساليب التخويف
الدارجة بغير معنى . لان مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة
الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء
الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزى
الا المدافع والدبابات والجنود تفدو وتروح فى الحواضر
والقرى بعشرات الالوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه
الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية
فى الحرب العظمى ، فما كانت الثورة اذن لانهم كانوا فى
حاجة الى مذكرة بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما
كان اسم المارشال اللنبى عندهم الا كاسم كل قائد فى
الميادين البعيدة أو القرية ، بل هم كانوا يسمعون بغيره
من قيادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به فى
غزة فلسطين .

جاء المارشال اللنبى الى مصر وهو يقدر أن الرهبة من

اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وآله لا خوفاً اذن من اتهمه
بالضعف اذا هو تواضع الى سماع الشكايات ومخاطبة
الشعب بلسان رجاله ، فخطب المصريين باسم الشيوخ
ورجال الدين ، كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ،
وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على
السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضى به ولاية الامور ، فلم
يكن لها من اثر كبير ولا صغير ، لان الشعب لم يفهم من
نصائحهم الا أنهم مضطرون او أنهم متهمون في اخلاصهم
ان لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية واحوال
الحكومة في مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض
الحكومة البريطانية سفر الوفد الى اوربا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية في التاسع
من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى استتقلت لانها
شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين وهي معبرة
عن مطالب المصريين اجمعين . فطلب الضباط الوطنيين
أن تسند الحراسة اليهم ، لان اسناد الحراسة في الميادين
العامة الى اناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها
كثيرا ما جر الى ازهاق الارواح بغير موجب حتى من وجهة
النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على
المصلين الخارجين من المسجد او على المتظاهرين ابتهاجا
بالافراج عن الزعماء .

والتف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة
الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط
وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبسول الوزارة
الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين
مع ابطال الاحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى الى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالبات وتلح في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الاعمال الحرة انتظارا لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينتفض عليها أسبوعان ، لتسفر التسوفيق بين مطالب الشعب والموظفين واردة السلطة العسكرية .

وقد أُنذر القائد العام الموظفين بالفصل ان لم يعودوا الى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية ان حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدد .

وفي الحادي والعشرين من ابريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لهندويي الصحف يوم تاليفها « انها وزارة ادارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي . . . وليست لها صبغة سياسية لان المسألة المصرية لم يبت فيها بعد في مؤتمر الصلح ، وانها سستجهد في استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الاحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات .

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلا داهيا يحب بنا استطاع من دماثة أن يجمع بين قضاه اغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سمعه باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معا ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية ، ولهذا حاول سعيد باشا أن يجمع وفدا ثانيا الى جانب الوفد السعدي لينازعه قيادة الامة والدفاع عن القضية ، معتمدا في اول الامر على الامير عمر طوسون وافراد من بقايا الحزب الوطني . ثم أجس تفور الامة من هذا المسمى

وصدود الأمير عمر عن متابعتة فتراجع وظل يرقب الاحوال الى أن عرضت عليه الوزارة • فقبلها ، واخترع صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد الصلح وأبرم معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخلصاً من جميع الجوانب •

فهو - بهذه الحيلة - يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقر دعوة الحزب الوطنى الى وقت الحاجة لأنه الحزب الذى يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ، ثم هو يدفع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الامر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للامة • • وحزب وطنى لم يبق له ما يتعمل به من السيادة التركية ولكن بقى له من المنافسة للوفد ما يحفز له حربه ويطمعه في الغلبة عليه ، وقد ظهرت للامة هزيمته واخفاقه •

وأقبل سعيد - بمثل هذا الدماء - على علاج المشكلات التى خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في اقتناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية ، فاقنعوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه في النصيح أنه على الاقل عدو الوفد المصرى ورئيسه •

وتشفع في تخفيف بعض الاحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئاً من الضغط على الصحافة والخطابة ،

واستمال اليه الموظفين بأغراض الحملات عظيم وزيادة
مرتباتهم حتى بلغت مثيلها .

غير أن الناس كانوا يستريرون بنياته وينظرون الى هذه
الاعمال كأنها مخدرات ترمي الى تهدئة النفوس واضعاف
الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما
جذبته اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهينة الخواطر
للرعي بالحالة القائمة . فنار بعضهم عليه ورماء أحدهم
بقنبله لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل انه ذهب الى
المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعنى عليه لانه انما
اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللبني على وفاق
الى أن اختلفا على مسألة لجنة ملنر ذلك الاختلاف النموذجي
لكل اختلاف بين تفكير العسكري وتفكير الوزير المعنك من
المدرسة التركية . فاللورد اللبني يرى ان امتصاص
المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل
قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم
لا حساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء
اللجنة التي كانت مهمتها الاولى ارضاء تلك العواطف
والبحث عن تلك المطالب ! . فاكراه الناس على قبول
الامر هو المهم في السياسية العسكرية سواء نجحت
اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك
العفاء .

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تعضر
اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة
العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية . وهو رأى
له قيمته من الدماء والحصافة ولكن لا قيمة له الى جانب

الأوامر العسكرية ! .. وقد احتلت القائد والوزير فلا
محصى إذن من أن يستقيل الوزير .

استقيل سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في
الحدى والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية »
التي استندت سلة ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم
يتخذ له موقفا معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع
بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطفى من
المنبوذين وطلاب المنافع الذين لا خلاق لهم ، أسماء « الحزب
المستقل الحر » وأعدده للقاء اللجنة ومدازاة المقاطعة الاجتماعية
التي ستنلقاها . ولم يفلح في هذه المحاولة على الرغم مما
بذل فيها من المصروفات الشريفة والقوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت
في السابع من ديسمبر وهي محوطة بسوء الطالع من كل
مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة
من رجال قديرين مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية
والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملتر وزير
المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق في
روما ، والقائد السير جون مكسويل الذي كان بمصر في
أوائل الحرب العظمى ، والسير أوين توماس الخبير بمسائل
الري ، والمستر سبندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير
سسل عرست الحجة في القانون الدولي ، ومعظمهم ممن
عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موهرة بما
توالى على الناس من دواعي الكراهية والنفور ، ووظيفة
رئيسهم توحى الى الناس انه سيجعل مصر احدى
المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضى على اللجنة أسبوعان أو نحو أسبوعين
سرى في مصر نية القرار الذي أصدره نواب الولايات
المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون .
فبدلاً من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما
كان يريد محمد سعيد ، جاءت الولايات المتحدة - وهي
قبلة أنظار العالم في ذلك العهد - تنقضها وتمتخ الرجاء
لابطالها وتحقيق آمال الشعوب المخدولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحسنت أنها في حصار
محكم من المقاطعة الاجتماعية لا يتخلله منفذ إلى لقاء أحد
يجديها لقاءه ، ورأى اللورد ملنر من روح الوطنية المصرية
غير ما كان يعمده في أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض
أصحابه . فلجأ إلى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر
غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التي رسمتها
الحكومة البريطانية ويجنب في ظاهرها الكلمات المثيرة التي
تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس في
التاسع والعشرين من ديسمبر بيانا قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض
من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها إلى
الآن ، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فإن اللجنة
أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان
البريطاني لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح
الخاصة لبريطانيا العظمى في مصر ، مع المحافظة على
الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين في البلاد ،
ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع
توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة
صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة دستورية Self Governing Institutions وتنفيذاً لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخفى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلاً منه عن معتقداته . فإنه لا يعد متنازلاً عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق .

ويلاحظ القارئ أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self governing بالانظمة الدستورية وهى ترجمة غير دقيقة ، صحيحانها فى صحيلة الاحرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهى أنظمة « حكم ذاتى » .

ولنلاحظ هذا الاختلاف فى الترجمة فكان له شأن فى اختلاف الرأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر . حيال اللجنة . فقد قال عدلى فى خطاب له الى سعد مكتوب فى التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أى شئ أن نمجّل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هى ما فهتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق للحساية من المناقشة لجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون أنه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماسية بل تتأكد . والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملتر مناقشة فى هذا

الموضوع وأكد لنا أن النص الانجليزي ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه بـ Self governing

بل معناه الحكومة الدستورية وان الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ بيان ان الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه .

والقرار الذي اتخذه سعد وأشار اليه عدلي في الخطاب المتقدم هو قراره الذي نشره في بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاه بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ولا تخافوا اذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالا لذلك - بخذلتكم نصراءكم وأهنتكم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأممكم ذلا لا يرفع منه عز ، وأن تفعلوا - كما هو أكبر ظني في عظم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق وأعددتكم لنصرتكم قوة العدل فلا تذلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، ويتنصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتحقق بأذن الله الاله التقدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام » .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملتر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوى الشأن والرأي في مقتدمتهم الامراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة - لجنة ملتر - أن لا رجاء في الاتصال بينها وبين الامة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لان هذا البيان لم يغير من الامر شيئا ، ولان الامة لا ترى لها مصلحة في تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة في هذا التجاهر أو هذا التفريق بين الامة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين في القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة المنثرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف ، ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الملح والطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجهد في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأل أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والاجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأل : هل لك أولاد ؟ أو سأل : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله الى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء

اللجنة الذين اختلفوا الى الاقاليم قد صادفوا شيئا من هذه
الاجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ما هو أدل وأجمل
مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة
قد تشعبت بواعتهم ونياتهم فلم يكونوا جميعا على نية الامة
في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صون كرامته عن
ميانة التجاهر الذي قصده الحكومة البريطانية ، فكان ممن
اتخذوا المقاطعة أناس أتخذوها احتياطا لكل مفاوضة يجريها
الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا
يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطعمون في
استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون
التضخيم وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان
كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة إنما هو عقبة في طريق
الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال
الرسميين لا يلقون اعتمادهم على الثقة القومية والمبادئ
السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ،
ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم اصداق
الوفد - وهم رشدي وعدلي وثروت - فقد أخذوا بالحيلة
فلم يفضيوا الوفد ولم يفضيوا اللجنة ، وكتبوا في السابغ
من يناير خطابا الى سعد يقترحون فيه عليه أن يمود هو
وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملتر بعد الوعود التي أفشى
بها اليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب
الوفد بامتناع ذلك لان بيسان ملتر يحصر الغرض من
المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفنا من تفسير
كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصحيفة الانجليزية

.. وقالوا ان اللورد ملتر لا يرى مانعا من دخول الوفد
المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو
لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام
المفاوضة أن يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ما ليس
يقبله الآن .

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير
الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه
يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

« .. اننا لم نجد فى بلاغ ملتر شيئا يخالف التصريحات
السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه .
اما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو
مثلا يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملتر لجنة تحقيق
موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية
أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم
الذاتى . ونحن لا نعترف بشئ من ذلك ، فلا تبعية لانجلترا
علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ،
والغاية التى نسمى اليها هى التمتع بجميع حقوقنا فى
الاستقلال التام . نعم أن هذا البلاغ وسع مجال المناقشة
ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى
حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد ما بناء باليد الأخرى
وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع
فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد
الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به
حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد
الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ،
وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا

لها هذه المأمورية . وأكبر ما يهويه أو يسر إعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم زعم أنوفيم وضد إجماعهم بأن استعملت كل وسائل السدة معهم تمهيدا لوصولها وشكلت وزارة لم يرص الرأي العام بها .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السبب ذكرها . ولأن الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيرا من الآراء التي ينسرونها لتضليل الرأي العام في أوروبا عموما وأنجلترا خصوصا . ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لحل هذا الخطر ونجعل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشيء في مقابلته وعدا صريحا يصبح الاعتماد عليه . ولكنهم لم يفعلوا . وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نتعشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا . ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى في ذلك البلاغ الذي نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التي كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم في الدعوى . ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون إلا عبثا مقرونا بالخفة والمخاطرة . ويصح للانجليز وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يأتى ببعض الميسارات الطلية في أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها . كلا ! اننا لم نبلغ هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والأشكال تأثير فيها . اننا

نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في
حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون
الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها
التام ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال
التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة
الامم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا نتأخر
عن العودة لمباشرة المفاوضات متى ألغيت الاحكام العرفية
وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما
المفاوضة في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملزر أو
غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام
بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في
حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانجليز يرغبون حقيقة في
ودنا وفي بناء علاقاتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم
من اتباع احدي هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم
لا بد أن يفهموا أن الامة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه
ومعرفة حقوقها الى درجة لا تركز معها الى الاقوال ولا تعتمد
فيها الا على الاعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بدليلا .
نعم أن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه
فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف
بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا
بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا وبقوى مستمرين على المطالبة
به والسعي للحصول عليه ، واذا لم يكن في الحكومات
الاجنبية الآن من يمد يد المساعدة اليها ففي شعوبها كثير
من الاحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم
وخطيبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان
تقلبات تجعل الخليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن

أن نسهط من حسايينا اتساع ملك بريطانيا وببأسه اطرافه واضطراب الاحوال فى مملكاتها وجوارحها وانسار المبادئ الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا ، وتعيد حزب العمال لحكوماتها بالاسيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانخسايين الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الايام . كل هذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبغى متشددين فى النمساك به ومقاطعين باللجنة التى حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليز ويعلم الامة العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انجلترا ومناقض للعهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادئ التى قبلتها ومكدر على الدوام لسلامها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعدها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الامتنسلا لها . . .

هذا بيان مفصل برأى سعد فى احتمالات الحالة من جميع اطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء - الاصدقاء - فى العودة الى القاهرة لمفاوضة ملتر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوربا لانها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريبه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء الاصدقاء - لم يكونوا لينتظروا لهم

« دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر وانتبائها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منيا على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أقدموا على هذه المفاوضات العقيمة لخسروا الجانبين معا وأخفقوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل امام الامة وأما الانجليز ، فهم لم يخططوا في تقديرهم أن المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر لابد أن تسبق كل « دور » يقومون به في هذه المرحلة ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاء من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة المنيرية على تهافت المصريين وتراهم على هذه الفرصة المدخولة ترامى المناضل الذي استنفد موارده الاخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يفرى اللجنة بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريت سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بمعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت المناقشة بين عدلى وسعد في تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الانظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه في خطاب الحادى عشر

من فبراير الى عدلي باشا اذ يقول : . . نعم ان نرجمكم
بالعبارة الانجليزية Self governing بالحكومة

الدستورية هي الاصح ولكن صرح هذه الترجمة في نفسها
لا تحمل على تعديل قرارنا لان هناك اسم با آخر غير هذا .
ولان ايرادها في المكان الذي وردت فيه من البلاغ مع عدم
اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بان مأمورية اللجنة هي
التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يرفع في الذهن
بان المقصود بها هو المعنى الذي فهمناه . وابقول بان
القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية
لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على انها
نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها
هو كما يؤكد جنابه من ان الحكومة الانجليزية لا يصح ان
ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستوري - لزم
قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية
تكون اهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا ،

ومن هذا الخطاب نفهم ان سعدا لم يأخذ بالنفسير كما
جاء في حديث ملتر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من
ملازمة ملتر والوزراء على تفسيرهم بان يمد به لانشاء
الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض
لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فان
جاء الدستور فذاك ، وان لم يجرء لسبب من الاسباب
فظهر ذلك السبب خير من كتماننا والمواربة فيه .

قال سعدا في خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه : « ولا أخفى
عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالنا على أنها

الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عنييا بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه العناية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية . ثم عرض ما تنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة او بما في معناها لا نتردد نحن وزملائنا في العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الامة والسعى في أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم اجل خدمة ، وخدمتم لكم في التاريخ احسن الذكرى .

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب في اليوم التالي (١٢ فبراير) قال فيه : « ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا امثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لانه من الطبيعي أن تجري مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الامة . وأن يصدق على ما تنتهي المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملنر ينسب بها في معادلاته معكم . وفيما أكد لكم من المقصود بالعبارة الانجليزية : السابقة التي اوردها في بلاغه . ان لم تكن هي بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يمش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي

أوضحها فيما كتباه لكم لاننا لا نربط غمركم . وهي فوق ذلك ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الامة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبرهما ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتك حتى لا يساء الظن في نزاهتكم . وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، تعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون في تنوير الافهام وصيانة الرأي العام من خطرات الاوهام ، التي لا يقصد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا قرويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى .

وقد أجاب عدلي ب خطاب في الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : « نعم أننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الاماني القومية وتشق بها الامة في ذلك من أهم الامور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التي نشدها . ولكننا نرى أيضا انه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق

بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعيد المفوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة ، وبعضا من أعضاء الوفد ، .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزارة « الاصدقاء » مع لجنة ملتر . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلا للقضية المصرية لا مغالطة فيه ، ويريد أن يتروك للوزراء « الاصدقاء » ما هو للوزراء ويبقى للزعامة ما هو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضة وعرض النتيجة على الأمة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على الرأي العام أو تعرض الوفد للانقسام لأنها اذا أدت عملها مستقلة به بقي للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية المماثلة للأمة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقا مع الوزارة ، لأن المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذي يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلى فهي قبول الوزارة مع التزام الخطية التي جرى عليها هو وزملاؤه من مبدأ الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتباس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعة حذرا من رقابته وتعقيبها اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى الى العسكرة منها الى الصداقة وخلص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا في عمل واحد ، ولا يعينهم الا أن يشركوه معهم في

التبعية ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه مسبيل
التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا
ظهورهم ويحفظوا لانفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا
أن يهوتوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة اقناعه
لانهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عند الجمهور ان
قبل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا
انفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية . وان
الامة لن تنال بالنورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير
الزعامة - أكثر مما قبلوه .

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه
ومغالطة الامة في الالفاظ التي لا تسمح بالمغالطة . ثم
حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة
المفاوضة ليدخلوه في التبعية وهم قابضون على زمام الحكومة
ومن قبل ذلك رحبوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم
في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا في
ذلك الى انفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن
يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من
استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا
سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية
وكل ما صنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملنر وكرزون مطرد
مع هذه الغاية ومنبعث من هذه النية ، وهي أن يقاسموا
سعدا في كل ما يندرکه وأن يشركوه معهم في كل ما وقعوا
فيه ، وأن لا يتركوه حرا في فرصة من الفرص ليطلب فوق
ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن يتألوه .

وهي خطة حافظ الوزراء « الأصداقاء » عليها أدق
محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير

تفاعهم وممالاه ، ولن يقع التفاعم عليها مع الصداقة وخلوص
النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذي قصده
بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد
يكال لهم العذر أو الملام .

وقفت مسألة الوزارة التي دار الكلام عليها في الرسائل
السابقة لأن المورد ملتر لم يستحسنها عندما فاتحه عدلى
فيها ، وتعلل بقوله « ان الفكرة لا بأس بها » ولكنى لاأرى
من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لانه اذا شكلت وزارة
مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من
نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضائها - وهم الذين
سيكون عليهم المعول في ادارة البلاد - يجب أن لا يكونوا
عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل
فيما بعد » .

فقال عدلى : « لم يبق اذن سوى حل واحد وهو أن
تتفاوضوا مع الوفد » .

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملتر أعمالها في مصر
وأصدرت في السادس من شهر مارس بياناً رسمياً قالت
فيه انها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي الى أن تجتمع
بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها
في رحلة الى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد الى
الاسكندرية في السادس والعشرين ، وقفل منها الى بلاده
أما الحالة في الفترة التي قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها
انها أسفرت عن اخفاق السياسة البريطانية في التفرقة
بين الوفد والامة ، وعن نجاح الحركة الوطنية في زعزعة
الحماية التي كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه
دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية

عقب وجوع لجنة ملتر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير في إلغاء الحماية . فصرح بعضيا - ومنها الديلي ميل - بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الامة المصرية قوة اجماعنا بيدينا في أيام اللجنة المنيرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة في ضميرها وان جعده المظاهر الرسمية ، فصصممت على التفاؤل واطمئنان الى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الاعضاء الوفدين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصريين على تحدى هذا الاجماع انهم رأوا مؤتمرا كاثوتمر الامريكي يرفض معاهدة فرساييل ، فشعروا بأن اجماع الدول على توقيعها ليس بالسند المنيع الذي يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوما بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والامة المصرية في ابان زيارة اللجنة المنيرية . وكانما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا في اخلاذ المصريين ان حضور اللجنة الى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالي بشعورهم وتكثرث لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الفطرسنة والعناد وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية في نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهرارا لجاج حكومة السودان في مشروعات الري والزراعة ، وهي المشروعات التي ترمى الى بناء خزان على النيل الازرق وخزان آخر على النيل الابيض واستدراج

الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ،
ليستفيد منها أصحاب الاموال في انجلترا ، ويستعينوا
بها على اصلاح الارضين الواسعة و زرع القطن الذى يزاحم
قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان • فبلغ الحق من هذه
المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد
فى هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال
لاهندسة والرى - وهما اسماعيل سرى باشا ومحمد شفيق
باشا - للخطر من جراء البحث فيها ، اذ ألقى بعض الشبان
على كل منهما قنبلة فى طريقه ، واتفقت الحادثتان معا فى
أثناء زيارة اللجنة الملترية ، فدلنا على اكفهرار الجوائنساء
زيارتهما أيضا اكفهرار •

المفاوضة فى لندن

بعد اخذ ورد قبل عدلى باشا ان يقدم موعد سفره الى باريس اجابة لطلب سعد فى العشرين من شهر مارس

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة فى لقاء بين الوفد واللجنة كما اشاع بعضهم فى تلك الايام . فقد كان ملتر فى الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا ان يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الاسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير .

وانما دعاه سعد لانه اراد ان يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسلة ، وان يطلع على الحقيقة قبل ان يبت بالرأى الحاسم فى مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون

وهنا بدت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الصداقاء » فيما يتخلدون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما ابرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الاول ان يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل ان يجيب هذه الدعوة . . . فابرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منكم » . . . وليس هذا مسلك تعاون خالض ولكنه مسلك تقييد بالاسسائيد المكتوبة . . . قد يكون فيه مصلحة لعدلى ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للمساعى المنتظرة فى المستقبل .

فإن القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من محادثة عدلى والموازنة بين المعلومات الأخرى
لقد كان عدلى ينتظر من الوفد خطابا « مفصلا » يكشف فيه نياته نحو اللجنة ونحو مستقبل المفاوضات أن كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية في كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس في ذلك إلا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما ينصك الخصوم .

وغنى عن القول أن سعدا لم يجب هذا الطلب الفريب، ولكنه كرر الرجاء على عدلى بالأسراع في السفر « لتبادل الآراء » .

فبرح الإسكندرية في السادس عشر من أبريل ، ووصل إلى باريس في الثاني والعشرين منه ، وفي هذا دليل على أن الغرض الأول من دعوته لم يكن هو السعى في تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة المنزوية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وإنما كان الغرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التي يبنى عليها رسم الخطوة التالية بعد تجربة اللجنة في البلاد المصرية .

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذي يوصى الحكومة البريطانية بإتباعه ، لأنه إذا فرض نظامه فرضا على الأمة المصرية قابلته لا محالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التي لعله يوصى بها هدرا في تيار هذه المقاومة ، فلا

هو احتفظ بها للمساومة والاخذ والمطاء ولا هو ارضى
الامة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصر التي
يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على
اللسنة في اثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادئ
الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الامم الجديدة بما لها
من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليها من
العلاقات بين الدول القوية والامم التي لا تملك استقلالها
وسياستها . وخير للحكومة البريطانية ان تعامل مصر على
اساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة
تدخل في حساب المقايضات والمنافسات بين الدول
الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الاساس تخرج
بها من حساب المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا
العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين
الشعوب المزلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصري كل
الاهمال ، ومضى في وضع تقريره بغير اكتراث به ولا
رجوع اليه ، لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الامة
أن تجاريه في هذه الخطة ، وقطع الرجاء في أعضائه
« المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم
احد - بعد اهمالهم أجمعين - لترويج المقترحات
المعرضة على الامة وجلب الأنصار اليها ، ولو وافقته
تلك المقترحات

ثم ما العمل في الوزارة التي تبرم المعاهدة وتستفتى
فيها الامة ؟ أثولفها الانجليز من المنبوذين الذين لا مطمع
لهم في انصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض
المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك الى مجازاة

« الوزراء الأصدقاء » أيضا والجانهم مختارين أو غير مختارين إلى مسابقة الوفد والاجتماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الإعراض

أما إن كان الإنجليز يؤلفون الوزارة من عدلى ورشدى وأصحابهما ، فهل يرجو اللورد ملتر منهما أن يقبلتا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون أن يطمعا في تأييده أو تأييد فريق من أعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملتر ، وخير ما يرجوه أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل في استمالة بعض الأعضاء الواقفين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الأعضاء

فكل عمل كان يعمل ملتر قبل مفاوضة الوفد عبث ؛ عبث أن يلقى إلى الأمة بمقترحات يقطعها الوفد بالاجتماع وهو معذور لديها ولدى جميع النصفين وعيب أن يسلم المقترحات إلى وزارة منهوذة نجنى عليها من الخطوة الأولى

وعيب أن يطمع في قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد من أعضائه على أحد

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه المزيمة عاد ملتر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسيط وكياسة الأكياس الذين جذبوا اللورد ملتر إلى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا إرضاء ، ولا يرالون يتقذون سعدا من الورطات كلها احتاج الأمر إلى وساطة أو كياسة !

غير أن اللورد ملتر يعلم أن سعدا يرفض المفاوضات

مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر في تنظيم الحماية . ولكنه يقاومها على اعتباره وكيلا عن الامة يطلب لها الاستقلال التام ويسمى في الفاء الحماية . فلا بد من تمديد يصحح الامور وينهى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا اوعزت الحكومة البريطانية الى احد النواب ان يلقي سؤالاً في نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح ان لجنة اللورد ملر قد ذهبت الى مصر لتبني الحماية البريطانية عليها ومن اجل ذلك كان معقولاً ان يجفل المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلاً : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفي تلك الجلسة بعينها القى مستر كنورثي سؤالاً في هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جواباً عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعود بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة »

وقد سأل المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا ان يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيوقعه بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من ان كل

مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا إبطاء .
ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة
والنتائج التي تنتظر من ورائها »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل
صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر
قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة
بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على
شريطة أن يصاحبها ما يجعلنا نتقرب لها نتائج فعلية ،
ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ما تراه مصر في هذه
التصريحات . اذ يجب أن لا يفرب عن الدهن أن انجلترا
عدلت أخيرا بمحض إرادتها وبغير استشارتنا ، نظام
وراثه العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب
بين البلدين بأواصر الثقة والمودة ، وإنما تكسب مودة
المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض
لخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : « انه لا يوافق مستر بونارلو على
قوله أن المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملتر »
وأضاف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملتر
للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سأله
المراسل : هل هو استعداد بمفاوضة على أساس إعطاء
الضمانات المعقولة لمصالح إنجلترا في قناة السويس
ومصالحها التجارية والمالية إذا هي وقت بمهودها ؟ فقال :
« أنا مستعدون لإعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق
بين مصالح إنجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول
في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية إذا
كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل إلى باريس مستر سسل
هيرست أحد زملاء ملنر لدعوة الوفد إلى الاجتماع باللجنة
في لندن للمناقشة في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا
العظمى ، ففضل الوفد - كما جاء في رسالة سعد إلى
لجنة الوفد المركزية بالقاهرة - أن ينسب عنه محمد محمود
باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، في السفر
إلى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد
بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر ، قبل الانتقال بهيئته
الكاملة إلى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الأعضاء
اللورد ملنر فذكر لهم أن إنجلترا تعترف باستقلال مصر
التام إذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من
المفاوضة إلى هذه النتيجة ، فكتبوا إلى سعد بما سمعوه
وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله إلى لندن
للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد
المركزية بالقاهرة يعلن الامة اعترام السفر في الخامس
من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضى
« مستمدين القوة من اتحاد الامة وحكمة أبنائها ، والحجة
من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية
من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن
يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيج
للمفرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء
السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع
بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح
والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة
بين الشعوب الاوربية لم يعدم هنالك من يلقي عليه اللوم

ويبرىء بريطانيا العظمى من التهمة ، لأنها مهدت له
سبيل التقاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها واشفق
على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها !! وفي
وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم
ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ،
وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة
اليها . ولكن ليس في وسعه أن يقنع الناس جميعا
باخفاق المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة
أن تدب ديبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع
سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الاصدقاء »
حين زينوا له مفاوضة اللجنة المنيرية قبل رجوعها الى
بلدها ، فاذا رفض مفاوضاتها في هذه المرة وأغلق باب
المفاوضة افلاقا لا رجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام
يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه
بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم ،
فاذا كان مقدرا للوفد أن يخلف لا مناص فخير للامة
المصرية الا يخلف قبلها ، لان الخلاف يومئذ يكون على
امور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدماوى
ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في
جانبيها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة
من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن
يشاء أن يتهم الراضين بالعبث والتعنت واهمال الوسائل
المعروضة ، لامسياب مبهمة او لغير سبب على الإطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعى والموانع فاستقر
رأيه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن

، مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه .
 فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت
 لقابلة الأولى بينهم وبين لجنة ملتر في اليوم السابع ،
 قام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد
 سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت
 لمفاوضة في اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملتر غرض
 لحكومة البريطانية منها ، وهو عقد اتفاق ودى بين
 دمتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر
 تطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح
 الأجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه
 الضمانات اقامة حامية عسكرية في أماكن يقررها الخبراء ،
 وإبداء الراى في التشريع الذى يمس الأجانب الى أن
 ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق
 استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص
 عليها في المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى في مسألة المستشارين
 الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها ، وكان وكلاء
 الوفد في جلسات المناقشة : رئيسه ومحمد محمود
 باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ووكيلا اللجنة المنيرية :
 رئيسها ومستر رنل رود . ويحضر عدلى باشا الاجتماعات
 برضى من الطرفين

ولا نطيل في سرد التفاصيل ، فالخلاصة أن البحث
 انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته
 بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت
 مذكرة اللجنة المنيرية على ما يأتى :

« أن تستبدل بالحالة الحاضرة معاهدة تحالف دائم

بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :
« أولا » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر
واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية
« ثانيا » تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة
سياسية ما مع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى
« ثالثا » نظرا للتبعية التي أخذتها بريطانيا العظمى على
عائقها في المادة السابقة ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من
المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق
والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة
عسكرية على الأرض المصرية واستخدام الموانئ والمطارات
المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا
العظمى مع تلك الأملاك . أما الموضع أو المواضع التي
يعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة

« رابعا » توافق مصر على تعيين مستشار مالي
بالإتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد إليه جميع
السلطات التي لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة
الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
لكل أمر آخر ترغب في استشارته فيه

« خامسا » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير
نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والإدارة
بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الأجانب في
مصر . وأن تساعد في إقامة نظام يكون من شأنه
تطبيق القانون المصري على المصريين والأجانب على حد
سواء

« سادسا » نظرا لتخلي الدولة الأجنبية عن الامتيازات
الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ، ولضرورة

تأمين تلك الدول على ان حقوق الاجانب المشروعة
ستحترم مع هذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حق
التدخل بواسطة معلميها في مصر لتوقف تنفيذ أى قانون
يخالف حقوق الاجانب المشروعة او يخالف المتبع في
البلاد المتعددة واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من
الحالات ان حق التدخل هذا يستخدم استخداما لا
ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصبة
الامم

« سابعا » يبقى نظام المحاكم المختلطة او اى نظام آخر
مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا
الجنالية وجميع القضايا الاخرى التى تمس الاجانب في
مصر

« ثامنا » توافق مصر على تعيين موظف بريطانى في
وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له
مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون
تنفيذا عادلا فيما له مساس بالاجانب

« تاسعا » ترضى حكومة جلالة الملك بان تأخذ على
عاتقها تمثيل مصر في اية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ،
ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو الى اية دولة
غير بريطانيا العظمى

« عاشرا » تعترف الحكومة المصرية بان لمركز المعتمد
البريطانى في مصر صفة خاصة ، وأنه باعتباره ممثل
دولة خليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين
الاخرين

« حادى عشر » يسوى مركز من هذا المذكور في
المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاق

خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية بعد جوعا
من الاتفاق الذي يعقد بينهما »

وطالب من هذا المشروع انه لم يخرج بمصر من الحماية
المصرية في حدودها ، وان اللجنة لم تقرب به
خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم تزد على ان جمعت
فيه ما تريده بريطانيا العظمى بخلافه الى اقصى مداه ،
وليس فيه شيء يصح ان يقال انه كان موضع تفاهم
واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لانه
دون المطالب من جانب واحد ولم يتزوج فيها قيد
أنملة الى جانب المطالب الاخرى

اما مذكرة الوفد التي ارسلها بعد وصول هذه المذكرة
اليه بيوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة في
الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التي يجب عليه التزامها .
وقد سارعا سعد بكتاب قال فيه :

« ... اني ابادر فأعرض على فخامتكم طي هذا
مشروع اتفاق يحوى النقط التي جرت المناقشة بشأنها
في احاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لى انكم تقبلونها .. »
« ونحن نعتقد ان هذا المشروع - بالصفة التي هو
عليها - من شأنه ان يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد
يمكننا ان نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون حماسه
الاخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق
عليه بيننا ان النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع
اتفاق يعقد فيما بعد »

ثم قال : « ولى الثقة التامة بان أعمالنا التي توليتم
وتأسفها بتلك الكياسة يمكن ان تنتهى قريبا بحيث يتيسر
فى السفر الى شاتل وفيشى قبل فصل الخريف

للاستشفاء الذي لابد منه لصحتي على ما يظهر ،
واتبع ذلك بالذاكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى بامستقلال مصر .
وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر
والاحتلال العسكري البريطاني . وبهذا تسترد مصر كامل
سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات
نظام دستوري

« ثانيا » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الارض
المصرية في مدة . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية
« ثالثا » تتعهد الحكومة المصرية بانها عند استخدام
حقها في الاستثناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل
هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة
لبلوغ نهاية من الخدمة او عدم القدرة على العمل او
الاحكام التأديبية او انتهاء مدة التعاقد والاستخدام -
يمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تعويضا اضافيا
مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سنى خدمته .
وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة
الحكومة المصرية من تلقاء انفسهم في بحر سنة من نفاذ
هذه المعاهدة

« رابعا » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين
الفائها تقبل مصر ان تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق
الامتيازات التي لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة
الابية :

« 1 » تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي
المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى
« ب » جميع القوانين الاخرى التي لا يمكن ان تسرى

الان على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول او مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة او جمعيتها العمومية ، تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة ... من نشر القرار في الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة الا لئلا يحتويه القانون من امور لا مثيل لها في أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، او اذا كان القانون خاصا بفرائب وكان في هذه الفرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على احقية هذه المعارضة يكون مصر ان تعرض المسألة على عصبة الامم للبت فيها « خامسا » في حالة الفاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين احد رجال القضاة البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة « سادسا » تقر الحكومة البريطانية بانها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشىء من الامتيازات التشريعية والقضائية التى للاجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة الامم بعد مضي المدة المتقدمة

« سابعا » في حالة الفاء لجنة الدين العمومى تعين مصر موظف ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التى للجنة الدين . ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل

الاستشارات أو المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل
المالية

« ثامنا » للحكومة البريطانية - اذا رأت ضرورة -
ان تنشئ على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية
لقناة السويس للاشتراك في دفع اى اعتداء اجنبى
يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة
فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق
نصفهم . ومن المتفق عليه ان اقامة هذه النقطة لا يخول
بريطانيا اى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن ان يمس
بأية حالة من الحالات حقوق السيادة التي لمصر على
المنطقة المذكورة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة
بقوانينها ، كما ان اقامة النقطة لا يقيد السلطات التي
أهتوف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة
١٨٨٨ خاصة بحرية قناة السويس . وبعد مضي عشر
سنوات من تاريخ سريان المعاهدة العالية يفحص الطرفان
المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح
غير ضرورى ، وما اذا كان يصح ان يترك لمصر وحدها
تولى حماية القناة ، وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على
مجلس الامم

« تاسعا » في حالة ما اذا لم تجد مصر التي لها الحق
المطلق في تعيين سفراء لها - ضرورة لتعيين ممثل
سياسى مصرى في اى بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية
في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذي يتبع تعليمات
وزير الخارجية المصرية

« عاشرا » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى
محاولة دفاعية للغايات التالية :

« ٩ » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع من الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

« ب » في حالة وقوع اعتداء من دولة أوريسسة على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر - ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة - بأن تقدم لبريطانيا العظمى في أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

« حادي عشر » تتعهد مصر أيضا بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى

« ثاني عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر تجديدها

« ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية والواردة في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر سفاة وكأنها لم تكن

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة الأمم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الأمم دولة حرة مستقلة

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود إبرامها بين الطرفين المتعاقدين . ويكون إبرامها فيما يختص بمصر على أثر إقرارها بواسطة

جمعية قومية تمهد للاقتراع على الدستور المصري
الجديد »

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه في مذكراته . وظاهر
منه كما أسلفنا أنه مشروع اناس يجدون في طلب الوفاق
ما استطاعوا ولا يلعبون بالالفاظ في التقريب بين حقوق
الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التي لا تفرضها على
مصر وعلى العالم الا بحكم القوة . وقد احتفظوا من
معالم السيادة الوطنية بالقسط الضروري الذي لا ترضى
امة تطلب الاستقلال بأقل منه : فمن يطالبهم بالتبرع
من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب
الامة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا ان تصح
مركز بريطانيا العظمى في مصر وتزودها بقوة النصوص
المشروعة والمواقفة الودية فوق ما لها من قوة السلاح
والسطوة ! وهو امر لا يعقل ان يكون موضع اتفاق
ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب
والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر .. وانما
المقول المفهوم ان يكون ما قبله الوفد اقل ما يسسمه
قبوله مادام المرجع فيه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا
تجاوز هذا الحد فهو يعطى بريطانيا العظمى كل مزايا
الاتفاق الحر ويؤء - والامة المصرية معه - بكل مساوىء
الأكراه ، ومع هذا استغربوا في انجلترا « جرأه » - كما
سموها وقالوا ان سمحوا بحسب أنه هزم الدولة
البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر في ميدان
القتال !



توقفت المفاوضات .. وقيل أنها تنقطع او انقطعت لان

الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلى يكن باشا فى الامر . فاضطر سعد الى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي فى لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية فى الخامس من شهر اغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة اخرى فى بعض العبارات ، وتمذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها الى منتصف اغسطس ، وهنا اختلفت آراء الاعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم الى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الاخير على الامة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الاراء ومواضع الملاحظة والاستدراك

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزيا فى منشئه ، اوحاه الى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الامتداع بوكالة الامة وتمذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لان الامة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الاعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم انتم وفى ايديكم ان ترجعوا اليه بالتعديل والتحويل ان اقتنعتم بصواب ماتعرضونه على الامة انى اوكلتكم ، وكان من الطبع ان يخطر للجنة اقتراح الرجوع الى الامة تخلصا من هذا الامتداع ، وسعيا وراء الخلاف أن لم يكن سعيا وراء الاقتناع

فتردد سعد فى العمل بالاقتراح مضافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو فى داخل الوفد ، فآثر أن يتداركها وأن يرجئ ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأى الامة على

معالجة تلك البوادر املا في راب الصدع وتوحيد الصفوف
فتقرر ايفاد أربعة من الاعضاء الى القاهرة وهم محمد
محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى
ماهر ، ينضم اليهم فى القاهرة مصطفى النحاس وويصا
واصف وحافظ مفيقى ، لعرض الموضوع على طوائف
الامة واستطلاع رايهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ،
والرجوع بها الى الوفد فى النهاية لاستئناف البحث فيها
جميعا مع اللجنة الملنرية ، وأن كان رئيسها قد أعلن
أن المشروع تضمن أقصى ماتوصى به اللجنة وتطمع فى
اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك فى
اقرارها لبعض ما فيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن فى السادس عشر من
شهر أغسطس وتبعه الاعضاء فى اليوم التالى وتبعهم
عدلى فى اليوم الذى بعده ، وهذه صيغة المذكرة التى تم
الاتفاق على استطلاع راي الامة فيها :

قواعد الاتفاق

- (١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على اساس متين دائم
يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا
دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات
فى مصر من المزايا وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد
- (٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات
جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من
الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية .
ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومات

البريطانية وحكومات الدول ذات الامتياز . وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات بنيت على القواعد الآتية :

(٣) أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تمترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق نظى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتمهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . وتتعهد مصر أنها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :
أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى ، وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية .
وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ،
وتسوى ماستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ،
ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فيها

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ،
ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا : نظرا لما في النية من ثقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق الاجانب في رفض أي قانون مصري يستدعي الان موافقة الدول الاجنبية . وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها الا تستعمل هكذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون جائرا على الاجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة :

نظرا لما في النية من ثقل الحقوق التي تستعملها الان

الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن ينفذ على الجانب أي قانون مصرى يستلعي الان موافقة الدول الأجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق ، الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزا جائرا في مادة فرض الضرائب ، أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعا : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهن أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مفول لهم بمقتضى القوانين الحالية . وفي حالة عدم استكمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد نفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية واثفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس في وضع قانون نظامي

جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ،
ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين
أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا بإطلاق الحرية
الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق
الأجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازمة إدخالها على نظام
الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول
المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال
الحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام الحاكم
المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي
تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض
الضرائب على جميع الأجانب في مصر

(٨) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة
البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات
الأجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات
وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا
أي دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع
هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها
الرعايا البريطانيون

ثانيا : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة
النسب ، فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي
بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثا : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية
نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا

رابعاً : المعاهدات أو الاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول ، أما في المسائل التي ينالها أساس من جراء ابطال المحساكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها سفة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله وبما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً : تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع جميع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر

سادساً : تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضا على التغيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية ، يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) تقضى الراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الان للمحاكم العنصرية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاعلية غير مسوس

(١١) يمد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث ببلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية ، وتعهد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جمعية الامم

مسألة السودان

اما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الارض المصرية المزروعة الان والقابلة للزراعة فى المستقبل

وقد بين الاعضاء المندوبون مهمتهم فى هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :
« أما مهمة أعضاء الوفد المندوبين فبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية فى الأساسات التى بنيت عليها - رأى الوفد أخذاً بالأحوط واستمسكاً برأى الوكالة على إطلاقه - أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو قبوله ، بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الأمر على البلاد ، فإذا قالت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة ، دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة

الرأى الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع . فبعد ان تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها او رفضها »

وقد رأى سعد ان يجعل رأيه في الشروع للامانة : مصطفى النحاس وويضا واصف وحافظ عفيفي ، لانهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية كما حضرها زملاؤهم القادمون من اوربا . فكتب اليهم في الثاني والعشرين من افسطس ما ياتى :

« اهديكم اطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طلى هذا بلاغا لنواب الامة وارباب الراى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وافئذكم تستشفون منه انى لست من راى المشرّوع الذى ستعرضونه على الامة انتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لانه - وأريد أن يكون الامر بينى وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وعقيرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للاجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحفانية بواسطة موظفين انجليز . وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الاخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لمثلى انجلترا وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالقاء الامتيازات مع الدول الاخرى . فضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالقاء المحاكم القنصلية وصدور الدكرينات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة ، يجعل الفوائد التى تعود

منه على المصريين وهمية . اذ قد يتفضى الدهر ولا تقبل
الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكرات بذلك التنظيم .
ولكن اخواني لا يرون فيه رأي ، ولم ارد ان اظهر الخلاف
بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، ولكى
لا يشمت الاعداء بنا . ولو ان اخواني اصغوا الى قولى ار
لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لغارقت
الندوة فى يوم ٢٢ يونية الماضى وهو اليوم الذى وردنا فيه
خطاب من اللورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته
ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ،
وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب ان المشروع
الثانى جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من
مميزاتنا . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على
نواب الامة ، ولا اريد ان اشكو منهم اليكم لانهم انما رأوا
ذلك لاسباب قامت عندهم وافئدتهم بصحة آرائهم ،
اهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير
لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان
وعدم قوة الامة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى
اعترف بأهمية هذه الاسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب
حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا
نرضى بما نهضنا لمقاومته وقفنا للمطالبة بطلانه ، وما
ضحت الامة فى سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير
من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ،
ولا يجعلنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الوئنه والصالحين
به فى كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ماهو بعيد
عنه فى الواقع وأن كان قريبا منه فى الظاهر ، أما اذا
قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شيء آخر لا تقع

تبعته علينا ، ولهذا رأيت إن اكتب لكم بفكرى حتى تكونوا
 فى مستوى واحد مع اخوانكم الذين سنشتركون معهم فى
 عرض المشروع ، وإن يكون مركزكم اذا استحسنتم من
 الذين سنشيرونها مركز الشارح للحقائق العساض
 للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكنى لا يجد خصوصكم
 سبيلا للطمع عليكم ، ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ،
 وسوف تظلمون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا
 وبين لجنة ملتر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى
 البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات
 التى يهكم الوقوف عليها فى هذا الشأن . وانى على ثقة
 عامة بانكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة
 والنزاهة والبعد عن مزائق القدم ، وانى مستعد لان
 ارسل اليكم كل ما تشاءون من الاوراق ، ولان احييكم
 عن كل ماتشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون
 فى عونكم ويقيمكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور .

وبدهى ان هذا الخطاب لم يعلن للامة ولا لاحد غير
 الاعضاء الذين خطبوا به واصدقائهم المقربين . ولكن
 الرئيس مهد لتقديم المذكرة الى الامة ببيان منه وصف به
 المشروع الوصف الذى ينبغى فى هذا المقام . فقال فيه :
 « ... وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : اولها
 من لجنة ملتر رفضناه بشاتا ، والثانى منا ورفضته هذه
 اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها
 لنا عند البحث فيه انه غير قابل للمناقشة فى الاساسات
 التى بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او رده كله . لانه
 تضمن فى اعتباره اقصى ما يمكن انجلترا الاتفاق مع مصر
 عليه ، بل زاد ان هناك شكاً فى جواز التساهل فى بعض

ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك مطلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملتر عدم رضائنا به . غير أنه - نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيتها - رأى اخواننا معنا خروجا من كل هذه وحرسا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، إلا بيت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسؤولين وأصحاب الرأي فيها »

ثم قال : « فإذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد »

وهذه الخطة التى سلكها سعد فى التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هى غاية ما كان فى وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعا أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى فى ضميره أنه محقق لالغاء الحماية وأقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعا أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول فى البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه فى جانبى المزايا والنقص ، مع اطلاق رأى من يشاء فيما يشاء

ووصل الأعضاء المندوبون الى الاسكندرية فى اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب فى الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على

المحامين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ، واجتمعت الطوائف في جملتها - ما عدا أنصار « الوزراء الامدقاء » - على وجوب التعديل والتنقيح في بعض قواعده وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتياز المندوب البريطاني « بمركز استثنائي » غير مركز المندوبين الآخرين ، وطلب الاكثرون تعيين حدوده البهمة ومواعيده المرسلة ، واخلاءه من كل لبس واشتباه في مسألة السيادة القومية ، وذهب كثيرون الى رفضه بتاتا وفي مقدمتهم فريق من الامراء وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ، نشروا على الملا بلافا قالوا فيه « اننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى او ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط » ثم فوضوا الامر الى الامة صاحبة الراى الاهلى

وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف والمجالس اكتمت الاعضاء المندوبون بمسا اطلعوا عليه من الاراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الامة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستشارة التى « خلقت قرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الان بالفصل فى مصر .. »

وفي هذه العبارة ما لا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيدا للقنوع والقبول لا تمهيدا للرفض أو التعديل
ويلي هذا الفصل فصول عما حدث في مصر خلال

المفاوضة ، وبعد عودة أعضاء الوفد المندوبين لاستفتاء
الامة ، الى قيام الوزارة العديلية وعودة سعد الى مصر
والخلاف على تأليف لجنة المفاوضة ، ثم ذهب عدلي
باشا الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية واستقاله
لتعذر الوصول الى اتفاق مقبول ، ثم مساعى سعد في
توحيد الصفوف ونشره البيان الذى حمل السلطة الفعلية
على التعجيل بنفيه ، وفي ختامه يقول :

« انكم انبل الوارثين لا قدم مدنية في العالم ، وقد
حلفتكم ان تعيشوا احرارا او تموتوا اكراما ، فلا تدعوا
التاريخ يقول يوما فيكم : (اقسموا ولم يبروا بالقسم) ،
فلنشق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملتها استبشار
بالاستقلال التام او الموت الزؤام »

وقد نفى سعد وخمسة من صحبه الى جزائر ميشمل
في اواخر سنة ١٩٢١ ونقل منها الى جبل طارق ، ولم
تكد السياسة البريطانية تطمئن الى ابعاده من ميدان
الحركة الوطنية في مصر حتى بادرت الى اعلان تصريح ٢٨
فبراير المشهور

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركيز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر
البرقية الآتية إلى الفيكونت اللبى كما جاء نص ترجمتها
في الكتاب الأبيض :

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على
إبعادك زغلولاً وانصاره إلى سيلان في أول فرصة كما
اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٢ ديسمبر . والتعليمات
مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه
من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فإن
في الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن
الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغى
الإبراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن
تاريخ الإبحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين »

فاستطير الفيكونت اللبى فرحاً بهذه الموافقة كما بدا
من برقيته التى بادر بإرسالها ليشكر المركيز كرزون
كثيراً . . . وانتظر إبعاد زغلول وأصحابه إلى سيلان
ليوقع اليأس في قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل
مرجو لهؤلاء القوم المبعدين في عالم السياسة المصرية .
ولامر ما — لا يعنيها بحثه هنا — تغير المنفى واستبدلت
جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبت سعد وأصحابه
في انتظار النقل إلى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح
٢٨ فبراير في مصر فكان يوم إعلانه — إعلان الاستقلال ! —

هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن الى منقاع
السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفي
منه ومن أنصاره ، لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام
الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، وكان رجاء
النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الاحلام التي يحلم بها
الساسة العمليون ، وهي أغرب من مخترعات الخيال

فان النفي ليصلح عنوانا لكل شيء الا ان يكون عنوانا
للحرية والاستقلال ودليلا على ان البلاد قد ظفرت بحكم
نفسها وتحقيق مشيئتها ، وان بلدا يضيق برعمائه في يوم
اعلان حرية واستقلاله . لأعجوبة من اعاجيب النقائص
والافساد . وما كان بدعا من المصريين ان يتشاءموا
بتصريح يمهّد له ذلك التمهيد ، ولا ان يسمعوا في يوم
واحد بنفي سعد الى سيثل وباستقلالهم هم في وطنهم
بما يرومون ومن يرومون . . فلا يستطيعون التوفيق بين
الامرين ولا يجدون بدا من الشك في احدي الروايتين .
وانما البدع ان تؤكد لهم النفي والاستقلال في وقت واحد
وان لا تتركهم ينسون نيا النفي في ذلك اليوم خاصة ثم
تطمع منهم في اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما أيقنوه ،
وتريدهم على ان يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذي
بليّه

ولو كان التصريح استقلالا حقا لما عيب على المصريين
ان يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعاة
ومروجيه ، لان نسيان الاعزاء المنكوبين والانتصهار
لخصومهم الظافرين اغتباطا بغنيمة سياسية أو منفعة
وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب

المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة في الشعوب أولى بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والفنائم التي تنطوي في النظم والدماسير ، لانك اذا بحثت عن النخوة في سواد الامة فوجدتها عندهم فليس يضريك أن لا تجد فيهم موازين الساسة المحنكين ، واذا بحثت عنها فلم تجدها فهناك الضرر كن الضرر والوخامة شر الوخامة والاسفاف الذي لا تغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان مصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما ينبغي ان يكون شعورهم به سواء في ذلك من حمدوه ومن أنكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه التراب .. واظرب ما يروى في هذا السبب ما رواه البارون « فان دن بوش » البلجيكي في كتابه « عشرين سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التي وصف بها الاحتفال بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد زوى كيف خطبوا يوم ذاك وكيف هللا بالعهد الجديد . ثم قال : « الا ان رجلا قصيرا على رأسه طربوشه المنحرف تقدم في مشية ابليسية ورفع يده في وقار وعيناه تلعبان ثم نادى : ليحيى الاستقلال التام ! فهبطت كلماته في وسط سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لا أحد يصدق انه الاستقلال حتى المبتهجين بيوم الاستقلال !

وكان من اليسور أن يتشبا الفيكونت اللبى وأصدقائه الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذي مهدوا له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية : وهى الخلاص من زغلول والغلبة عليه . وهى غاية مقصودة لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية .

وقيل أن بعض أولئك الوزراء قد لجأت به الضغينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى/» وقيل أن الفيكونت اللبى لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية، وانها هي التي ساومت في الصفقة المعروضة الى أن قنع من الاعدام بالابعاد !

ومما يعزز أن اللورد اللبى نفسه طلب لزعماء الوفد جميعا الاعدام في هذه المناسبة أو غيرها ، ما رواه السفير الأمريكى الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللبى ومستر اسكويث بعيد مقتل السردار ، حيث قال في كتابه مصر « ماضيا وحاضرا ومستقبلا » : « عندما لقيناه قدمنى الى مستر اسكويث وكنا جميعا واجمين واللورد اللبى بصفة خاصة مهتاج الشعور ، وكان يقول ان الاطباء الان يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الاصلحية قاتلة . ثم قال ان زغولوا باشا رئيس الوزراء حضر قبيل ذلك ليحرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعا من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة . ثم ختم كلامه من هذه المسألة بقوله : اننى قد أردت أن أشنق جميع هؤلاء الناس في وقت قبل هذا فلم توانق الحكومة ، وكأنه يعنى كما فهمت ساعتئذ انه لو أجيب الى طلبه وترك رأيه لما وقعت هذه الفاجعة »

فالانتقام من زغول ومن - هؤلاء الناس - كان اذن غرضا يراود لذاته أو كان هو الغرض الاول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفى زغول يعين على نسيانه واهماله .

وبعد الفراغ من هذا الغرض الاول تفرغ اللورد للنبي والوزراء المصريون اصدقائه لما بقي لهم من الغرض الآخر الذي لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والفض من مكانته وكبريائه ، ونعني بالغرض الآخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا من حيث تحقيق هذا الغرض الآخر ... لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التي كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهي خطة القمع والتجسس والمحاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصري المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسي لم تكن معروفة قبل ذلك في تاريخ الثورة المصرية ، لان الانجليز الذين اصابوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون في اثناء المظاهرات او في اثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بها اناسا يتأمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام

وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناخزة يبلل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر واحباط مسعاها ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التي تهتف بحياة سعد زغلول ، نابت عنها الاغانى الشعبية في الشوارع والازقة والحوضر والقرى وكل مكان يتسع فيه القضاء للقضاء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف ان تذكر سعدا او

تشير الى اسمه أو اسم الجزيرة التي هو منفي فيها ،
استورد الناس الآتية الخزفية من أوربا وعليها رسمه ،
وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت
تداوله الأيدي بمئات الألوف في تلك الأيام لانتشار
الأوراق الصغيرة من جميع الفئات ، وإذا امتلكت الحكومة
أعضاء من الوفد ، قام في مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم
يعرضون انفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ،
فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب
ومنتصر أو منهزم ، وهذا كل ما ظفر به التصريح من
« التقريب » و « تسوية » العلاقات بين البلدين .

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبى الى لندن أيام
المفاوضة في التصريح - كما ظهر بعد ذلك من الوثائق
الرسمية - ان الوزارة البريطانية لم تخطر من أناس
يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كانه
غنيمة لا ينبغي لها أن تطمع اليها . وراق الوزراء المصريين
أن يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال الا بالدهاء
« والمروءة » ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل
راقهم أربابهم أن يحسبوا انفسهم خادمين وبحسبوا
الفيكونت اللنبى ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه
المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ما وهبوه
من قدرة على طرق الابواب وتذليل الصعاب ، ومن
الطبيعى ان يكون هذا رأيهم أو زعمهم في معظم ما عملوه
وتسويغ ما فعلوه ، ومن الطبيعى كذلك أن تمنع الحكومة
البريطانية في المبادرة باملان التصريح ما دامت تستطيع
أن تمنع وتساور وتعطي بالثمن الكبير ما هي خليقة
أن تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة ان الدولة البريطانية

كانت وشيكة ان تفرض ذلك التصريح او ما شابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللبني ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لانها اتبعت هذه السنة في كل امة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادئ الولسنية التي استغلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدائها في جميع المبادئ والدعوات الصالحة للاستقلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهر الملك والقباه وحقوق الدول والعروش دون ان يزعم زاعم ان وزيرا بارعا او غير بارع ضحك من عقول الانجليز هناك لساقهم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات افريقيا التي لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخضع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الامور . ولم تضر بريطانيا العظمى كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ما تبغيه وفوق ما تبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لانها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين امم العالم على اثر الدعوة الولسنية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويعهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الاجنبية ، وكسبت لقاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين . لتعود في يوم من الايام فتتخذ من سوء الادارة الذي لا بد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب القمص والمغانم

حجة لها على أولئك الوطنيين . وكسبت ارضاء الاغرار وذوى الاغراض الذين ترضهم المتاعير والصور الخلافة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . وتبجحت هذه السياسة نجاحا أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحدو على مثالها فافتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الانطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل أجنبي بالذات او بالواسطة و (٣) حماية المصالح الأجنبية وحماية الاقليات و (٤) مسألة السودان ، وهي لو لم تحتفظ بهذه الشروط الاربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدميها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا اضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط او هذه الحقوق كما تريدتها الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى مناداه ، والذى يبقى من الحماية او من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى القوم شيء سواء .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الامثال : « هو ناقة البدوى التي تباع بمائة درهم وتباع التميعة التي في رقبته بالف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميعة ... فما املحها من صفقة (لولا الملعونة في رقبته) .. » !!

من المنفى الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون
وكان سعد هو الذى نفى الى سيشل بعد قطع هذه
المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد اللنبى
حريصا على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت
وأكدت استقالتها مرة اخرى كان حريصا على « اقناع
اعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة » لانه
يشعر كما قال فى برقية العشرين من ديسمبر الى
حكومته « بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم
الآن »

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له الا انهم
يعتقدون أن المعارضة التى أحبطت المفاوضات هى
معارضة زغلول وأن ما عداها إنما هو معارضة « المظاهر »
والمراسم ومقتضيات الاحوال

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر
بعد نفي زغلول وأصحابه فى صف واحد ، فاجترفت
كل ما دبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها فى كل
ما قدرته من تخريف المصريين بتهديد اللورد كرزون فى
كتابه الى السلطان ، وشعلت المعارضة السياسية وغير
السياسية فاشتراك فيها كبار القضاة والمحامين
والأطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد اللنبى

وسائر الأحزاب التي تشترى أني هذا الجانب أو ذاك .
أو تقف بين بين في تلك التيارات والتقلبات .

استقال عدلي وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال
سعد وأصحابه لكي لا يسبب اليه الاشتراك في هذا
التصرف ، وأمرع إلى اللورد اللنبي (يؤكد أنه شخصيا
سيظل مؤيدا لحكومة السلطان والقوى القانون والنظام)
أي الأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها
هي القوى التي تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا
حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الإجماعية
من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون
في كتابه

وبعد مفاوضات بين ثروت والنبى أعلن في الثامن
والعشرين من فبراير التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ
لأن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو
تصريح الاستقلال ، أو ما إلى ذلك من الصفات ، لا فرق
بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعارضين عليه !
تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت
وزارة الخارجية المنشأة حديثا منشورا في منتصف شهر
مارس إلى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكي
المعلن استقلال مصر واتخاذ ولي الأمر لقب صاحب
الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول
أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي
رسمتها لاستقلالها تنظر إليها بريطانيا العظمى كأنها عمل
من أعمال العدا

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد النوبي صاحب السلطان الأكبر في مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه الأحكام كانت تطلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد اعلان الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشورا فيه اغراء وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . أي ضد الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد اذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا ان يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها قولهم : « لو ان المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحها جديا وهو ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقا عليها ان تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم ان تحكموا علينا ولكن ليس لكم ان تحاكمونا . نحن لا نعرف مهيمنا علينا غير ضمانتنا وتوكيل الأمة التي يروكم ان شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمتنا : فمهما تكن العقوبة التي ترقكم ان تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة الى الامام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر الى مصيرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم عدل الحكم الى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه على كل منهم . . . وأبلقوا بحكم الاعدام أولا فهتفوا « لتحي مصر » قبل ان يسمعوا ما وراء ذلك . ثم تليت

« ١ » الستة الآخرون هم : مرقص حنا بك ، واصف غالي بك ، وطوى الجزار بك ، وعزاد الشريفي بك ، والاستاذ ويعسا واصف .

عليهم تنمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكررنا الهتاف
لمصر بالحياة

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد اليه بعض أعضاء
المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا
على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا
السياسة التي رسمت للمستقبل وهي سياسة « حزب
هدلى » كما سماه اللورد اللنبى ، فرجعوا الى تأسيس
هذه السياسة

وقد أصدر الأعضاء الباقون منشورا مفصلا ببرنامج
المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة
وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم افرج عنهم ، وعادوا
فأصدروا منشورا حضوا فيه الأمة على بذل ما فى الطاقة
لإعادة سعد وأصحابه من منقاهم ، فقبض عليهم فى الرابع
والعشرين من شهر يوليو وحوكموا فى التاسع من شهر
أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ،
لأن الأعضاء رفضوا بتاتا أن يجيبوا على أى سؤال

أما الوزارة الثرورية فاهم ما صادفها من العقبات -
غير مقاومة الأمة - احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة
الجرائم السياسية التى كانت تقع على الموظفين وغير
الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهارا فى أعمار الأحياء
بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« أن عدم الاهتمام الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم
بعيدا عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم
كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ،
وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة
منضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض

من يتبع به اعتداده من الأجانب أو تمويض وراثته أن أدركته
الوفاء ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما إذا كان التمويض
الذي تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف «

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمي كانت العلاقات بين
الانجليز والوزارة الشريفة علاقة مودة وتأييد متبادل ،
وكانت العقبة الكبرى التي تلقاها الوزارة إنما هي الخلاف
المتعاظم بينها وبين الملك قواد على مسألة الدستور

وبخلاصة المسألة الدستورية إن الوزارة انشأت برأيها
ورأي أعضائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا برئاسة
« حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ،
تمهيدا لانتخاب الهيئة التي تبرم الاتفاق بين مصر
وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة مضموين أو
ثلاثة من الوفد المصري إلى الاشتراك في اللجنة فلم يجيبوا
الدعوة لأن قسيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من
انصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه حيث لا يناله منه
إلا النجاسة وتصبح مركز الوزارة تصحيحا بقويها
ويضعفه ويقل صلاحه ، ولأنه كان من ناحية أخرى
يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأي
نواب البلاد لا برأي الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان
يخرب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء
مقابلة أعدائه بمثلته وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التي
أعلنتها بعد اعتقال سعد وأصحابه .

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا
وأصدقائه ويطعنون إلى جريان الأمور في مجراها إلى
انقاية المشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز
باسم النواب المنتخبين وضمن الحكم على القواعد
الدستورية .

تسعد واصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من اعضاء الوفد البارزين في السجون او المعتقلات ، والانتخابات تجري على الاسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجرى عليه في جمع التوقيعات ، وهو واصدقاؤه من « حزب هدلي » ينزلون الى ميدان الانتخاب بغير منازل او يقهرون منازلهم بمعونة الحكومة وما عندها من رسائل الترهيب والترهيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى الا النجاح والاستشارة بالامر الى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وانصارها يقررون المبادئ التي تلائمهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالامة وحدها مصدرا للسلطات ، بدلا من حصر السلطة الدستورية في ايدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنون ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجرياتها في ذلك الجري المعلوم . وكان يشايعهم المخلصون من اعضاء اللجنة الذين لا ينظرون الى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيرا من حيلة الوزارة واخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستورا لا بأس به في القواعد والنصوص

لكن الملك قواد كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع الى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل ما يريده في هذا الباب ان تكون الوزارة مسئولة بين يديه وان لا ينص في الدستور على ان الامة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الشروعية ، ولاح في الأفق ان الملك قوادا يترقب الفرصة

التي يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للإنجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا إلى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامى عن الخديو السابق ، وفحواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ما له من المسائل المالية ... وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل إلا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على ترده في نية الاستقالة أنه دعى للصلاة مع الملك في الجامع الأزهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستلقاه في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاثهام على مسامع ومشاهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها إلا أنه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيرى »

فجاءه الأمر الملكى بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر وفى اليوم التالى قامت الوزارة النسيمية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك فى التبعية الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضائه بما يجنح به إلى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الإنجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التى يستقر عليها القرار

ولهذا أكثر من دعوة الوفد إلى القصر الملكي وإلى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب ردا على مذكرة اللورد اللنبى التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى قال فيه أن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الأكثرية من الأهلىن المراعاة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسمة غير المسئولة ، كما يوجد لسوء الحظ في كل بلد . والذي يزيد في ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه في كل المدة التي يؤمل فيها الوصول إلى اتفاق ودى بين لسان حال تلك الأكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والإنجليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت في تلك الفترة ، مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الأكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ثم بسبب تدابير العنف التي تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيرا بسبب التدابير التي صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة في الأمة فزادت الحالة تخرجاً والمواطن تألماً مما جعل الاتفاق المرفوب فيه أكثر صموبة »

بيد أن هذا التقرب إلى « الأكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمة طويلا في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعية الوزارية

فقد كانت الأمة ايظ من أن تؤخذ بهذه الاساليب او

تستقيم فيها الى راي احد : وزادها نقطة وحولوا ان
الوزارة لم تصنع شيئا في مسألة المنفيين والمعتقلين كما
كان متفقاً منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر في مؤتمر
لوزان الذي كان منقدا للنظر في مسائل الشرق وتنقيح
المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة
التدبيرة على مصر ، فاذاغ الوفد المصري بياناً في العشرين
من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة
الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر
في مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبياً ولا ألغيت الأحكام العرفية
ولا احترام حق الأمة في أن يكون الدستور وليد إرادتها ،
ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ،
وهذا مر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم
قال : « والاخبار متواترة ايضا على وقوع أمور خطيرة
بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون ان هناك اخذا
وردا بين الوزارة والانجليز متعلقين بالنص الخاص
بالسودان ، وان الوزارة قد أدخلت من جهتها تعديلا
جديدا على نص المشروع بقضى بزيادة عدد الاعضاء
المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسؤولية
الوزارة أمامه »

وأبج هذا البيان بيانات أخرى في معناه
ثم استقالت الوزارة النسيجية لأن الانجليز تخطوها
ورجعوا الى الملك ائذارا يطلبون فيه حذف النص الخاص
بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر »
بدلا « من ملك مصر والسودان » ... فقبل نسيم باشا
هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتوقيع

وهنا يجب أن تلخص الحالة من حيث المناورات

الوزارية لفهم حقيقة الموقف الذي وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لانه موقف في حاجة الى التوضيح

وذلك انه لما احسن رؤساء الوزارات والمرشحون لرئاسة الوزارة أن رشدي وعدلي وثروت واصحابهم قد احنكروا الميدان في السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، واصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوان هذا الطراز ، واصبح في مصر على هذا التقسيم فريق وزاري يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرجة وهم عدلي واصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد واصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين اصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلي واصحابه

وهذا سر الصداقة التي كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زقلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه أو لا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الأعمال . فسعى محمد سعيد في انشاء وفد غير الوفد السعدي ، وأبى توفيق نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ، ولبت أحمد مظلوم على صداقته للثنين .

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبدالخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتتكشف اغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد في جبل طارق وهو بعيد

من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب
اليه البرقية التي يقول فيها « انكم بعملكم الشريف المفعم
بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » ونظر الى
الموقف في جملته بين ان ينصر حزب ثروت او ينصر حزب
نسيم ، فاختر ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملة ،
وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته
الجديدة انه كان صهرا له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا
لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زفلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه
الآن كما لم نسوغه في حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الاسباب
التي باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما
تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلى
يكن باشا لاستئناف الخطة التي اقتضبت على ثروت قبل
تمامها ، وكان عدلى باشا قد انشأ حزبا ينزل به الى ميدان
الانتخاب وسماه من اجل ذلك «حزب الاحرار الدستوريين»

ولكن الملك كان لا يرغب في استيزاره ولا يزال يرجو ان
تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر في الدستور على المبادئ
التي يريدونها ، وتعاظمت المصاعب امام عدلى بين مقاومة
الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية في ايام
ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الوزارة
النسيمية وانجاز الوعود التي لم تنجزها ، فاعتذر من
تأليف الوزارة وأصر على اعتذاره ، وانتهى الامر في منتصف
شهر مارس ١٩٢٣ باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو
قاض نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيرا أن يتم
تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية

قوله في اليوم التالي لتأليفه الوزارة : « ان كان الناس قد تكلموا كثيرا عن التعديل الذي أدخل على الدستور وتساءلوا عما اذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذي قد أدخلته الوزارة النسيجية فتصدر الدستور كما عدلته ام ترجعه الى أصله كما وضعت اللجنة ، فان ما وضعناه نصب عيوننا هو ان يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفى التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاستراحت الأحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصري بيانا يقول فيه : « ان ما نشر عن رئيسهم - رئيس الوزراء - كله تنصل وإبهام . . ففي الدستور لم تكن سيادة الأمة وإرادتها موضع عنابة بل انه أقر من سبقه على اقتصاب حق الأمة في وضعه ، ورفع الاحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الآمال ، وإصدار قانون التضمينات بالقيود التي يود الانجليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية إبنائها قضاء محتوما لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الاحرار الدستوريين على التعديلات التي قيل انها أدخلت على الدستور في عهد الوزارة النسيجية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه في السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوثام ، لأنه أيقن ان معاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الاحكام العرفية في الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب إصدار الدستور كاملا

شاملا المبادئ التي قررتها لجنة الدستور

ونشر الأستاذ عبد العزيز فهمي بك خطابا مفتوحا الى رئيس الوزارة سرد له فيها المبادئ التي لا يستثنى عنها في الدستور ، وقيل انباء حسنة بالتعديل في عهد الوزارة النسيمية ، وعلى سلطة الامة ، واشترك الوزراء في الانعام للرتب والنياشين ، واقتصر حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشراك مجلس الشيوخ في تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التي قيد بها تنقيح الدستور على ما هي عليه

امام هذا الاجماع من الاحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وافضى وزير الحقانية في الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث الى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التي تنص على ان الامة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « اؤكد لكم اننا قبل ان نخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه في المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة الى عددهم ، لان الجلسة الاستشارية لفتت نظرنا اليها ولم تول هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة في مسألة الدستور من مصر الى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبرة الصريحة ان القصر هو المؤخر لصدور الدستور ، وساندتها صحف اخرى من صحف الاحرار والمحافظين ، وتماوج الرأي العام في مصر حول هذه المسألة ، فثبتت للوزارة ان

التعديل على المبادئ التي يريدها المشرع في جميع النصوص
المواكب ، وصدر المرسوم في ١٢ فبراير ، في ١٢ مارس
شهر من شهر أبريل

وفي خامس يوليو صدر القانون الاتحادي : وهو قانون
تعويضات الموظفين الاجانب لهم ، في استمارة الوزارة
الابراهيمية بعد التصديق ، وذلك في ١٢ مارس ، في ١٢
مصر وانجلترا ليستمتع تعديله على البرلمان ، واعترف
بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التي استولت عليها
الحكومة البريطانية ، وعهد بالإشخاص المحكوم عليهم من
المحاكم العسكرية الى لجنة يسود فيها رأي الانجليز دون
المصريين ، وام تقبل الحكومة الانجليزية فيه ان تحمل
التبعة فيما اخذته من التدابير أيام الحرب وما بعدها بل
اكتفت بوعده مبهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق
مع الحكومة المصرية على الحل الذي تقتضيه الحالة بروح
العدل والانصاف » اذا حدثت حالة من الاحوال التي تعود
فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لالغاء الاحكام العرفية
الانجليزية فالقبت « مع استمرار السلطات العسكرية على
مباشرة الحقوق التي غولتها ايها الاعلانات المختصة
بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ،
وذلك الى ان تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وتبقى
القضية المنظورة امام المحاكم العسكرية الى ان يحكم
فيها »

ومن القوانين التي اصدرتها الوزارة الابراهيمية ولا
تقل عن هذا القانون في الخطر والضرر قانون تعويضات
الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقة التي تعهدت مصر

بموجبها بإداء ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات
لتعويض الموظفين الأجانب ، ثلثها لحريتها في الاستغناء
عنهم واختيار قيمهم ، وهي لا تملك إلى الساعة هذه
الحرية !

قبل صدور قانون التصفينات بثلاثة أشهر أفرجت
الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في
بلاغها أن الطبيب المعالج لرغول باشا قرر « أن تغيير نظام
الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان
لصحة الباشا . ولهذا الأسباب قررت الحكومة بسد
استشارة المندوب السامي أن تفرج عن رغول باشا من
جبل طارق »

وكانت الأسباب الصحية في الواقع من أقوى الأسباب
التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لأن
الدكتور موريسون الذي زار سعدا في الثاني والعشرين
من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جبلتها مقلقة
معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثار
للسكر أو الزلال أو الاستون ، وأخفى الخبر عن سعد
فلم يطلع على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفاديا من
ازهاجه

وكان في النية التمجيل بالافراج عنه عقب ذلك ، ولكن
اللورد اللنبي ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ،
وصرح مستر بوناردلو بذلك لأحد النواب المهتمين بالسؤال
عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من
شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ؟
حسن . ولكن ذلك معناه أقالة اللورد اللنبي على الأمر »
الأن الأسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث إلى

شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول . ففي مقدمة الاسباب الاخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبى في المقاصد التى كان يرمى اليها باعتقاله وتأيد ثروت وأشباعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز اشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الاوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصودا بسياسة اخرى في بلد من البلدان

ولما سقط ثروت وأخفق عدلى في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها - أو بامكان منها - صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطر السياسة التى سار عليها اللورد اللنبى فأنحت باللائمة عليه ، وأجمعت كلها على وجوب النظر من جديد في مواقف تلك السياسة الخرقاء

ومن الاسباب التى دعت الى الافراج عن سعد تلك القضية التى رفعها وكيل سعد فى أنجلترا طالبا الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لانه سجين بغير محاكمة ولا تهمة معروفة نعم ان الحكم من المجلس الاعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر الا بعد جهد شديد من النائب

انعام التمسين دجه « اتورد هليشام » لاقتناء
 الاعضاء باجتناب هذه السابغة الخطيرة في معاملة
 الشاكرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن ان اعضاء
 المحكمة كانوا يفهمون بالايحاء ان الافراج حاصل عما قريب
 فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من اجل تعجيل
 الحسنة . وقد نعى الى بعض المظلمين ان الوزارة
 البريطانية قدرت الافراج في اول فبراير وارجائه الى
 ان ينتهي الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من
 شهر مارس . وليس معنى ذلك ان القضية لم تفصل
 فعليا في تقرير الافراج ، بل معناه ان الوزارة اهتمت
 به واجتهدت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن
 مشاكرها . كما يقال ان الحكم هو الذي اكرهها على
 اتخاذ . . . قرار

ويرى انهم الاسباب جميعا - الى جانب سبب
 الحركة . . . الحركة التي احسن توجيهها الدكتور
 بين فريق كبير من نواب الاحرار والعمال
 وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر
 البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعن
 وسمة العار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك
 الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على
 الوزارة سائلين ملحين في وجوب الافراج ، واجتمعوا آخر
 الامر على كتابة عريضة المشهورة فقدموها في التاسع
 والعشرين من شهر مارس واذيع الامر بالافراج بعده
 يومين

يضاف الى ذلك ان قانون التضمينات سيصدر ، واز
 الاحكام العسكرية ستلقى ، وأن الانتخابات ستجرى .

ولا بد أن تسفر عن انتخاب نواب مجيعين على المطالبة
بعودة سعد الى بلاده ، لان خصومه وأصدقائه كانوا
يعلمون علم اليقين أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة
من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الاحكام العسكرية
في مصر واجراء الانتخابات فيها وزعيم النواب المنطوريين
خاضع للاحكام العسكرية في منفاه

ولقد كان الرجاء قويا في تحضير الانتخابات على الوجه
الذي يهواه اللورد اللنبى أيام ثروت واشياعه ، ولكن أى
رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت واحكام
عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضى في هذه السياسة
من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية
متعدد الاسباب غير محصور في سبب واحد . وانما كانت
المسألة مسألة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه
الاسباب

فأدر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج
عنه الى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت
قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف
الصحة والحاجة الى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحيب
والتهليل ، ومنهم مندوبون من زملائهم في جامعات فرنسا
وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده .
وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه
في تلك اللحظة ليفكروا في الذين لا يزالون يرسفون في قيود
السجن والاعتقال ثم قال : « ان مصدر قوتى هو أنى
لست الا معبرا عن شعور الأمة وآرائها معربا عن تصميمها
على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج من المعتقلين في مصر فافرج أولا من
اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر التيل ، ثم افرج في
الرابع عشر من شهر مايو عن المعتقلين في صحراء المساطة
« المخزن » وهم حمد الباسل باشا واصحابه الذين كتبوا
منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعد الى وطنه ، ثم
افرج في آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة
بيت الامة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم
نشرت الحكومة المصرية بلاغا في العشرين من شهر يوليو
صرحت فيه « بإمكان عودة جميع البعدين » ومنهم سعد
باشا لانه كان الى ما قبل صدور قانون التضمينات ممنوعا
من العودة الى بلاده

وفي الثالث عشر من سبتمبر ابهر سعد من مرسيليا
فوصل الى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل الى
القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي
قوبل بها في العودة الاولى ، وزاد عليها في هذه المرة
اشتراك الاجانب في الاستقبال بما كانوا ينثرون عليه من
الازهار والرياحين بأيدي السيدات والاطفال ، حتى
امتلات بها السيارة

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية هذه المرة
لان القصر الملكي لم يعد مقاطعا الوفد كما كان في المرة
الاولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد
الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدي
توفيق نسيم ومحمد سعيد واحمد مظلوم ، فتمت المقابلة
الاولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور
نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقيق النجاح للوفدين

فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعدا لا يشكل الوزارة وأنه قد يعهد بها الى توفيق نسيم أو احمد مظلوم على الأرجح أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا ييؤح بنياته لمن يسألونه في هذا الموضوع ، والى ذلك أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشهرة » . . ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مسامي التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين من سبتمبر لان الانتخاب كان على درجتين لا على درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس النواب في الثاني عشر من يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين نائبا وفديا من مائتين وأربعة عشر عدة الاعضاء في مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية أن رئيسها كان قاضيا نزيها في مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيطة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة أن الانتخابات في هذه كانت أنزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد أخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان يبتغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القالمة فلم يبق مناس من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أمرپ سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سأله فقال : « إذا ابعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا أن يستقيل امام حقيقتين كبيرتين : الاولى أن البلاد أوضحت

رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم في الانتخابات »

وبدا من هذا جليا أن سعدا زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيى إبراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا أن يقبل سعد رئاسة الوزارة إذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابا مكتوبا لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجا وزاريا يسير عليه

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الإبراهيمية دعى سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع المحتشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة واستناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزاري وهذا نصه :
مولاي صاحب الجلالة

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها ، وارتكان حكومتها على ثقة وكلائها ان لا اتحنى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبتها في ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي

شاءت جلالتم تكلينى بتشكيلها ، من غير ان يعتبر قبولى
لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة او حق استنكره الوفد
المصرى الذى لا أزال متشرفاً برئاسته

« ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب أظهرت بكل
جلاء إجماع الأمة وتمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى الى
ضرورة تسع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر
والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض
مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن
المحكوم عليهم سياسياً ، ونفورها من كثير من التعهدات
والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية
وانقصت من حقوق البلاد ، وحدث من حرية أفرادها ،
وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم
الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال
الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم
والعمران ، فكان حقاً على الوزارة التى هى وليدة تلك
الانتخابات وعهداً مسئولاً منها ، ان توجه عنايتها الى
هذه المسائل ، الأهم فالهم منها ، وتحضر أكبر همها
فى البحث عن احكم الطرق واقربها الى تحقيق ولبات
الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها ، وتلافي ما هنالك
من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين
فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة
البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة
الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير
ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام
بمهمة خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الأمة زمناً طويلاً وهى تنظر الى الحكومة

نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما
قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أميننا يسعى لخيرها ، وتولد
من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا في إدارة
البلاد وعاق كثيرا من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة
أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في
الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من
الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب
ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها أن تعمل ما في
وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات
واحلال الوثام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف
اجناسهم واديانهم ، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية
في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور
والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة
وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها والاخلال بها
بقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعت طبقا لما اراه
وتريده الامة شامرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس
من الهنات الهينات خصوصا مع ضعف قوتي وامتلل
صحتي ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا
طويلا . ولكني اعتمد في نجاحه على عناية الله وعطف
جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالي
البلاد ونزلائها

« نأرجو اذا صادف استعصمان جلالتكم أن يصدر
المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع
تقليدي وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، وأحمد

مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، ومحمد فتح الله بركات
باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى التحاس بك لوزارة
المواصلات ، ومحمد نجيب الفرابلى أفندى لوزارة
الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ،
وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، ومرقص
حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، وواصف بطرس
غالى أفندى لوزارة الخارجية

« وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات على هذا البيان ما لوحظ في القصر
الملكى وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التي
قابل بها جلالة الملك ثقة الامة وثوابها » فجعل الاصل في
ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وانه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل
كما جرت العادة « عبدكم الخاضع او خادمكم المطيع »
ولوحظ في الدوائر القضائية تعيين الاستاذ الفرابلى
لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين
من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل
الاستاذ الى وزارة الاوقاف ، كما لوحظ في الصحف
والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ،
وهو رئيس وزارة قديم وهى من الوزارات التى لا تعد
في الصف الاول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن
اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة انما
كان في مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على
خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة
الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل في
الميول والافكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين أن دخول سعد في ميدان الانتخاب يعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير الذي أنكره واحتج عليه ، وهي ملاحظة لا محل لها من الاعتبار ، لأن تمثيل المصريين في الحكومة حق لا نزاع فيه ، فإذا اعترف به الإنجليز فليس ذلك سببا داعيا لصاحب الحق إلى النزول عنه واستقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الأحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الإنجليزية ، فلا موجب إذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة إلا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الأمة ، وأن يبرموا باسمها ما ياباه الوفد وثاباه

ولاحظ بعض الناقدين أن سعدا قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها إلى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو في الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطني في حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء أن مجرد التنحي عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه إعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون إذا تطلب الأمر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتناب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى ، ولكن الضرر كل الضرر في ذلك الاجتناب . إنما ينبغي للزعيم الوطني أن يتنحي عن الانتخاب أو يتنحي عن رئاسة الوزارة إذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد باقتراضه في ذلك الحين ،

ولو كان يعلم القيب العلم العاطع اندى لا مرء فيه
لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مفتنع به ، وان
يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحمل الجدل

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط ان ننظر الى
الخطة التى تناقضا وتذهب معنا الى جميع نتائجها
لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى نتائج رفض
الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو أجدى
واحق بالاطمئنان من نتائج القبول على اسوا الفروض
ومن ثم نحن من المعتقدين ان سعدا أصاب فى قبول
الوزارة هذه المرة وأنه كان يخطئ لو رفضها بعدد من
تلك الاعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة

فى البناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوى ان يجعل
نصف مجلس الشيوخ من المعينين وان يكل الى هذا
المجلس حق النظر فى الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين
الى القصر واحدا بعد واحد ، لينشئ بينه وبينهم الصلة
التى ينال بها من السلطان النبأى ما لم يناله بنصوص
الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من
اعضاء الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على
الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة ان يتولى هو حق
اختيار الاعضاء ولا يكون للوزارة الا التنفيذ ، وهكذا نجم
اول خلاف بين الملك فؤاد وسعد فى عهد الدستور ،
وانحسم الخلاف فى حينه بتقرير المبدأ الذى يخول الوزارة
حق الاختيار ، واجابة الرقبة الملكية فى ترشيح فئة من
الاعضاء

ثم جاءت أزمة اخرى من ازمت المراسم والاشكال ،

ولكنها تمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم
المبادئ الاصلية ، ساقها التقويم السنوى في ركابه ولم
يسقها احد باختياره

وذاك ان اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب
والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصريح ٢٨
فبراير نظام بفيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا
اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لانه عيد
الاستقلال ، والراى الغالب بين المصريين ان الاستقلال لم
يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به
هذه السنة على هذا المعنى او يهملونه مع ما يرتبط به
من تبليغات مصر الى الدول وعلان لقب صاحب الجلالة ؟
مشكلة بحق من مشاكل الايام . وقد حلها سعد باختيار
ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين
الحكومة فلمن شاء ان يفهم انها تعطل احتفالا بعيد
الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الاولى في البلاد ؟

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب
الملك يفتتحان البرلمان الاول ، وتلاحمت الجماهير والجند
بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف
الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار
ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهى كلمة لم
تسمع قبل ذلك في أنحاء وادى النيل ، اذ كان الحجاب
كثيفا بين القصر والرحبة ، ولم يزل كذلك الى ان عاد
سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته ان
يجيبهم قائلا يل نادوا : « لتحيى مصر ، وليحيى الملك »
فكانوا يجيبون عليه موقفين بين الامرين : « يعيش الملك
ويحيا سعد » . . . وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك
وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه
البدعة الناشئة لم تقع من السامع الملكية موقع الاستحسان .

فى رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الاولى
وازماتها ومعضلاتها : « ان عيبنا الاكبر فى تلك الوزارة
اننا اخذناها جدا وصدقنا اننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لا شك فيه ،
لان الذى كان مطلوبا من سعد - على ما يظهر - هو ان
يصدق انه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدى
ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم
ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب
تتفيه ، وهو وشانه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى
الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة
كرواية الاستقلال ، فاكفى بتمثيل الدور من جانب واحد
وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما
يمضى كل رئيس حكومة فى امة مستقلة ، وترك للسياسة
البريطانية ان تقنع بهذا الدور الصريح او تعلن اغراضها
الخفية من وراء الظواهر والراسم ، فتقوم هى بتمثيل

الدور ذى الوجهين

بدا وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين
والفى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج
فى الميزانية المصرية ، كان بقاء الاحتلال مطلب من مطالب
البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز الى حدودهم القانونية التي ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهى صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجبون بما يعلمون ، ويتركون الراى الاخير للوزير المسئول

واصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد ان كانت ارادتهم وحدها هى القانون . فلما ظهر الخلل فى اعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات امر بتحقيق التهم المنسوبة اليهم وقدم واحدا منهم الى مجلس التسايب ، وأصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية ان تتلقى الاوامر من كل انجليزى له مصلحة او هوى فى السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل - مثلا - فى تنظيم مقبرة « توت منخ آمون » ويستبد بفتحها وافلاقتها حين يشاء ولن يشاء ولا يبالي بما تقرره مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والإغلاق . وكل حقه فى المقبرة انه رجل مرخص له فى التنقيب عن الآثار بالشروط التى تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة الى خطئه لم يكثر لها وارسل الى سعد باشا برفقة ينذره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » ... وهو ينتظر فى هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهى اليها تهديد واحد من السادة المحتلين كيفما كان ، لأن الكجج فى الوزارات لمستشار او مفتش انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين أن يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا الى الخوف والاذعان ، فلما وصل

الإنذار الى سعد كتب اليه يقول : « لكم الحرية في أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصنونة ومحترمة ، وأما ما يتعلق بإغلاق المدائن كما تقولون ، فإنه يشق على أن اضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم بإقدامكم مع زملائكم - من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا »

انه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قبول بالاستياء بين الجالية الانجليزية ، لأنه يخالف ما تعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف

ولما نعى الى سعد أن السودان سيمثل رسميا في معرض « ويمبلي » مع المستعمرات البريطانية كتب الى حاكم السودان يسأله : « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشاركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ » فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بأن حاكم السودان أبلغه نبا تلك البرقية وأنه كتب الى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب الى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة أخرى الى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « ان المسائل التي كلغتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هي من خصائصكم . واني ما زلت في انتظار الرد منكم ، وأرجو أن لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وأبرق الى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية
ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان الى
معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة
المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن
من تلك الحكومة ، وفي كلا الامرين اعتداء على حقوق
مصر وعمل غير ودي موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير
لانه ابلغ المعلومات المطلوبة الى المندوب السامي الذي هو
الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة
السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد النبي مشفقوا
ببيان من دعوة السودان الى المعرض يقول فيه : « ان
الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها ان تطلب اخذ رأيها
اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان
لتشارك في معرض تجارى شبيه بهذا يعقد في مصر .
وقد سبق ان قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع
الى دار المندوب السامي او الحكومة البريطانية ما عرضته
الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعارضات السودان
في المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في
يونية سنة ١٩٢٠ . ومن جهة اخرى فان معرض ويمبلى
ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية بل ان فيه اشياء
اخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد
فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ،
والسودان موصوف في الخرائط والقهارم المعروضة
في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان
الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتسلؤل الزائرين
للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد أجاب سعد بخطاب الى اللورد اللنبى يقول فيه :
« يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور -
اتفاق سنة ١٨٩٩ - ان حاكم السودان العام موظف يعينه
ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص
المادة الرابعة صراحة على ان كل اعلان للقوانين والأوامر
واللوائح يجب ان يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى في
القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ،
وبناء عليه يكون الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين
الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق
المباشر وهذا ما قصده واضعوا اتفاق سنة ١٨٩٩ . ونفلا
كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان
مباشرة في غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق .. »

ثم قال : « اما من جهة تمثيل السودان بمعرض
ويمبلى فقد بينت انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها
لا يمكن ان يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان
الداخلية ، كما اوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة
المصرية أى اعتراض على ان يمثل السودان فى معرض
صناعى او تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ويمبلى ،
ولذلك احتجت على تمثيل السودان فى معرض
المستعمرات البريطانية . ولا شك انه كان يسرنى الا يكون
تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى
وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبيت فى
المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن أزيد على ما تقدم
انى آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .
نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين
المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل
اعتبره ماسا بحقوق مصر »

ولما حان موعد المفاوضات بين سعد ومكدونالد كان الاستغناء هو الحق الأول الذي بنى عليه المفاوضات وجعله مبتدأ الحديث فيها ؛ ليكون ملحوظا بعد ذلك في كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفي ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذي صدر في سابع أكتوبر :

« أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي زغلول باشا ما هي التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضي المصرية

ثانيا - سحب المستشار المالي والمستشار القضائي
ثانيا - زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تمرقل بالذاكرة التي ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات في مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت في حماية قناة السويس

اما في شأن السودان فانتى الفت النظر الى بعض البيانات التي قاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد ان زغلول باشا قال :

« ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابداء مثل هذا الشعور في بيئات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السرلى ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى ايضا في هذا المركز

ولم يفتنى ايضا انه قد تقل لى ان زغلول باشا ادمى لمصر في شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها شاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الافوال السابقة التى قالها لم يكن موددا فيها صدى راي البرلمان المصرى فقط ، بل راي الامة المصرية ايضا ... »

وبعد العودة من المفاوضات اوشكت مدة المستشار القضائى ان تنتهى فرفض سعد ابقاء هذه الوظيفة وابتى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك في الثاني عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لانه لم يلذهب الى المفاوضات ليكون كل ما كسبه منها ان يعود مشطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قابعا من قضيته بطلبات لا تجاب

لا جرم صدق سعد انا مستقلون وعمل بما صدق !!
لكننا نسال هل كان في وسعه ان لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز - فضلا عن المصريين - ان يمثل الدور على وجهين

ان الكثيرين ليفهمون انه لم يفعل بمسلكه هذا في الوزارة الا ما ينبغي لزعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا الى الموقف من جميع جوانبه لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغي للسياسى اللبق الذى يلتمس الواقع ويحذر

العواقب ، ولا يفرط في شيء قل أو كثر من أجل الأشياء
ولا حاجة الى القول بأن مسعدا لم يكن يطمع من
المفاوضات في الوصول الى كل ما جاء في الكتاب الأبيض
من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى
يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها ، ولكنه كان
مسئولا أن يقر الأمور في نصايها ويضع القضية المصرية في
موضعها . وليس في استطاعته أن يأمل النجاح من
مفاوضة يكون الأساس فيها أن مصر هي المطالبة وانجلترا
هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانمسا الأساس
الصالح للمفاوضة أن مصر هي صاحبة الحق في بلادها .
وانها إذا قبلت أن تراعى بعض المصالح البريطانية فذلك
من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصداقة . وقد سأل
مستر مكدونالد مسعدا في بداية المفاوضات : ماذا تطلبون ؟
نكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا سخاء
ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة أن تكون على السفة
التي تقدمت في الكتاب الأبيض : لا املاء ولا سيطرة على
الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص
من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة
في الوفاق

هذا من جهة . . ومن جهة أخرى يعلم مسعد أن
الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليتمكنوا له في الحكم
ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم أخذوا بينه وبين
الوزارة عسى أن تكبحه أعباء الحكم ومطامعه وتكف من
غيرته وشأنه ، فيسمعوا من مسعد الحاكم غير ماسمعوا
من مسعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم
على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه .

فيقال لهم ان الزعامة الوطنية ليست الا جمعية في
الخلاء يلفظ بها غير المسئولين طمعا في المناصب ومنافسة
على المآرب ، ثم يصيح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما
يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب
عناء الامم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع
سعد وازدادت وضوحا في أيام الحكم وبعد تلك الايام -
لم يقتصر الامر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهما
اللورد النوبي فعلا في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ،
حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على
تلك الوزارة : « لقد وضعت زغلولا في قفص ! وسنرى
كيف يخرج منه او يبقى فيه »

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل في روع
مؤسسيه انه لم يهزم ولم يكن دجوع زغلول الى مصر ثم
الى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب
رايه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ماينويه ، وينويه معه
رجالي دوننج ستريت

ولا شك ان مستر مكدونالد كان يود - بل كان يتمنى -
ان ينجح في حل القضية المصرية وابرام الاتفاق بصددها
مع سعد زغلول ، الا انه كان يود ذلك لنجاحه هو في
توطيد وزارته المتداعية وارضاء المحافظين والاحرار عن
بقائه ، والحل الذي يرضى المحافظين عن وزارة عمال
متداعية يريدون اسقاطها لن يكون نجاحا لسعد ولا نجاحا
للقضية المصرية

ولقد دلت الطوائع من احاديث مكدونالد وتصريحاته

على العواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فإن
مكدونالد كان يعلم أن سعدا لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وإن
هذا التصريح لم يتيسر اعلانه في مصر الا بعد أن يعهد
بنفيه الى سيشل ، وأنه اذا جرت مفاوضات مع سعد
فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح
ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن
التصريح هو أساس ما يدعو اليه من مفاوضات ، وأن
السياسة البريطانية لا تحول في هذا الموضوع ، ولو أنه
قال أن المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا
من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان ييسر
للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الأساس .
فكأنما كان المقصود هو اضطراب سعد عاجلا الى الاعتراف
بما لم يكن يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على
مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه
منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليه
لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل
المناصب الحكومية من النقيض الى النقيض

وما جاءت هذه المفاوضات الا بعد مطاولة في المواعيد
وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر
والسودان ، وعزى في أثناء ذلك الى مستر مكدونالد
حديث جاء فيه أنه « حدثت في الوقت نفسه حوادث
يؤسف لها في السودان ، تقع المسؤولية في حدوثها على
الحكومة المصرية بلا جدال . واني معتقد تمام الاعتقاد
أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ،
وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين »
ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه أنه « لا يمكن بحال ما

أن يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتي أن أقول أننا أعددنا العدة التسامة لجميع الطوارئ » فأغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الديلي اكسپرس بأنه أخذ تذكرة العودة الى مصر في يوم ١٧ سبتمبر - وكان يومئذ في باريس - ثم قال : انه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيدته المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة «

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزى اليه قائلا : « انه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي اليه ... ووصفه أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة !

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلا : « انه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد الى لندن فكان من المصادفات التي لها دلالتها أن وفد السودان الذي استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلي كان بين المستقلين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافا لاستقلال وادي النيل ، وشارك السودانيون رهط من أبناء الهند وقارس ، فجعلوا

يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لرعيم الشرق الكبير ،
وكذبوا بذلك ما يقال من ان هذه المظاهرات لا تحصل حيث
حصلت الا بتدبير وتحضير

اندوت الفواهر بالفشل من اول لقاء ، وكان مسستر
مكدونالد لم يكفه ما هنالك من التذر والعلامات فعمد الى
« مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التذكير والاساءة
والاغراء بالتشاؤم والعناد . فبعد ان استقبل سعدا في
حجرة بيته معندوا بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة هلي
حين غرة فلوب مهرولا الى الديوان ونسى مرضه وامياه ،
وخرج يعنذر في غير اكترات وكأنه يقول : « هناك مسائل
لحجرة البيت ومسائل للديوان !! » ولعله استكثر من
رئيس وزارة مصرية ان يانف من مطاولة المواعيد ويستوثق
من اساس المناقشة قبل البدء فيها كما فعل سعد ..
لاراد ان يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه
قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفاء
والاهتمام

وانقطعت المفاوضات في اوائل اكتوبر ولم تكد تستغرق
الاسبوع . وقال سعد لمراسلي الصحف الانجليزية :
« ... لاحظت مع ذلك ان وزارة مكدونالد ترتطم الان
بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مسستر
مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد
للمناقشة واباى ، ولكنى اختار المناقشة مع رجل اكثر
حرية واثقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل
جانب

ولا يظن ظان اتنى اتيت الى لوندرا لاقع على اتفاق
بمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع في الخطا . اننى

اتيت لاكسب لا لاخسر . فاذا كنت لم اكسب شيئا فانتى
لم اخسر شيئا »

وقال فى حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « ان
المحادثان فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على
قناة السويس ... وانما اذا كانت حماية القطر المصرى
للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون ان يضموا القناة
تحت حماية عصبة الامم . وان مصر لا يسعها ان تتخلى
عن السودان »

وقال فى حديث مع البتى باريزيان : « انى قبل الدخول
فى المحادثة اشترطت ان الشروع فى المباحثات لا يمكن على
اى وجه من الوجوه ان يمس حقوق مصر او يضر بها . ثم
ان هناك امرا تم التسليم به ، وهو انه اذا افضت المحادثات
الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضات تجرى على حشد
المساواة التامة ، او تكون مفاوضة الند للند »

فيرى من جميع ماتقدم ان سعدا الزعيم لم يسلك فى
الوزارة الا كما ينبغي ان يسلك الوزير المحنك الخبير
بعواقب الامور . انهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له
من الوقوع فيه او النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة
واختار لها آمن طريق ، وليس فى مقدور ناقد ان يدلّه
على طريق آمن ولا اجدى عليه وعلى القضية الوطنية
مما توخاه

نعم كان فى الوسع تأجيل المفاوضات الى موعد آخر .
ولكن ماذا عسى ان يفيد هذا التأجيل ؟ ان مستر مكدونالد
اذا سقط فليس الذى يليه باسهل قيادا منه ولا اقرب
الى اجابة المصريين ، فالدخول فى المحادثات كان ضربة
لازب . وكان ضربة لازب ان تفشل ، وكان ضربة لازب

مع هذا التمييز أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته
بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك
الوزير القديم والسياسي الخبير

على أن المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة
الأولى ولا سيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص
في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ،
حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا
العظمى الى جلالة الملك مباشرة - في عهد الوزارة
النسبية - لاشتمال الدستور على اسم « ملك مصر
والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف
لازمة أخرى مع ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة
تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق
الاماني القومية بالنسبة لمصر والسودان »

وهي العبارة التي أوشكت أن تدفع بسعد الى
الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ،
وقد اجمعوا في بعض احاديثه بتفسير يقول فيه أن الامال
القومية هي الاستقلال التام

وما زالت مسألة السودان مثار السؤال والجدل
والاحراج والتعنيت من خصوم سعد الانجليز والمصريين
في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب
الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى
كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو
بكرامة الزعامة وكرامة القضية

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية
السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي
أخرى أن تعرض على أول برلمان

والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الاذنان والابصار ليعلنوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ، واستمسكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين
واذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادي النيل حل بهم البطش الشديد وحقاق بهم العذاب الاليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في احراجه بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون يمعنون في احراجه بطلب الافراج عن المعانين وتعجيل الحساب والعقاب للموظفين السئولين ، وكان من هذا وذاك انه استقال ولم يكده يمضى على الوزارة ثلاثة اشهر استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية - حكومة العمال - « بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان »

فاجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلس النواب والشيوخ جاء فيه :

« اننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة ، اصرح بان الامة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ... ان حقوق الامم لا تضيع بمجرد ان يقول الفاسب انى اريد ان اتمتع بها دون اصحابها ... نعم ايها السادة لا يمكننا مطلقا ان نتنازل عن السودان ، لا لانه مستعمرة ، بل لانه جزء من كياننا ، بل لانه منبع حياتنا ، بل لانه لا يمكن لمصر ان تعيش بدون السودان اصلا »

وربما ظنت الحكومة البريطانية انها تبجح نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه، لانه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويغض عنه ويذهب الى المفارقة وهو مسلم به سكوتا قبل أن يسلم به مقالا ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها ان يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيذا له يجيره على الافضاء ، وقد استقال قرضى الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب أن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشراك المنسوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس، هما في وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياسة ، واخلاص المجاهد وحيلة الاريب

ولقد اصببت وزارة سعد بالاجرام كما اصببت بالاحراج ، فوقعت في عهدا جنائتان وبيلتان ، احدهما موجهة الى حياته والاخرى موجهة الى وزارته ، وكلتاها في اعتقاد سعد من تدبير واحد

اما الجنابة الاولى فهي حادثة الاعتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينتوى السفر الى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الاضحى (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لانها في رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في

التحقيق أنه تعمد اِرهاب سعد لانه يرقب في المفاوضة ،
ولانه قال ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون »

وقد اصابته الرصاصة في الساعد الايمن ثم في صدره ،
وحاول الجاني ان يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ،
وهمسوا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين احاطوا به
فانقلوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء ان
المسدس الذي كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم
يعثر له على اثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني
انه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه في
جيبه ، وانكر الضابط ذلك واعترف بأنه اخفى شيئا في
جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التي كان يحطها وانكسرت
في الرحام

واشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على
الاشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف
يومذاك ، وبعد بحث طويل احيل الجاني الى الكشف
الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير الاطباء العقلين ان
مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو
المعتدى الوحيد على الوزراء الذي صار الى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شذائذ السجى
والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه
وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب اقوى الاقوياء ..
ففي هذه الجناية تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح
ظهورها كثيرا في حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة
والايمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هي شجاعة
الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد
نقلت الرصاصة الى صدره وهو مصاب بشتى الامراض

التي لا تؤمن معها الجراح اذا نجا صاحبها من الموت
بفتك الرصاص ، فمما وجيم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما
اصابه ، وليت كانه ينظر الى مصاب احد لا يعنيه ،
والتفت الى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا
.. ولا تبتئسوا .. اذا مات سعد فبدأ سعد باقى
لا يموت .. اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعى »
ولما قال بعض الوزراء : ان الله ارحم بمصر من ان
تصاب بسوء . عاد يقول : « وماذا فى ذلك ؟ نحن ميتون .
فلنمت نحن وليحى الوطن »

ونظر الى جماهير الطلبة والشبان وهى تندفع على
باب الحجرة التى نقل اليها ، فوثب على قدميه وجرحه
لا يزال ينزف . وناداهم بصوت جبير يصرم الحمية فى
النفوس « لا تكتئبوا ولا تهتموا . الى الامام . دالما الى
الامام ! » ثم قالها بالفرنسية Enavant Enavant

اما الجنباتى الثانية - وهى التى اعتبرها سعد موجهة
« فساد » كما قال عند سماع خبرها - فهى حادثة الاعتداء
على . السردار « لى ستاك باشا بعد موته من المفاوضة
بشهر واحد

ثم عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين
فى محاربته بالشغب تارة ، والدسياسة تارة اخرى ،
وسمى هؤلاء الخصوم بالوقبة عند الازهرين لانهم
يعلمون من ماضى سعد انه هو صاحب الراى قديما فى
انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة
الشرعيين ، وان الازهرين كانوا يقومون من نشأة هذه
المدرسة لانهم يطلبون ان تنحصر فيهم وظائف القضاة
وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية

قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازهرية ،
وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين
احوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصة لدراسة الاشارة
بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستشارهم
خصوصه مدخلين في روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وان
مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرون
ويهتفون ويعرضون بسعد في هتافهم مهددين متوعدين ،
ونسوا أو نسي صفارهم ان امر المعاهد الدينية بيد
الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست
الوزارة صاحبة الرأي الفصل في التأخير او في الرضى
والقبول

لم تعاقبت امثال هذه الدسائس والسعايات واجتروا
بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم
أن الجهات العليا ترحب باضعاف الوزارة السعدية وتغير
الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التدمير بين طبقة الموظفين ان
الوزارة فكرت في اصلاح نظام الدرجات والترقية
والتعيين ، فخشى جمهرة منهم أن يتبع ذلك نقص
المرتبات أو الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال أحد
أحد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف
بعلاقته بالقصر الملكي فكان هذا واشباهه من دواهي الظن
بقرب أيام الوزارة ومهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالى الازمات والشكالات والمساعي الظاهرة
والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم
استقالته الى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبينا
لجلالته الاسباب الصريحة التي تدعوه الى الاستقالة ،

وفيهما أن أناسا من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء .. فقال له جلالتهم أنه يشق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزيمته ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع

فقال الملك لنيق المسألة اذن الى غد . وحدث في هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا الى جلالة الملك من يتوسل اليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا الى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب الى جلالة الملك توكيدا للثقة وقطعا لدسائس الدسائسين ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلب من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الأيام الأخيرة

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسئولا حقا عن الإصلاح لا ليخرجه المحرجون بطلب الإصلاح ويمنعوه عمدا بمبالغة في الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتجادى الوزراء المفوضون والسفراء في احراجها مع الدول - كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان - وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين ، لأنه طلب اقضاء حسن نشأت باشا من وكالة الاوقاف فنقل الى القصر ، وجاء على أثر ذلك

الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الاكبر
من نوط النيل ، وقد انعم به عليه بغير رأى الوزارة
فاجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعد ان
نضاف الى الدستور ، وأن يشرع في ذلك عقب رد
الاستقالة اذا شاء

هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفي اليوم
السابع عشر أعلن سعد في مجلس النواب والشيوخ انه
« شرف أسس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له انه متفق
تمام الاتفاق مع الامة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة
بالوزارة ، وانه أمام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء
الوزارة » وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لفتت
من حياء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدا من سحب
الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحته »

سبق الى بعض الظنون ان الوزارة سوف تستريح
برهة بعد عودتها الى العمل ، لتتفرغ لشئون الإصلاح
التي شغلتها عنها الازمات السياسية ، ولكن لم يمض
يوم واحد حتى وقع الاعتماد على حياة السردار « لى
مستاك باشا » وهو خارج من وزارة الجريبة ، ولسوء
الحظ كان الرجل على نية السفر الى السودان قبل ذلك
بيوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مأدبة اقيمت له في القاهرة ،
فصادفته النية على ايدي أولئك الجناة

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت ان جناية كهذه
قد وقعت في العاصمة الانجليزية - وهي قتل المارشال
ولسون - فلم يقل احد انها دليل على خلل الحكومة او
سوء النية او التقصير في حفظ الامن والنظام
ولو شاءت لعلمت ان سعدا خفيق ان يكره وقوع هذا

الاعتداء اسد . . . احة الحكومة البريطانية ، لانه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شاءت لعلمت انه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة الى اصابة حاكم السودان

ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصري ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل نفسه ، وفي البلاد « إدارة أوربية » للامن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته أنها افتمت الفرصة كأنها كانت في انتظارها أو كانت تشفق أن تضيع منها ، وهي قد تكأنت حقا في انتظار فرصة ترعج بها الوزارة السعدية جهدي ما استطاعت من ازعاج

قال اللورد جورج لويد في الجزء الثلى من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :

« تطلت وزارة مستر رامزى مكدونالد عن الحكم في نهاية اكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شميرلن وزارة الخارجية وكان مستر مكدونالد يفكر - بمعاونة المتدوب البريطانى - في توجيه تبليغ الى الحكومة المصرية يرد لها المخالفات المكررة التي خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة . فواصل مستر

شعيران بحثه مع القاهرة في الصحيفة التي يفرغ فيها هذا التليغ . وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسر م . ايموسر الذي كان يشغلها اذ ذلك »

سحبت القوسمة اذن فينبغي ان لا نضيع ، وبلغ من التهاافت على انتهازها ، انهم لم يكتفوا انفسهم مشقة اخفاء النية المبينة وراءها ، فجاء في الانذار البريطاني انهم يطلبون من الحكومة المصرية « ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلا من ان تكون ثلثمائة الف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » ... وجاء في ملحق الاظلمر « ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب ان يعاد النظر فيها وتنفع طبقا لرغبة الحكومة البريطانية » وانه « الى ان يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب في عصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي . ونحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما عند الفاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الاوروبي في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الامور الداخلة في اختصاصه »

اما الطلبات الاخرى فتمتها الاعتذار الوافي الكافي ، وقمع كل مظاهرة شخصية سياسية ، ودفع نصف مليون

جنبيه ، واصدار الاوامر بوجع الضباط المصريين
والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري من السودان
خلال اربع وعشرين ساعة .. ومهد لهذه الطلبات بعبارة
جاء فيها ان حكومة جلالة الملك « ترى ان هذا الاغتيال -
الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن الى ازدياد
الشعوب المتمدنية - هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية
على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في
مصر والسودان »

وعلم اللورد اللنبى ان امنيته الرفوبة قد حانت آخر
الامر فاحتفى ما شاء بمظاهر التخويف والتشفي
والاوهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملي
الرماح الى مجلس الوزراء ، واعلن وصوله بنفخ الأبواق
وقعتة السلاح : فلم يتمالك سعد كعادته ان يلعب
الجانب المضحك من هذه المبالغة في استغلال فاجعة
البسة ، وقال واللورد اللنبى يدخل عليه : « ماذا ؟ هل
اعلنت الحرب ؟ »

اما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيه
ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء
اثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل
ما عدا ذلك من المطالب التي لا علاقة لها بسبب الانذار ،
فما هي الا ساعات حتى اخذت العلاقات تتعاقب من
اللورد اللنبى بانه امر حكومة السودان ان تشرح الضباط
المصريين وان تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وانه سيتخذ
ما شاء لحماية الاجانب ، وانه سيحتل الجمارك ويتبع
ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع
وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها الى جلالة الملك

فلما تعاقبت هذه التبليغات تضيف الى جلالة سرخسة
تقول فيها انها لا ازاء هذه التمديدات المتتالية المضافة ، نريد
لا يسع الوزارة الا ان تلج على جلالته بان تنقضي
بالاسراع في قبول الاستقالة . لانه ربما كان في هذه
الاستقالة وفي ثبوتها ما يقي شر الاضرار المتوالية . فقبل
جلالته الاستقالة واعلن سعد في المجلس قبولها ، وغيب
على ذلك بقوله : « كذلك اصرح لكم انا وزملائي باننا
مستعدون بكل اخلاص لان تؤيد في مجلس النواب الذي
نحن اعضاء فيه كل وزارة تستقل لمصلحة البلاد ، ليس
لينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة .
فاننا نخدم هذه المصلحة وتؤيد كل من يؤيد هذه
المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما ارادته من اقصاء
سعد ، وان لم يتم لها ما هو افضل لديها من الاستقالة
العاجلة ، وهو قبول الطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه
بعد حين

وان الانسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة
الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة ان
من الفواجع المخلوطة !

فمقتل فردون في الخرطوم - وانما قتل لان الانجليز
القباضين على الحكومة المصرية لم يبادوا الى انقاذه -
قد اكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو
القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا
تنال الدول مثله الا بسيفك دماء العشرات من القواد
وعشرات الالوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ انها لا تشارك

مصر في السودان لانها تدمي حقاً في ملكه او السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها الى منع سريان الامتيازات الاجنبية عليه ، وهي تسرى على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون في سرياتها على السودان تعطل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين في حكمه . . وفيما عدا ذلك لا مطمح للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستغلال

وباسم مصر وحققا احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد موشان فاشودة لان التعليمات قد صدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحققا دفعت الخزانة المصرية اكثر من مشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد المعجز في موارده !

ثم جاء مقتل لى ستاك بعد مقتل غردون بنحو اربعين سنة فضيع على مصر كل ما بذلته من مالها ودمها في العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالاً زلالاً سائفاً الى ايدي السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة الى زرع ما تشاء من الارض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصري كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين الف جنيه للدفاع عن السودان !

ان السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نهار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من البلاء المظهور !

ونعود الى مصاعب الوزارة السعودية فنقول ان لشواغل والازمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية لانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعودية

لم تقم في الحكم أياما حتى قابلتها مشكلة صعبة من الحكومة الإيطالية، وهي الحاج هذه الحكومة في تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا إلى مصر واعتقلتهم الوزارة الإبراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسوليني تأبى أن تقنع بما دون التسليم ، وثارت ثائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقتربوا من وزر إلا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل إنسان ، بل كما يجب على كل إنسان . واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم والقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كأنما هم الواثرون وأيطاليا هي الموثورة المعتدى عليها التي لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر إلا بهذا الشعور ولا يجعل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي أن تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصررت على الرفض كل الإصرار ، وخشيت في الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الإيطالية تفاقما يجر إلى دخول الحكومة البريطانية في القضية .. لأنها مسئولة - كما تدعى - عن حماية الأجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وأن كان لا يرضى المصريين كل

الرضا ، واكتفى بإطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر
الى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة ، بل نشبت
بعدها مشكلة اخرى لاكره الحكومة المصرية على ضم
واحة جفوب الى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب
الناس هذا التعرض بالوزارة السعدية من الحكومة
الايطالية حتى بدر الى ظنهم انها مفراة بذلك من اناس
يتصلون بها ويحسوز ان يحرضوها على خلق الازمات
لإخراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الاخذ والرد
في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلام
ومندوب الحكومة الايطالية على حدد موقوت بين مصر
وطرابلس لدخل به جفوب والسلام في الارض المصرية ،
وسرعان ما عادت الحكومة الايطالية وحدها الى تغيير
هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الاول
التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الاولى
ان تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت
بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان
ان يشتركا في ترتيب نظامه الداخلي وعلاقته بالوزارة
ومصالح الحكومة ، وان يشتركا في تعديل قانون الانتخاب
على الوجه الذي يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون
عن قانون الدرجتين .

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت
الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على
خصومها في جميع قراراته ومناقشاته ؟
كلا ! فقد كانت الابى الديمقراطية المصرية صعوباته

ومساجلاته أيضا مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ، وكان يحتاج أحيانا الى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا تعنى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين في عدد الاعضاء ، ولكننا نعنى الاعضاء الوفديين وهم أنصار سعد وابنائه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التي اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد في خطابه لأعضائها من مجلس النواب : « النظام يتطلب من كل منكم ان ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التي قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل في اختيار الهيئة التي تتضامنون معها واختيار النظام الذي تسيرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وانتم ضد الحكومة ، فيجب ان تكون هيئتكم منظمة ليتمكن ان يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة في امور أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصرروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

أودعت الحكومة القوانين التي صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب ، وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور في حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون في غيبة الوزارة دون ان يكون مدرجا بجدول الاعمال ، وقرر الغاءه بلا تقييد ولا تعديل .. فجاء سعد في الجلسة

التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : « المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع انه غير وارد بجدول الاعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابتداء الرأي فيه »

فقال احد الاعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق في جدول أعماله ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس اذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك ام لا . فيجب أن تقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما في المجلس لتتولى مثل هذه المسائل ، والذي أفهمه ان مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة من باب المجاملة .. »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . اني لا أقبل المجاملة في هذا ، ومحل ذلك في المسائل الشخصية . ولكني أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الاعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الاعمال ، فله أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » ... وأن مصلحة المجلس تقضى باعلانها ، لأنها اذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها قلنا أن تردده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالتزام »

واحتدت المناقشة طويلا ثم اصرت الحكومة على رأيها واصر المجلس على رأيه ، وغاية ما سمح به أن تنتظر

الحكومة الفرصة التي تسنح عند إعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا اعاده الى مجلس النواب ، او تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، أما الإلغاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، ولم يكبل الداخلية أن الحكومة ستتهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بضد التيار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ما تكون بين خصمين متناجرين ، ثم سأل رئيس المجلس : ما هو رأى الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : أن الحكومة لا تزال عند رأيها وأخذت الاصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات وبطلت الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « أن في مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الاحايين ، فأصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان مما فقد كان سعد يعتمص فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لانه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الاماني القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها في الوقت نفسه أحد المصارف

انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ،
ورأى المجلس غير ذلك ثم تاب الى رأى سعد فى ختام
المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هذه
الجلسة

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه
فى قانون الاجتماعات يدلى برأيه ويصغى الى رأى النواب
والشيوخ ، ويعمل بما يقررون

وبعد هذه الشواغل جميعها ، لا عجب اذا كان وقت
الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الإصلاح التى كانت فى نيته
وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة أشهر
تحسب منها أيام البطالة وأيام السفر وأيام الاستشفاء
والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت ان
تحقق معنى الحكومة الاول وهو اطلاق الحرية للمحكومين
فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهد
الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا
الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه
الحرية على حد سواء . فمن قرا ما كانت تكتبه صحف
المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد ، علم ان
الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لا كبر من هذه
الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوزارة السعدية ان تشرع فى اصلاح
ميناء السويس وفى مد السكك الحديدية بالوجه البحرى
والتمهيد لتوسيعها بين الاقصر وأسوان ، وفى انشاء
الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الازهر وطريق الامير فاروق
وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وأن تشرع فى تعميم
التعليم الإلجبارى حسبما تنهيا له موارد الدولة ، ولم

نحجم عن تشييد الجامعة المصرية ، إلا لأنها كانت نفهم من معنى الجامعة أن تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد ، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عندما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « أن الذي أفهمه أن الجامعة - بمعنى اجتماع المدارس العليا - موجودة الآن وهي وزارة المعارف ! » وهو يعنى أن الجامعة التي يريد أنشاؤها - وقد وضع حجرها الأول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف - هي الجامعة التي تعلم الطلاب الاستقلال بالبحث والتوسع في الإحصاء ، ولا تكتفى بالبرامج المعهودة في المدارس العالية قبل أنشاؤها

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذي جلب عليه جميع هذه المناصب وحمله جميع هذه الأعباء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والتكايبات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك أنه تقبل سلطان الحكم في بادئ الأمر بشيء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمربة رفعة أو ارتفع هو لها بين سائلها والمنطلعين إليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان منوة وقهراً ، فإذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه إلى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر في الميدان والرايح في الرهان ، لا شعور الكسب أو المتعة بالمعطاء !

ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقبل بيضة أيام ، ففي الليلة التي استرد فيها استقلاله كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الإمة » تموج بالهائفين والمهثئين ،

وهو في موقف خليق أن يحسبه انتصارا على الخصوم
ونجاحا فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث
الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على
السواء ... فقال رحمه الله وهو يرم شفتيه في امتعاض
وأسف : « ان اردتم الحقيقة ... انا غير ملذوذ ! » ...
وهكذا حوافز الحياة : اقوى ما فيها من عزاء للاقوياء
العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على
احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على
رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، أما سرورها
فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء
الحاملين

وبلى هذا الفصل نصل من العلاقات بين الملك فؤاد
وسعد ، يليه تلخيص الحوادث التي جرت في مصر بعد
استقالة الوزارة السعدية الى عودة الحياة النيابية كما
يأتى :

من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب

فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تليفاً للمجلس باستقالة الوزارة : « انه مستعد مع إصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تستغل لمصلحة البلاد » وأعلن مثل ذلك في ندائه الى الأمة باعتباره رئيساً للوفد ، وفي خطاب ألقاه على الجموع الذين وفدوا الى بيت الأمة بعد استقالته حيث قال : « اننى مستعد لتأييد كل وزارة تأتي وتكون حائزة لرضاء العام ، عاملة على تمشيق أساني البلاد ، فان الموقف دقيق جداً وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا ان الله معنا ، ولا بد أن نفوز الأمة في النهاية ان شاء الله »

ولكن الفرض الأكبر في تلك الأيام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث العظيم لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل الى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان أحكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسه الى عصية الامم على استقلال الحكومة البريطانية لحادث السردار في احتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدق له بين أعضاء العصبة الا مندوبى ايران والسويد وأرجواى

الأمريكية ، وتطل مندوبو الدول الكبرى بأن الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لأن الوزارة السعدية كانت قد استقالت والوزارة الزبورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلا مستطاعا عندها إلا الإذعان لما طلبوه

وأذعنّت الوزارة الزبورية فعلا لجميع المطالب البريطانية ، وأرسلت من مصر رسولا إلى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلء والعودة إلى بلادهم ، لأنهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام أمره باسم الحكومة البريطانية ، ردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الأمر من الوزارة مع رسول في طيارة بريطانية ، فاطاعوا وأسلموا وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والأعلام ، غير مخفوريين بالجنود الانجليزية في طريقهم إلى الحدود

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ، ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا إرادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جفوب بالصحرَاء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها إيطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الأجمال في كل ما أرادته الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الأمر على مجلس النواب ، وحصلت شكوى النواب من

مدوانها على الدستور والمختارين وتقييدها في حقوق البلديات
 ذريعة الى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل ان يفقد دوره
 ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية الا التوسع
 في زراعة القطن بالسودان ، لانه المطلب الذي فضح الماوراء
 الاستعمارية واحست الحكومة البريطانية ان اللورد المنسبي
 اخطأ خطأ فاحشا في تضمينه انذاره النهائي الى مسعاه
 زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد المنسبي بعد ذلك
 بشهور ، فاهتمت بعداداته واصلاحه واوعزت الى اسياده
 زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة
 او استدراك ، لانه رجل اشهر ما اشتهر به قلة الاكبراث
 وفلسفة المعيشة الرخبة وعلى الدنيا بعد ذلك السلام .
 فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة او الموالية ،
 وامجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور ...
 فاذا هرضت عليه حملة في احدى الصحف على الوزارة
 قال : اغلّقوها . اغلّقوها . ونسى ان الدستور يمنع اغلاق
 الصحف بالوسائل الادارية ، وان اغلاقها بهذه الوسائل
 مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض
 الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كرروا له التنبيه
 كرو. هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب
 الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة
 عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست أمواله على كل
 حال . واصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد
 الاعضاء الذين ينضمون على ايديهم الى حزب الاتحاد
 وينفضون من الهيئة الوفدية ، وايبح لهم في ذلك كل
 ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعوة لهذا الحزب

ولغيره تماديا يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف
الامين ، ومن امثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفديين ،
فطائع الدقيلية التي عرفت بفظائع أخطاب ، وضجت
منها أرجاء البلاد وألبيت في صدور المصريين كافة ذحولا
لا ينطفىء لها أوار ولا يرجى معها قلاح لحكومة من
الحكومات ، وصدر فيهما حكم القضاء على ملاحظ
البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت
من جنائياته وهو أسير ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه
اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمر ،
واكراههم على التسمي بأسماء النساء ، واهراق الماء على
الارض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه

اما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا
يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وأن ينعقد
المجلس الجديد في خلال الايام العشرة التالية ليوم
الانتخاب ، ولكن الوزارة تطلت بتعديل قانون الانتخاب
وتنتيح الجداول للمطاوله في هذه المدة ، فلم تحصل
الانتخابات الا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس ولم
ينعقد المجلس الا في الثالث والعشرين منه ، ويكفى لبيان
الأساليب التي جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد
زغلول أخفق في الانتخابات الثلاثية ولم يظفر بخمسة
عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا في الحى الذى هو فيه ا
وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر
حسبما يروق مرشحها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها
كما يملئ أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات
ليصدروا أناسا عن الصناديق ويدفعون اليها بأناس آخرين
وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة

وأحد عشر صوتا في اليوم الاول ولا تترأى في الدوائر بفية
لم تظهر لها نتيجة . ثم ادب النواب السعديون مذبذبة
لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر
نائبا واعتقد ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء
وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة

الا ان الوزارة زعمت انها هي الفائزة بالكثرة المطلقة
وحسبت من أصواتها أصوات جميع الاحزاب الاخرى وهي
حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني
مضافا اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون
فريقا على فريق الا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على
الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى
من جميع الاحزاب وفاقا لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب .
وقال زيور باشا في خطابه الى جلالة الملك : « لما كان
البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة مستعلن خطتها
السياسية عند تقديمها اليه . واني اشرف بأن أعرض
على سادتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي
في هذه المهمة محتفظا لنفسي بمنصب وزارة الخارجية ،
وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي
باشا لوزارة الداخلية وموسى فزاد باشا لوزارة الحربية ،
وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحقانية وتوفيق دوس بك
لوزارة الزراعة ، واسماعيل سري باشا لوزارة الأشغال
العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى
ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة
الأوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء أربعة من الاحرار الدستوريين ،
وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ

زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذي
أُطرد بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليل
على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطا بمهمة
خاصة للإشراف على الانتخابات وتسخير الإدارة في ضم
الانصار وتشجيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا
يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

والبحث الوزارة في دعواها إلى أن كان يوم انعقاد البرلمان
وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة
عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتا
وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتا هذا
صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس
وتأجلت الجلسة إلى المساء لانتهاء انتخاب المكتب ،
والوزارة في هذه الأثناء تعد المرسوم بحل مجلس النواب ،
للسبب الأول الذي حله من أجله في السنة الماضية وهو
الإصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك التكتبات
التي لم تنته البلاد من معالجتها . . . وهو مناقض لنص
الدستور الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلثة من الجند وقرا
المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته إلى منصة
الرئاسة ليرى سعدا عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه
من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه
كان قد ذهب إلى حجرة الرئاسة ولم يعد إلا في أثناء تلاوة
المرسوم

غاية ما يقال تلخيصا للحرب الانتخابية في هذه المرة
أنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن
أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة بحذاقها ، فلا جرم
أن تكون الأمة في الجانب الذي ينبغي أن تكون فيه ولا

يعقل أن تنحاز الى غيره . ومن خطأ اللورد اللبى وحلفائه
أنهم قدروا للانتخابات المصرية مآلا غير المألوف

ويظهر أن اقالة اللورد اللبى عقب الخط الفاحش الذى
ارتكبه فى الانذار النهائى كانت أمرا مبتوتا فيه منذ أوائل
العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريشما تنجلي
المعركة الانتخابية عن مصرها ، خوفا على أسدقائه
الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة
أو الاستقالة ، وأملا فى الظفر بمجلس نيابى يساعده
ويتوج سياسة التصريح - تصريح ٢٨ فبراير - بالنجاح .
ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض
لسياسة الرجل لا أمل بعده فى الترميم والتفريق : فعادت
الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينبغيها من
القاهرة ويومز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت
الاشاعة بعد اسابيع ، فأبلغها اللورد اللبى الى جلالة
الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد
أيام

ان السياسة المصرية - على التخصيص بين السياسات
العالمية - لا تتغير لسبب واحد . ولكننا اذا أردنا أن
نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغيرات الهامة
فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التغير كلما انحصر النفوذ
فى ناحية واحدة سواء اكانت ناحية القصر ام ناحية الامة .
وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد ماتيين لهم فى عهد
السير الدون غورست أن نفوذ الخديو عباس ينسبط
فى أنحاء الامة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم
الدستورى بعدما تبين لهم أنه يقوى سعدا ولا يضعفه
كما كانوا يقدرون . وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون

إنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر ونفوذ الاحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على سعد زغلول ، فلا يرجح جانب على جانب من نفوذ الامة أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة ... فسرعان ما ظهر لهم ان تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهما له ان يستبقيه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء انشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات ... ان الانتخاب الاول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثانى فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لانهم سيوحدون فيه جميع الاحزاب !

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الاقاليم . فكانت أوامره تصدر الى المأمورين مباشرة فى المراكز بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت أوامر الوزراء تلقى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك ان افضى الى الاحتكاك بين الاحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة اخيرا للخلاص من الدستور بضربة واحدة ترمى الى هدفين . فقد ألف الاستاذ على عبد الرازق - وهو عالم دينى من أبناء بيوتهم الكبيرة - رسالة فى الاسلام وأصول الحكم أدهش بها القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لان تجريده يرضى القصر بما يقتص من رجل يعوق المسعى الى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يحرج الاحرار الدستوريين

ويضطربهم الى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجرد
واستقال الوزراء من الاحرار الدستوريين . واسعد
الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب متفردين

فلما وصل السير - اللورد جورج لويد خلف اللورد
النبي - الى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة
المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر
يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية يجب
أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد
زغلول الى نفوذه الحكومي القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة
النيابية في برلمان مؤلف من جميع الاحزاب . فيحول
البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف
دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ
في يد واحدة من أيدي المصريين ...

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة البريطانية تشجه
الى هذا الاتجاه كانت الاحزاب المصرية تشعر بالخطر
الواحد يهددها جميعا وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف .
فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب
ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان
بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول
الامضاء على الاجتماع مدعوين أو غير مدعوين ، وأعلنت
الوزارة أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في
مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو الفين من الجنود .
ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتنتال وباتوا
من اجل ذلك في الفندق لكي لا يحال بينهم وبين دخوله
في الصباح . ومن طرائف زيور باشا أنه - وهو يسكن

ذلك الفندق - لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتححت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيسا ثم أصدر المجلسان قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الاعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفدا من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد أفندي لرفع القرار الى جلالة الملك وتبليغه الى الوزارة

اما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع انها كتبت الى مفتش الجيش العام تلفته الى مسلك الضباط والجنود الذين ادوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الامة الى فندق الكنتنتال !

وقد اجتمع اصحاب السمو الامراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة الى جلالة الملك يؤيدون فيها امادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب

وبين هذه المأزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزبورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور او بغير الدستور ، بل راحت تشرع القوانين لفض الاحزاب وتمحو وتثبت في قانون الانتخاب ، وعندها انها بخير مادامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحسن منهم نفورا ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لانهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الاخيرة

وهي تسليم جفوب الى الحكومة الإيطالية ، فسلمتها
ورفعت المعاهدة في سادس ديسمبر ، وظنت أنها قد
اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن القادح ، ولم تدرك
أنها قد ختمت بيديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها
حين كتبت تلك الوثيقة

ففى اليوم السادس امضيت المعاهدة ، وفى اليوم الثامن
قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب الى جلالاته
اقضاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متدربا بما حام
حول اسمه من الاقاويل فى قضية مقتل السردار ، فأجيب
الى طلبه بعد ممانعة قصيرة الاجل ، واقصى نشأت باشا
الى وظيفة فى السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التجدى والنضال بين الوزارة والاحزاب
فاجمعت الاحزاب على تجاهل قوانينها واضرب العمدة عن
تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين احيلوا
اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الاوامر . وازداد
التقارب بين الاحزاب بهذه الوحدة بينها فى محاربة الوزارة
فكان اقوى مظاهرها مائدة النادى السعدى التى ادبها
سعد للنواب والشيوخ على اختلاف احزابهم « لیتسم
التعارف بينهم ویزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض
من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح
من عطف وولاء »

ثم اعلنت الاحزاب فى اوائل السنة الجديدة (١٩٢٦)
اجماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى
تريده ، وخطا الزعماء بخطوة اخرى فى سبيل الوفاق فزار
معظمهم بيت الامة ورد لهم سعد الزيارة فى بيوتهم ،

وانفقوا على الدعوة الى مؤتمر وطني يجمع الوزراء
السابقين والشيوخ والنواب ورجال الاحزاب وأعضاء
مجالس المديرية والمجالس المحلية وسائر الجماعات
النسائية في القطر كله ، ليقتعوا الوزارة باجماع المرشحين
على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعملت
الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (في ١٨ فبراير)
وبلغته الى المؤتمرين ، وقالت في بلاغها انه « توخيا لخطه
الاتفاق التي سلكتها الحكومة الحاضرة في اعمالها على
الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس
الوزراء في مساء هذا اليوم ان يعرض مشروع مرسوم
على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على ايقاف
العمل بقانون الانتخاب الصادر في ١٨ ديسمبر سنة
١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤
لسنة ١٩٢٤ »

اما المؤتمر الوطني فقد التأم بمنزل محمد محمود
باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلي
وعلى يساره ثروت . ثم تكلم في الحالة العامة فلخصها
تلخيصا مريعا منذ استقالت وزارته الى قبول الوزارة
الريورية قانون الانتخاب المباشر الذي يرضاه الوفديون
ولا يرضاه الاحزاب الاخرى . . . وأشار الى أن الوزارة
عملت بقبوله لتوقع الشقاق بين الاحزاب قبل انعقاد
المؤتمر ، فقال في ختام خطابه ليقتضى على رُجائها هذا :
« اذاعوا بأن الانتخاب على اساس ذلك القانون اريد به
ابقاع الشقاق بين الاحزاب المؤلفة لتتحل رابطتهم وتنقسم
وحدثهم ، ولكنهم واهمون في زعمهم لان الاتحاد متين بين
هذه الاحزاب »

ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتمادا على أن المجلس القديم قائم والحل باطل، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح فحواه المطالبة بإقامة وزارة موثوق بها للإشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لتنفيذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمر على استقلالها لهمم بعجزها عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستمجال يوم الانتخاب فصدر الرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب . . . وليس في الرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الأحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصري على الدوائر التي يتركها لها ولا يرشح فيها أحدا من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفديا وتسعة وعشرين حرا دستوريا وخمسة من الحزب الوطني وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين الخ

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزبورية لم تستقل ، وهي لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان . . . فهل قصدت إغفاله لأنه كان من الجائز عندها - أو عند من أوعزوا إليها - أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟

تداولت الألسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام

ربما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقيق أن الانجليز يريدون عدلى يكن ولا يريدون سعد زقلول في رئاسة الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد في هذه الاثناء فسأله جورج لويد : « هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا الفتها ؟ » قال سعد : « امتقد ذلك » . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الفالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل الى منعه بمشيئة حكومة اجنييسة أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل الى ذلك لو جرت الامور في حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية اذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالامس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

اصدرت محكمة الجنايات حكمها في قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) نقضت « بالنسبة لمحمود افندى عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتور احمد ماهر ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم الببلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت اليهم وبالاخراج عنهم فورا الا اذا كانوا محبوسين وهن قضايا اخرى »

وعلى هذا يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل اتهامه بتدبير مقتسل لسردار ، لان الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين

كانا بين المتهمين - وعما الاستاذان ماهر والنقراشي -
قد برثنا من التهمة ، ولم تعد للوقد صلة بهذه النصايا
على جميع الاعتبارات

الا ان ما يبطل بحكم العقل او يبطل بحكم القضاء قد
تشاء السياسة ان لا تبطله ، فيكون لها الحكم النافذ متى
كان من ورائها الجيوش والاساطيل

فبعد اسبوع من صدور الحكم - اى بعد قيام مشكلة
الوزارة - كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين
كانوا في محكمة الجنايات خطابا الى وزير الحقانية استنله
بقوله :

« آسف لاضطرارى الى ابلاغ معاليكم اننى - بعد
مداولة مع زميلى دامت خمسة ايام - اجدنى لا استطيع
الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على
وآخرين الا فيما يتعلق بمحمد فهمى على المحكوم باعدامه ،
ومحمود فهمى النقراشي المحكوم ببراءته وعبد الحليم الببلى
المحكوم ببراءته . فان الادلة على الاثنين الآخرين كانت
غير كافية ، اما باقى الحكم فهو لزميلى وعندى ان حكم
البراءة فى تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد
الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن
الادلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة
هذا الاخلال فى رأى وخطورة النتائج التى تنجم عنه حدا
جعلنى اعتبر ان من واجبى الخروج فى هذه الحالة على
مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد اصدار الحكم
الى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأى
باعتباره حاميا للاجانب »

ويرى من هذا الخطاب ان مستر كرشو خالف امانة

المضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصري لا شأن له بدعوى المندوب السامي في المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ما عداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد الى زيور باشا بلاغا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة اليها في الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الاربعة المذكورين كائنة ما كانت الأسباب التي بناه عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة - سواء كانت حسنة أو غير حسنة - لاستغلال القضايا في الازمات السياسية . فإذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل يخلق المشكلات واكره الوزارة على الاعتزال العاجل ، لانه قد يؤدي الى قبض السلطة البريطانية على « الاربعة المذكورين » وأعانت الحكومة الجديدة أعانتا لا حيلة فيه الا أن تطلق أولئك السجناء وهي لا قوة لها على إطلاقهم ، أو تستقيل هذا إذا ألف سعد الوزارة . أما إذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الاعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة !

وهكذا كان ، فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن فيها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر ذلك البلاغ ، أو الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعا السريع في اقضاء سعد زغلول عن الحكومة

والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الانباء التي نشرتها الصحف

الانجليزية وصحيف العصر في مصر بأنه مرغم على ذلك وأنه
ان يتولى الوزارة ابد الابد لان حزبه منهم في مقتل
السردار وغيره من الانجليز ، أحب ان يكشف الرياء حول
هذه المسألة كلها ، ولا سيما وقد صدر الحكم ببراءة
الاستاذين ماهر والنصراني من كل تهمة . فإذا ساء
الانجليز ان يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب
الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما
يتعللون به من السمات

فلما حدثت الازمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن
الوزارة ورجع الى الراى الذى ارتضاه أولا وصارح به
اصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار
اعضاؤها من النواب والشيوخ المؤتلفين

والراى عندنا في موقف سعد من تأليف الوزارة في هذه
المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها
كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الازمة
التي خلقها اللورد جورج لوبد في آخر لحظة ، وعلى هذا
لا ملامة عليه في طلبها ولا في التنحي عنها

أما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو
الآتى :

عدلى يكن باشا للرئاسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت
باشا للخارجية ، ومحمد فتح الله بركات باشا للزراعة ،
ومحمد الغرابلى باشا للأوقاف ، وأحمد محمد خشبة بك
للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ،
وأحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، ومرفس حنسا
باشا للمالية ، وعلى الشمسى أفندى للمعارف العمومية ،
وعثمان محرم باشا للاشغال العمومية

ومن تأليفنا على هذا النحو يبدو لنا مقبلار التساهل
الذى ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف . اذ لم يكن فى هذه
الوزارة اكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد،
والباقون كلهم من غير الوقديين . ولم يعهد بوزارة هامة
الى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم اكثر من ثلاثة
أرباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة «اندماج»
Amalgamation لا وزارة ائتلاف Coalition كما شاع اسمها
فى الصحف وأروقة البرلمان ، فدل بذلك على نبله
البعيد وتفريقه الدقيق بين الارضاع البرلمانية ، فان
وزارة الائتلاف قد أقبلت اقالة بعد بضعة عشر شهرا
لخروج حزب القلة منها ، وليس خروج القلة بالمصدر
الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج فى حزب
الكثرة النيابية

رأيت سعدا فى اوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية،
فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب الى بنيته والى
نفسه كما كان يتسرب أحيانا خلال الفترة من مقتل
السردار

كانت هذه الفترة اقل اوقاته حركة ولهذا كانت اكثرها
سأما وتعبا ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من
معاربته أن يحاصروه فى بيت الامة بالجند والسلاح
ويعلموا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد
ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده . . . وكان يؤلمه
فى الوقت نفسه أن يستطيع الموظفون الاداريون كل
ما اجتروحه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم
جزاؤهم الذى يستحقونه . . . وفى أكثر الايام كان يسأل:

« ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الامة ؟ وما الذى يبفضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ » وقد قلت له يوما انهم تعودوا ان يكونوا طوال حياتهم مأمورين وأمريين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم أمرون . ولو عرفوا انها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم ... قال لا يبعد ان يكون كذاك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير مانعوده

وذات ليلة كان يسأل : « ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ » وكنا ثلاثة على مائدته : محاميا معروفا والاستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وظن انه يرضيه بما قال :

— يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة منك تبعث فيه الحياة الفنية ... واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : « ما هذا ؟ اتريد أن تخطب ؟ اتريد أن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع ! »

وكانت نفسه برمة جدا بمن يعبثون بهذا الموضوع لانه كان مهموما به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيرا ما سمعته يتضجر فى تلك الايام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : « لولا ان المصريين يضحكون من زبور وغرائب لما احتملوه هذا الزمن الطويل ! »

وفى اوائل هذه الفترة زرتة بفندق « مينا هوس »

وكان يأوى إليه أحيانا أيام الشتاء . فرايته كثير التفكير
كما يكون حين يتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة ،
وسألنى وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : « ماذا
يتولون ؟ »

قلت : « وماذا غير قولتهم المعهودة ! ان سعدا ترك
الميدان واستقال ! »

قُل : « لو بقيت في الحكم لقالوا انه يخرب البلد
تشبها بالمنصب ... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام ! »

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام في موضوع نضال
بينه وبين خصومه ومضى يقول : « وهذه الصحف
الانجليزية ما بالها تسمى وتصيح وهى تلفظ بزغلول ...
ان زغلولاً يدبر ... ان زغلولاً يتربص .. زغلول .
زغلول . نعم يا هؤلاء انكم ان تستريحوا من زغلول ! »

وهكذا كان في هذه الفترة ، يسأم ويتعب ويخيل الى
من رآه انه يهم بأن ينفذ يديه ، ثم يتحداه متحد فاذا
هو واقف على قدميه لا يسرد أن يستريح منه الخصوم

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الاول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح ان يقال ان الجلسات - ما لم يحضرها رئيس الوزارة أو تحدث فيها المناقشة لامر يشغل النواب - كانت مقسومة بين لفظ الرئيس بدق الجرس ولفظ النواب بالكلام

واذكر ان زميلنا الاستاذ محمود عزمى حرره مجلس النواب تذكروته التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والقمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر اخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقينه يوما بمجلس الشيوخ وماله ان يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المدامبة ... فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الاخر ، فهم بنظره قليلا كأنما كان يستطلع الفيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس ... ! قلنا جميعا : آمنا لك بالمكاشفة .. ما فى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس أو كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد أصبح من الادوات النيابية الملقاة . وكان الاجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين

ولم يكن سعد يستمع فى حفظ النظام بنصوص القانون

ولا يحق الرئاسة في منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو اشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاكة الحاضرة ، فكان العضو من الاعضاء يقول قولا سديدا أو يصمت . لانه يخشى اذا اطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الاثر لجواب مفحم أو تكتة لاذاعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا الى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية ، أن عضوا من الاعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجوابا الى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويخرج الوزارة احراجا لا تملك الجواب فيه ، لان المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا ، وانما كانت بغية متفقا عليها بين ولاية الامر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الاحوال . فاذا قالت الوزارة - ردا على الاستجواب - انها ستفاوض أو انها لا تفاوض فليس في ذلك تهيل لما كانت تنويه

والح كثر من الاعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح الى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطالبة والمراوغة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد

وجاء الموعد المحدد وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكذ

يتبها لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية -
باتفاق سابق مع سعد - قائلا : « ان هذا الاستجواب
موجه الى شخص غير موجود »

وقال سعد : « ما قول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟
في الواقع انه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس
الوزراء ! » فسأله صاحب الاستجواب : « أبؤخذ من
ذلك ان الحكومة لا تريد ان تجيب ؟ » فقال سعد :
« ليست المسألة مسألة ارادة او عدم ارادة ، وانى الفت
حضرة العضو فضلا عما ذكرته الى ان الاستجواب يحتاج
الى ثمانية أيام حتى لو كان مستوفيا جميع الشروط ،
والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء ، فهل لا يرى العضو
المحترم ان تأجيله أولى ؟ »

أما سر الغلظة في شكل الاستجواب فهو كما رأى
القارئ انه كان موجها الى « نائب رئيس الوزراء » ولم
يصدر عند سفر ثروت باشا امر رسمى بانابة أحد عنه
في رئاسة الوزارة اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية
أقدم الوزراء الموجودين مهدأ بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : « كيف ؟ ليس هنا فلان باشا ؟ »
فقال سعد : « نعم . ولكنك ليس بنائب رئيس
الوزراء ! »

فتردد صاحبنا وصاح مذهولا : « ائن من نسال ؟ »
قال سعد : « اسأل محاميا ! »

وقعد الرجل بين القهقهة والضحكات الجيج ، وتأجل
الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو
المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الأقطان . وفيه عقوبة

مفروضة على من يخطئون صنفا منها بصنف . فنهض
أحد الأعضاء وقال :

« ولكن ألا يتفق أن يسهر أحد فيحصل الخلط على
غير قصد منه ؟ »

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : « نعم يا حضرة
المضو المحترم .. يتفق ! ولكن اتقدر حفرتك أن تقول
لنا : كم كيسا من القطن تملؤه وانت ساه عن نفسك ؟ »
وطلب بعض الأعضاء انارة طريق مقفل وعزز طلبه بأن
القتيل يقتل هناك في وضح النهار

فعاجله سعد سائلا : « ولماذا تطلب ان ينار ؟ »
وبهذه الاجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان
يحفظ النظام في المجلس ويحفظ الالسنه في الافواه

واستطاع من ثم ان يقف في ميدان الفصل بين جميع
السلطات وجميع الهيئات ، فيفصل بين الاعضاء من
انصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ،
وفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوثام بين القصر
والنواب والوزراء ، وياخذ من كل لكل حسبما تتجه
الحوادث ، وتتبدل الأحوال

ومن اخطر الازمات التي وقعت في أثناء رئاسته لمجلس
النواب وعالجها بما له من النفوذ والحنكة ازمة الوزارة
العدلية ، وازمة ميزانية الازهر ، والمخصصات الملكية ،
وازمة الجيش التي اثارها اللورد جورج لويدي عقب العملة
التي حملها عليه مجلس النواب

فاما ازمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح
اقتراحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك
مصر ، ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح ان الشكر غير

لازم لانه من قبيل تحصيل الحاصل . فاشتتم عدلى . باشا
هذه المناسبة واستقال لانه كان على ضجر وامتعاض من
مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا
اتفاق

وبذل سعد باشا زغلول جهده فى اقامة وزارة اخرى
- هى الوزارة الثروتية - قبل ان يتسع الافق للدسائس
والمناورات التى لاتقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتقده نحن ان أزمة الوزارة العدلية وانفت
رضى من سعد فى تلك الاونة لانه لم يستحسن من عدلى
تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة
كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل
اليه الراى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسى
باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رايه كراى عدلى
باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان
نصيبه أيضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها
لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم ان اضطرار وزير
الى الاستقالة امر غير عسير ، ولو دخل فى حماية رئيس
الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابه لرعيه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة
المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على
نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب
عرض الميزانية الازهرية على المجلس ، وكان المجلس يكاد
ان يتخذ قرارا بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد ان
الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون .
فالاقتراح سابق لاوانه قبل وضع ذلك القانون
وفى مسألة المخصصات الملكية ، كان بعض الامضاء

ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها في الميزانية وهو ما لا يجوز لأنه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للأعضاء بالناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس الى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصيح احترام النصوص التي لا محيص عنها بصيغة المجاملة على هذا المنوال

أما أزمة الجيش فهي أعجب الازمات وأدلها على العنت الذي يلقاه الساسة المصريون من الأعياب السياسية البريطانية حيث تعمد الى خلق الازمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الأزمة أن لجنة الحربية في مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سينكس باشا نفسه في عجلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية

الا أن المندوب السامي كان موتورا من المجلس ومن الشعب لانهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كمن استنكروا رحلاته الى الأقاليم واستقباله الأعيان والوجهاء كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار ، لأن سكوته عنه أمر غير مفهوم الا على معنى الاقرار والتفريط في أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذرا لاحد في معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين - حكومة ونوابا وشعبا ومتطرفين ومعتدلين - ألا أن يلعنوا لتلك الأهواء والبدوات ... فكتظمتها في صدره حتى سنحت مناسبة

كانها لا مناسبة على الإطلاق ... وراح يمتطى الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها ما لا طاقة لحكومة في الدنيا بقبوله ، وهو مد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريقت . وتخويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين . واتصاله المباشر بجلالة الملك ، وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الإنجليز ! وغير ذلك من المطالب التي أفلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت في غير طائل .. فان خضعت الحكومة لهذا ، والا فالبورج البريطانية على شاطئ الاسكندرية ، وأرواح الأجانب في خطر داهم ! وان قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في أمان يعيشون بين المصريين معيشة الإخوان ..

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلين بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان أسباب الازمة : « ان انظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت الى الجيش منذ زمن وهم يرمون « أولا » الى زيادة الجيش الحالي ، و « ثانيا » الى اتخاذ سلاحا في يد حزب سياسي . ولا ريب ان هذه المسامى من المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لان الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الأجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا »

الى ان قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توا في فتح باب المفاوضات للوصول الى هذه الغاية - وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ، ولكن علينا الى ان يتم ذلك الاتفاق ان نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على انها فعالة ! » . نعم ...

وعلى المصريين طبعاً ان يفهموا انه لا سلامة من هذه
الازمات حتى يساقوا سوقاً الى المفاوضات !

وبعد محالّ وجدال استقر الراى على اجابة بعض
المطالب ، وهى ترقية سينكس باشا ومد خدمته وتعيين
وكيل له . وانتهت ازمة من تلك الازمات التى تخلق من
الهباء وينضاع فيها الوقت على سياسة المصريين ثم لا
يسلمون بعدها من اللوم والاتهام بالتقصير فى اعمال
الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد فى تهدئة
النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه ، وكان
موضع الملاحظة عليه من بعض انصاره - ومنهم كاتب
هذه السطور - انه يشتري الدستور باغلى من ثمنه
ويطيل المسألة حيث لا يرجى ان تقابل بمثلها او يكف
عن العدوان

وكنت فى امثال هذه المناسبات اقول واكتب مؤكداً
لهذا المعنى كما قلت فى اواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال
فى صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والفاء الدستور وما عهد
كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه الا
التبعات الجسام ، ولا يجنون منه الا الابطال والاهام .
فاما ان نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب
يدعونه ، واما ان ينسخوا الدستور ويعيشوا بالعلاقات
بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من
هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الجفشوم ؟
لا شيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعاً
بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لاذكر رد سعد عليها

وحجبه في ردها ، فقد كنت اذا حدثته فيما يلاحظ من
فرط الحرص على الدستور امام التهديد والوعيد يقول
لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب ... هذا حسن .
ولكن يجب ان نذكر ان الانجليز قادرون على تضسييع
جهودنا كلها في طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه
لضاع علينا ما سلف من جهود . يا فلان ! ان في صلب
الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى
في دار المندوب »

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ، ان تضسييع
الدستور من اجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان
القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من
ارجاء الخلاف كله بضعة اشهر الى ان نتفق على قرار او
يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والازمات
المصطنعة ، قد اتسع المال لأعمال شتى ومقترحات
صالحة ، كإلغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين
وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك .
مطالب الإصلاح الاجتماعية

غير اننا لا نريد هنا ان نسردها سجلا للأعمال والمقترحات
التي أشرف عليها سعد في اثناء رئاسته لمجلس النواب
فان هذه الاعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من
رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهود
في الرؤساء عامة . الا أن الغاية التي ما بعدها غاية فر
هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب
كما يتخيله التخيل ويصير اليه التأمل .

والمثل الاعلى في الرئاسة هو الرئيس الذي يملك القدرة

على القصد في اوقات المجلس والفصد في جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجه وقوانينه . ويملك القدرة على تعليم اعضائه وهدايتهم الى اكبر ما يستطيعون من صواب واقل ما يتعرضون له من خطأ

ويكون مع صيانتة لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الاخرى ، مانعا للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحققت رئاسة سعد ان تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا ان يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالمام بهام او عامين من حياته

زعامة سعد وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد ان المعجزة الكبرى لنبي من الانبياء هي المعجزة التي تطابق خلائق الامة البعوث فيها .
فموسى بعث بالعصا الساحرة في امة السحر والكهانة ،
وعيسى بعث بآية الشفاء في امة الصابين والضعفاء ،
ومحمد بعث بالقرآن في امة الفصاحة والبيان ، فكل منهم
معجزة تطابق احوال قومه وتستمد الاقتناع من معدنه
وأصله

فما اصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه في عصرنا من
سير الزعماء ! فغاندى كان خير زعيم على اهل الهند لانه
ناسك من امة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير
زعيم بين الترك لانه جندي من امة الجنود ، وسعد كان
خير زعيم في مصر لانه فلاح من امة الفلاحين . وحسبك
ان تعد الى نموذج الفلاح المصري فتضاعف ما فيه من
خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى امامك سجدا
مائلا في عظمته المصرية ، قائما على مرتقى المثل الاعلى لتلك
الخصائص القومية ، وليست آية افصح من هذه الآية
على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الامور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن
توفيقاته العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على
المصريين ، او الزعامة الملائمة لاطوار النهضة الأخيرة في
هذه الامة

فهو لانه كان فلاحا من اصحاب المراتب العالية ، قد

استطاع ان يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين،
وهم قوام الامة المصرية

ولانه كان صديقا لقاسم امين على رايه في تهذيب المرأة
قد استطاع ان يقود النهضة الاولى التى اشترك فيها
الرجال والنساء وشملت الامة كلها لانها شملت البيت كله
ولانه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من
الانجليز قد استطاع ان يحو الفوارق الدينية والعصبية
المذهبية فى الحركة الوطنية ، لان المسيحيين والاسرائيليين
قد علموا انهم شركاء فى دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين
مع حركة دينية يطلب دعائها سيادة الترك لانهم مسلمون ،
وانما الحق ان يطلبوا السيادة المستقلة لانهم مصريون

ولانه كان حاضر الفتوة ، وافر الحماسة فى الشباب
والكهولة والشيخوخة ، قد استطاع ان يقود الشبان
المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، او استطاع ان يجمع
الجيلين فى ثورة واحدة ، وقلما يحتمعان

قالت صحيفة التيمس وهى تربيته : « مما عهد فى
الزعماء الشرقيين انهم يعتزلون العمل قبل زملائهم
الغربيين . الا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الفزير الى
النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين فى التاريخ الا عدد
قليل بقيت له عقيدته السياسية على شدتها وعنفوانها
بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ اقوى ما بلغ من السلطان
على الجماهير عندما ناهز الستين ، وكأنما كان تقدمه
فى السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ا على ان
مفاجآت طبيعته واطوار حياته وتقلبه فى تحصيل العلم
بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته
وفصاحته وما كان من الاثر على تربية ذهنه لاناس بينهم
من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة

الاسلامية واللورد كرومر - كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الفريية على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على أبناء وطنه ، ومفناطيسية شخصية تجذب اليه الالوف من التابعين »

وقد أدى البحث في أصل سعد الى اختلاف الاقاويل بين قائل يزعم انه من البدو وقائل يزعم انه من المغاربة وقائل يزعم انه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والاخلاق ، فليختلفوا ما شاءوا وليعزز كل منهم اقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير أن صفات سعد التي لا شك فيها هي أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزايه الشخصية ، وتوفيقات زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصري الذي ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفيلا بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررتة الأحداث والتوفيقات

لهو في طبيعته العملية ، وفصاحته القنعة ، وفكاهته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وأنه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الاصول

كان ساحرا للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاحتفال بعيد النوروز يبكي . ثم اتفق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكي الا لحادث يصيبه في آله أو ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالي أبكي ؟ أمات أبي ؟ أمات أمي ؟ أغرقت مراكبي ؟ الجذب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكينى ؟ أساحر هو ؟

افاتن هو ؟ والله لا ادري !! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا اوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهرها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج أنها هي وحدها خليفة أن تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من أبناء البلد يخطب في نادى « سيروس » ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : « ياسلام ياباشا ! ضحكك حلوة . حلوة جدا . الله ! الله ! » . فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساخرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : « سمع . سمع . هس ! »

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم الا تيارا جارفا ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى عنصرهم الاصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور وموطن واحد في الارادة ، وموطن واحد في الجد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لا يقدر ، أو يقدر وهم من ورائه تابعون

والزعامة اذا بلغت هذا المبلغ من الاصاله كانت قوة مطبوعة — بل فرصة الهية — لا تغرط فيها أمة وشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو كان ديدنها التفريط . لان الامر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير وقد يكون في الامة عشرات أو مئات يقاربون ذلك

الزعيم في جملة الصفات أو يفوقونه في بعض الصفات ،
لكنهم لا يفنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات
أو مئات ، لأن الفضل في الزعامة للدرجة والنوع لا
للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالأشأن في درجات الجمال .
لو اجتمع ألف وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها
من الأثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق في حسنه ،
ولا لوم على القلوب إذا هي آثرت أن تفتتن بذلك الوجه
الواحد أضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الستة ، لأن
الطبيعة لا تحسن إلا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها أن
تنحرف من سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة
مطبوعة نافعة في ايقاظ قوى الأفراد وقوى الشعوب ،
ومنى كان سبب التأثير طبيعيا فالتأثير لا جرم طبيعي
لا اصطناع فيه ، وإنما الأفة الكبرى أن تكون الزعامة من
توليد الاصطناع والمواربة والتعويه والتواطؤ على الغش
والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التي
تصنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ،
ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدموة الوطنية ، لم تكن مصر خالية
بطبيعة الحال من أولئك « المحكمين » الأذليين أو أولئك
المتحذلقين أحلاس القهوات الذين يخطئون كل عمل
ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأى ، ولا يحسبون
الأمور في الدنيا تجري أبدا إلا على خلاف ما يحكمون
ويستحسنون . . ثم لا يعرفون بعد ذلك أنهم هم
المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الأذليون يرون كل إنسان في مصر
صالحا للزعامة إلا الزعيم القائم بها في حينها . لأن أصول
الصناعة تقضى بذلك ، والا لم تكن هناك صناعة ولم تكن

هناك قهوات ... ولم يكن هناك محكمون

أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لانه مقرب من الانجليز ؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعا لانه خليفة فلان . ولعلهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا الى اتفاق ، لان الثروة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما كانت وتكون ابدا وسيلة الحال والشقاق

واوجز ما يوصف به هؤلاء - على احسن الظنون بهم - انهم كسماسة الزواج : كل خطيب عندهم غير اهل لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير اهل لخطيبها . الا ان يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ يكون كل خطيب وخطيبة في الدنيا على مايرام

واذا حاورتهم باصطلاح سماسة الزواج فليس بالنادر ان يصيبوا من حيث يخطيء الأزواج والاصهار . فهذا الفتى المقنوت خير من جميع الفتيان لانه يملك المستقبل وينتظر المراث ، وهذه الفتاة الدميعة السقيمة خير من جميع الفتيات لانها تدخل الى بيت قريبها والوظيفة معها بجاء أبيها أو ذريها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان لانه غدا يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع في بيت القرين لانها تغنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه : نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار واشباه السمسار ، ولكن النصائح التي هي أنفع منها وأغلى هي النصائح التي يستمع اليها الناشئ الصغير بالهامه والناشئة الصغيرة بالهامها ، لانها هي النصائح التي توحى بها الفطرة الخالدة وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الاحياء

وهذا الالهام هو الذي استمعت اليه الامة المصرية ولم تستمع الى حكمة السماسرة واحلاس القهوات ، فما كانت تلبية سعد الى ندائه سبيلا الى المنافع أو سبيلا

إلى الوظائف أو سيلا إلى الراحة والأطمئنان ، ولكنها كانت على تقيض ذلك مضيعة للمنفعة والوظيفة ، مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التي يلهمها الناشئ والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعها في بعض الاحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء الف مرة من يصم عنها أذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة المخالدة ، وان كان خطاه لا يظهر له ولا للآخرين . لان الذي يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، او لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

واذا ظفرت الامة بالزعيم الذي تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هي الزعامة التي تنتظرها الاجيال بعد الاجيال ، وتلك هي الفرصة التي يخشى عليها الضياع . لان الزعامة التي تكون طاعنها من قبيل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هي فرصة لن تضيع ، اذ هي فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب في كل مكان

هذا الالهام الفطري هو الاثر الاكبر لزعامة مسعد زغلول ، وهو شيء لا يدخل في الاحصاء والارقام ، ولكنه مع هذا شيء لا غنى عنه لكل منفعة او مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الارقام

والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدفتر الذي يحمله الاجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذي لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو انقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده بما يدعوا الناس اليه ، وانما يحاسب الزعيم بحساب

الشمس التي تشرق على الحقول ، أو حساب النهر الذي
يجرى بين الأعشاب والأشجار . لا يضرب كلاهما فأسا
ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرًا بهندسة ولا يبنى جدارا
على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا
والفارسين للجذور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء
جميعا لا يبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فإذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه
أو يجمعه حوالبه ، فكل ما تنشئه الأمة وهي مأخوذة
بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما إذا كان عمله
كله هو ما يعمل بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو
بزعيم

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد
أيقظه ، أو هو قد جمعه حوالبه . فكل ما نهضت به الأمة
من اشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات
التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن
فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد
زغلول

هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعملوا
أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ،
وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وأنهم شيب وشبان
ولكنهم أمة ، وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ،
فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل
طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الأيام التي
نسى فيها اللص أنه سارق ولم يذكر إلا أنه مصري من
المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة أنها متاع
مهين ولم تذكر إلا أنها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى
هؤلاء أن هنالك معنى من معاني الرفعة الإنسانية يسمى

الشرف ويسمى الحياء ، يل رأينا السنين التي لبث فيها
المئات والالوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا
يقبلون المراء في العقيدة ، وبخبرون بين منفعة النفس
ومنفعة الامة التي يدينون بها فيختارون منفعة الامة ولا
يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الال والبنين . وتلك
غنيمة قومية لا تدخل في حساب الارقام ، ولكن الامة
التي تهملها وتبخص قدرها لا تدخل هي نفسها في حساب
وسرى قبس من روح الوحدة المصرية الى كل امة في
الشرق تعلم أن شأنها في طلب الحرية كشان المصريين ،
وأن حاجتها الى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر
الوفاق بين الطوائف في بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا
رغبة في وفاق ، وأصبح سعد زغلول علما للنهضة الشرقية
بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزا لدعوة الوحدة
في كل بلد ممزق بين العصبية الداخلية والمطالع الاجنبية
روى موظف مصرى انه لقي المهاتما غاندى في لندن حين
زارها لحضور المؤتمر الهندى فيها فجرى الحديث بينهما
عن القضية المصرية واستطرد الى ذكر سعد فقال المهاتما :
« اننى تتبعت مسيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩
الى الان ، ولا يزال له في نفسى اثر عظيم ، وأنا أعده
قدوة وأراه بمثابة أستاذ »

قال الموظف المصرى : « ذلك توضح منك ولا ريب .
ان الامة المصرية أربعة عشر مليونا وانت قد شملت
حركتك ثلاثمائة وخمسين مليونا من الناس »

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب
الفضل في السبق والابتداء . ثقب أن الحركة الهندية
سارت على اعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد
في اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين في القضية الهندية ،

فلا تعتقل طبقة منهم الا لحق بها خلفاؤها على الاثر ،
وعن سعد أخذت توحيد العنصرين ولكنى لم انجح بعد
كما نجح فيه ... ان سعدا ليس لكم وحدكم ولكنه لنا
أجمعين »

وايا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التي
لا نحتاج الى اثبات ولا استشهاد هي ان الوحدة المصرية
سابقة لكل وحدة في دعوات الشرق الوطنية ، وان الوحدة
المصرية مدينة لسعد بمزاياه التي توافرت له او توافرت
حوله ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع
المصريين

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهة من
الجهاهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الامور بالروية والنظر
البعيد ولكنه لا يعول على التقدير والتدبير بعض تعويله
على البداهة التي ترتجلها الشعوب في غير تكلف ولا
استعصاء ، وعنده ان العناية الالهية تعمل في هذه
البداهات المرتجلة ما ليس يخطر على بال ، ومن ثم كانت
كلمته التي يرددها كلما اتجهت الحوادث الى غير اتجاهها
المنظور او انفرجت الازمات من غير مظنة الفرج المقدور :
« انها العناية .. انها العناية ! » ويرفع بصره الى السماء
ولا يريد

اذكر في الايام التي اعقبت هودته من المفاوضات مع
مستر مكدونالد ، اتنا زرناه وعنده الاستاذ حامد جوده
المحامى يقترح عليه بعض الاراء

فقال سعد بدعائه المعهودة : « يا حامد . انا ختمت
العلم ! فهاثوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى الى اقتراح »
ثم قال : « ماذا تروننا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ »
قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه

الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد :
فسأل الياسا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ »
- فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » . وقال غيرهم :
« يقع في بعض الجهات » . وخالفهم آخرون فقالوا انه
لا ينتظم ولا يطول

قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ولا يصمد طويلا ان
وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتي الا
عفوا » . وقالها بالفرنسية Spontanement وعندما يكون
الجو مهيئا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : « انها
امر واقع لا ريب فيه »

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه
كثيرا بهجوم المستقبل ولا يزيد على ان يعطيها حقها من
التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة أو للبداهة أو
العناية كما يقول . واطمئنانه الى المستقبل من هذه
الناحية كاطمئنان التاجر الغني الوطيد المكان الذي يعمل
عمل الرجاء ولا يضيره ان تفاجئه السوق بالهبوط أو
الكساد ، لانها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده الا على
استعداد للصعود والهبوط ، وغيره فقد يطمئن الى
المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، اما هو فالثروة
التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم أن
يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهموم

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ،
وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاها بمفردها في سكون .
ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع
على انفراد

ولم يكن اقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن

بوحى البداهة فبالكلام الذى يبلغ مبلغ البداهة من اخلاق سامعية

كان خصومه يدسون عليه فى بيت الامة اناسا من المشاغبيين الذين لا خلاق لهم ليلغظوا فى مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار فى تأديب هؤلاء لانه لا يدرى هل يتركهم فيفوته حظ السماع او يجاوبهم فينقطع الخطاب . وتماذى سليط من هؤلاء يوما فضاق الجمهور به ذرما واخذوا بتلاييه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب او يرسلونه فيعود ويجترىء امثاله السلطاء على مثل عمله . . وكخطف البرق تبدر الكليذ من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : « لا يضرب فى بيتى ا » . ويتركه مقام الخطابة ا وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد . . . وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون

كتب سعد وهو فى نحو العشرين من عمره فى الوقائع المصرية - صحيفة الحكومة - يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم ياخذوا على يديه اوشك ان يعيهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « ان شريعتنا شريعة سمحة تبنى ان يتولى امور ذويها من لا يراهم للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعا . ذلك هو الحق والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل »

ويروى عن السيد جمال الدين الأفغانى أنه أمر تلاميذه
بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو أصغر التلاميذ
سنا أحسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد :
« أن من علامة نشان الحرية فى هذه الامة أن لا يجسد
الكتابة فيها إلا ناشئ كهذا الفتى ! »

وحضرته أثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ
العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لأبيات كما استعاد
أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال إليه محمد محمود
باشا بداعبه قائلا : « معلوم ! .. وكيل الجمعية التشريعية »

فكراهة الاستبداد فى طبعه

وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة
لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود
عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ، ولا يرى فيه
رأى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع
ويقضون لأنفسهم بالسيادة ، ومن اتفقت له كراهة
الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب إلى
صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ،
فقد رشحته أرادة الغيب ولم ترشحه أرادة الناس للزعامة
والاضطلاع بهذه الامانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية
التفكير على تقديمه لهذا الامر الكبير .

لقد وجدت الامة المصرية نفسها على يدى سعد ، ولم
يكن لها قط وجود أكمل من وجودها إلى جانب هذا
الزعيم ، وهذا أثر لزعامتة لا شك فيه ! وهذا وحده فى
عالم السياسة أثر يعلو على جميع الآثار .

فهرس

ص	
٧	● مقدمة
١٠	● سعد فى سطور
١٢	● القارعة
١٨	● الثورة
٢٣	● سفر الوفد الى باريس
٤٨	● الوفد فى أوروبا
٦٧	● من سفر الوفد الى لجنة ملنر
٩١	● المفاوضات فى لندن
١٢٢	● تصريح ٢٨ فبراير
١٣٠	● من المنفى الى الوزارة
١٥٧	● فى رئاسة الوزارة
١٩١	● من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب
٢١١	● رئاسة مجلس النواب
٢٢١	● زعامة سعد واثرها

رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٨٣٩ - ١٩٨٨
 الترقيم الدولى : . - ١٣٧١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

السيد / عبد العال بسيوني زاملول -
الكويت : الصفاة - ص ٠ ب رقم ٢١٨٢٣ تليفون ٧٤١١٦٤

أسعار البيع للعدد الممتاز فئة ١٥٠ قرشا للمقارئ في مصر

سوريا ٥٠ ليرة ، دبي ١٠ دراهم ، لبنان ٧٠٠ ليرة ، ابوظبي ١٠ دراهم ، الأردن ٦٠٠
فلس ، اليمن ١٠ ريالات ، الكويت ٥٠٠ فلس ، تونس ١٧٥٠ مليما ، العراق ٤٥٠٠ فلس ،
مسقط ١ ريال ، السعودية ٧ ريالات ، المغرب ١٨ درهما ، النوبة ١٠ ريالات ، غزة
والضفة ١ دولار ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، إيطاليا ٣٠٠٠ ليرة



هــذا الكتاب

« زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول ، سجل واف عن النهضة المصرية التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الاولى ، وهي نهضة عظيمة وجدت زعيمها العظيم في سعد زغلول الذي لم يكن زعيم رهط معين ، او حزب محدود ، او طبقة خاصة .. بل كانت الامة ممثلة في زعامته الغدة ، وكانت زعامته معبرة عن امانى الامة كلها .

ولهذا امتزجت ثورة ١٩١٩ بحياته - كما ترى في هذا الكتاب القيم الذى دبجته براعة الكاتب الكبير الاستاذ عباس محمود العقاد - فلم يكن سعد قائدها فقط ، بل كان روحها الباعث .. من كوامن الحياة ، وخواطر النهضة والتوثب .

وقد حل المؤلف عبقرية هذه الزعامة تحليلا بليغا تلك الثورة ، وتحدث عن شخصية سعد القائد الثائر ، من صفات عظيمة بعثت في الامة القوة والشجاعة والتمسح جبروت الانجليز ، ووثبت مطالب بحقوقها ، وحرمتها وكرامتها ، حتى اسركت ظفرا ونجاحا ، ومازالت ناهضة تعفل للهدف الاسمى والنجاح الكامل .

ودار الهلال تعيد نشر هذا الكتاب بمناسبة ذكرى ١١ زغلول ، والذكرى المئوية للاستاذ عباس محمود ..

